

مطبوعات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة بإشراف سنت فرجرتو مدير المعهد
نصوص وترجمات ، المجلد الثاني

ثَلَاثُ سَسَائِلَ نَدِيسِيَّةٍ

في آداب الحِسْبَةِ والمُخْتَسِبِ

مما اعتنى بتحقيقه

ودراسته الفنيَّة واللُّغويَّة والتَّاريخيَّة الاجتماعيَّة

الأستاذ إ. ليقي بروقنستال

رئيس قسم اللغة والحضارة العربية بالسربون
مدير معهد الدراسات الإسلامية بجامعة باريس



مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة

١٩٥٥

ثلاث رسائل أندلسية
في آداب الحسبة والمحتسب

مطبوعات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة بإشراف سنت فرجرو مدير المعهد
نصوص وترجمات ، المجلد الثاني

ثَلَاثُ سَسَائِلَ نَدِيسِيَّةٍ فِي آدَابِ الْحِسْبَةِ وَالْمُحْتَسِبِ

مما اعتنى بتحقيقه
ودراسته الفنيّة واللُّغويّة والتَّاريخيّة الاجتماعيّة

الأستاذ إ. ليقي بروقنستال

رئيس قسم اللغة والحضارة العربيّة بالسربون
مدير معهد الدراسات الإسلاميّة بجامعة باريس



مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة

١٩٥٥

الفصل الأول

رسالة ابن عبدون في القضاء والحبسة

قال محمد بن أحمد بن عبدون التجيبي⁽¹⁾

نَظَرًا مِنْهُ لَطِيبُ نَفْسِهِ ، وَإِخْلَاصٍ وَدِّهِ ، وَصِحَّةٍ يَقِينَةٍ ، وَطَوِيلَتِهِ ، وَنَفْصَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ
— حَرَسَهُمُ اللَّهُ ! — عَلَى طَرِيقِ الْإِحْتِسَابِ عَلَيْهِمُ ، وَالتَّسَدِيدِ لَشَأْنِهِمْ ، وَإِصْلَاحِ أَحْوَالِهِمْ
وَأَفْعَالِهِمْ ، وَالنَّظَرِ لَهُمْ ، وَالْجُرْيِ إِلَى الْخَيْرِ وَالْعَمَلِ بِهِ ، وَالسَّعْيِ إِلَى الْعَدْلِ وَالتَّعَلُّقِ بِهِ ؛
وَمِنْ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ وَالْعَصِيَانِ الْمَشْهُورِ ، قَمَعَ⁽²⁾ الظُّلْمَ وَالْجَوْرَ ، إِنَّ قَدْرَ عَلَى ذَلِكَ ؛ فَالْعَدْلُ
أَبْدًا مَأْلُوفٌ ، وَالْخَيْرُ مَحْبُوبٌ ، وَالْقَوَامُ مَرْغُوبٌ ؛ وَالْخِلَافُ مَرْفُوضٌ ، وَالشَّرُّ مَبْغُوضٌ ؛
وَالْحَقُّ أَبْلَجٌ ، وَالْبَاطِلُ مَعُوجٌ ؛ وَالْإِهْمَالُ وَالْغَفْلَةُ ، تَكُونُ الْفَقْرَ وَالْقِلَّةَ ، وَالسَّبَبُ
إِلَى كُلِّ فُسَادٍ وَعِلَّةٌ ؛ فَيَكْثُرُ الْمَرْجُ وَالْفُسَادُ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ دَاعِيَةً لِحَرَابِ الْبِلَادِ ،
وَجَلَاءِ الْعِبَادِ ؛ لِأَسْبَابٍ إِنْ كَثُرَ الْعَصِيَانُ ، وَزَيْنٌ لِلنَّاسِ الشَّيْطَانُ ، وَرَكِبَ هَوَاهُ
السَّاطِطَانُ ؛ وَغَلَّظَ حِجَابَهُ ، وَغَلَّقَ أَبْوَابَهُ ، وَكَثَّرَ حُجَابَهُ ؛ فَأَسَكَتَ الْأَخْيَارَ ، وَسَمِعَ مِنَ
الْوَاشِينَ الْفُجَّارَ ؛ مَا يَفْسُدُ الدِّينَ ، وَصَيَانَةُ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ ؛ وَمَنْ يَفْكُرْ فِي أَنَّ عَذَابَ
الْآخِرَةِ أَلِيمٌ ، وَلَيْسَ فِي الْمَوْقِفِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا تَوْبِيخٌ وَمِيزَانٌ وَجَنَّةٌ وَجَحِيمٌ ؛
عَصَمَنَا اللَّهُ مِنَ الْفِتْنَةِ فِي الدُّنْيَا ! وَخَتَمَ لَنَا بِالْخَيْرِ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى ! وَوَقَّعَنَا لِلْخَيْرِ !
وَوَقَّعَنَا وَكَفَانَا كُلَّ مُحْذَرٍ ؛ بِمَنَّةٍ ! وَلَطِيفِ صَنْعِهِ ! آمِينَ !

فَمِنْ ذَلِكَ ، يَجِبُ أَوَّلًا أَنْ يُنْظَرَ فِي أَحْوَالِ الرَّئِيسِ ، الَّذِي هُوَ الْقُطْبُ ؛ وَهُوَ كَمَرْكَزِ
الدَّائِرَةِ ، الَّتِي لَا يَكُونُ حَسْنُهَا ، وَصِحَّةُ مُحِيطِهَا ، وَصَلَاحُهَا ، إِلَّا بِثَبَاتِ الْمَرْكَزِ وَصِحَّتِهِ ؛

وكنزلة العقل من الإنسان : إذا كان فيه صحيحاً ، فيكون نظره ورأيه حسناً رجيحاً ؛
فبصلاح الرئيس يصلح الأنام ، وبفساده يفسد النظام .

فيجب لأهل العلم والدين أن يعرفوا أولاً أخلاقه ، ويمتحنوا أمره وفعله ، فإن
كان مائلاً الى الدنيا والراحة والبطالة ، وقلة الاهتبال بما يلزمه من السياسة في
مملكته ، والنظر لرعيته وللمسلمين أجمعين ؛ وإن كان شكساً ، غضوباً ، مقداماً ، ذا بطش
وأنفة^(٣) ، فيجب ان يتلطف به ويؤسس أمره ويحبب اليه الخير والسعي اليه
والأخذ به ، ويذكر عنده أن الدنيا ليست باقية على أحد وأنها قد أهلكت القرون
الماضية والأمم السالفة ؛ وتذكر عنده المواعظ المحرقة للنفوس على طريق سياقة
الحكايات والأخبار ؛ وأن أهل العلم رَوَوْا في الكُتب عن الأنبياء كذا وكذا مما
عسى أن يتعظ به من الأمور المهلكة الغالية^(٤) التي جرت في الأمم الخالية ؛ كلُّ
ذلك بلطف وسياسة . وهذا هو من إكمال النصيحة له ، لأنه إن لم يفعل معه ذلك
أهل العلم والدين^(٥) ، هلك وأهلك المسلمين !

ولا يجرى معه على مذهبه وإرادته في الميل الى الدنيا وما في ذلك مما لا
يرضى الله ؛ فكلُّ رئيس أوفقيه لم يتحفظ الناموس ، قتله الناموس ! وكذلك
فعلت الأنبياء (صلوات الله عليهم) : كانوا يخوفون الناس بعذاب الله وبالميزان ،
حتى يبئسوا وتخرق الأكباد منهم بما سمعوا ؛ ثم يؤنسونهم بكرم الله وعفوه ومغفرته ،
وما أعد الله لهم في الجنان .

فيجب أن يحسن ذكر الخير عنده ، ويتبع فعل الشر وذكره ؛ وأكثر ما يكون
ذلك عند مشورته للقاضي والفقهاء وأهل الخير ، من أمر يريد أن يحدثه ، أو ركوب

رأي يريد أن يُظهره ؛ فكلُّ متشرّع بالقُدوة من أهل شريعته يقتاد ، والخير والعادة التي تعودته يعتاد ؛ ويمرّس باطِّلاع أمر الناس بنفسه ، وسدِّ الثغور وتحصينها عن عدوّه ؛ ويُقَصِّى عن^(٦) الجور على الناس والمهجوم عليهم ، وعن الإفراط والتسبُّب اليهم ؛ ولا يَكِلِ ذلك الى وزيره ولا الى حاجبه ، لئلاَّ يدسَّ^(٧) له ويلبس عليه ، فيفسدُ حاله ، ويقبَحُ تناوَله^(٨) ؛ ويُجِلُّ نظامَ ملكه ما يؤول اليه من ذلك . وإن كان الرئيس في خُلُقهِ وأفعاله وسعيه الى الخير محبّاً فيه وفي أهله ، مرتبططاً بالناموس ؛ فقد استراح وأراح . فطوبى له ! وأين يكون ؟ أين ؟

باب الحرث

ويأمر الرئيس بالحرث ، وبالمحافظة عليه ، وبالرفق لأهله ، والحماية لهم في أعمالهم ، ويأمر وزراءه وأهل القدرة من أهل بلده بالحرث ؛ فيكون له ولهم أنفع ، ولأحوالهم أرفع ، وللناس أمتع وأشبع ؛ ولبلادهم أطيب وأرعى ، ولحمايتهم أنمى وأزكى ؛ فالفلاحة هي العمران ، ومنها العيش كُلُّه ، والصلاح جُلُّه ؛ وفي الحنطة تذهب النفوس والأموال ، وبها تملك المدائن والرجال ، وببطلانها^(٩) تفسد الأحوال ؛ ويخلُّ كلُّ نظام .

الخصائص

هؤلاء القوم يجب أن يسموا بالحقيقة ظالمةً ، فساقاً ، أكلةً سمحتٍ ، أشراراً ، سفلةً ، لا خوف ولا حياء ولا دين ولا صلاة لهم ، ألا طلب الدنيا وأكل السحت والرّبي ؛

باعوا أديانهم بدنيا غيرهم ، حِرْصًا منهم على الظلم وأكل السحت . وهم يرتشون ، أشرارٌ ، ظالمون ، فجَّارٌ ، لا إيمان لهم ، ولا دين ، ولا روع ، ولا يقين .

فيجب أن لا يخرج واحدٌ منهم حتى يوصيه القاضي ويحد له ما يجب . ويوصيهم بالرفق والتحرّي وترك التشطُّط والأنفة والحد ؛ فإن خرصوا الزيتون ، فإنه يُسقط 5 مما حصل في خرصه الربع لآفة تنزل ، أو لعاهة تكون ؛ فليس يؤخذ زيتونًا ، وإنما يؤخذ زيتًا .

وتكون أجرته من عند رئيسه ، لا على أهل الأموال كالذي يفعلونه اليوم وهو جورٌ وظلمٌ ، وإذا أتى بالزمام ، فإليه للقاضي ويمضي عليه . وتكون من القاضي شدة ورقبة على هؤلاء الظلمة ما استطاع .

10 وإن خرصوا الزرع ، فلا يخرصوه إلا في الفسقار ، بعد خروج ما يلزمه عند الحصاد ؛ وهكذا يفعل أهل مدينة قرطبة — حرسهم الله تعالى !

والحرص بالجملة ظلمٌ كله لأنه يؤخذ على غير وجهه عشور دون نصاب . وهذا مما رآه دين الذي استن هذا من الفقهاء ، وأرخص به أن يترك السنة ، واتبع هوى رئيسه ، وأفسد دينه ، وباعه منه دون ثمن — وفقنا الله لما يحبّه ويرضاه ! ويجب 15 على الرئيس أن يجري الى تحسين ذكره وثنائه في هذه الأمور .

ويجب أن يحد للقباض والعمال أن يحسنوا للناس ولا يخرقوا⁽¹⁰⁾ عليهم ولا يأخذوا أكثر مما رسم لهم ، وأن يتركوا الحيف والطغيان والإجحاف ؛ فتمتد لذلك الاموال ، ويحسن ذكر السلطان ، وتصلح الأحوال .

القباص

يجب أن يحدّ لهم أن لا يقبضوا من أحدٍ إلاّ بميزان العدل وصنوج الحقّ وكيل القسط ؛ قال الله تعالى : وَيُلِّ لِلْمُظْطَفِّينَ ۖ الْآيَةُ (١١) ؛ وقال : وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ (١٢) ۖ فَإِنَّ الزِّيَادَةَ وَالْحَيْفَ ظَلَمٌ عَظِيمٌ ؛ قال الله العظيم : وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نَذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا (١٣) ۖ

5 ويجب أن يحدّ للقباض أيضاً أن لا يهينوا أحداً ولا يتعدّوا عليه في شيء ؛ وكذلك الأعوان ، أن لا يتعدّوا أكثر من الحفر فقط . وهذا يجب أن يكون كلّهُ تحت نظر القاضي وشدّته ورقبته عليهم ؛ فإنّهم لصوّس ، عارفون بوجوه المكر والشر ؛ وكذلك تكون رقبة القاضي أيضاً على العُمّال ويطلع في أمورهم ويردّهم عن الظلم ما استطاع ؛ فتحسن بذلك الأحوال ، وتمتدّد الأموال ؛ ويحسن 10 ذكر السلطان .

فصل في أمر القاضي ومعرفة الوجوه التي تصلح له

فمن ذلك يجب للقاضي — وقّفه الله تعالى ! — أن يكون جزلاً في قوله ، صارماً في أمره ، مُحَقِّقاً في حكمه ، مصوناً عند الناس وعند الرئيس والجمهور ، عارفاً بحكم الله ؛ فإنّ الحكم ميزان قسط الله الذي وضع في الأرض لإنصاف الظالم من المظلوم ، ولأخذ الضعيف عن القوي ، وإقامة حدود الله تعالى على سنّنها .

ولا يُمكن من نفسه ، ولا ينبسط مع الفقهاء ولا مع الأعوان ، فإنَّ منهم يأتيه الضرر ؛ قال الشاعر :

احذر عدوك مرّة * واحذر صديقك ألف مرّة

فلربما عادى^(١٤) الصديق * فكان أعرف بالمضرّة

5 ويتحرّز من أن لا ينبسط عليه أحدٌ منهم في قول ولا فعل ، فيون وتنقض أوامره ، وتغيّر حاله ، ويبدل حكمه بزيادة قولٍ ، أو فعلٍ ، ويحقّره الناس ؛ فتتخرم أحوال الدين ، وتفسد سياسة العالمين . ويجب أن لا يمزح هو مع أحد من حاشيته ولا غيرهم ؛ فتسقط هيئته ، وتنقض عزائمه ، وتُردُّ أوامره ، وتختلُّ حاله بذلك حسداً . ويجب له أيضاً أن يثبت في جميع أموره ، ولا يعجل بقولٍ ولا فعلٍ إلا بعد رويّة وتثبت ونظر لنفسه من طريق آخرته ؛ ولا يكون كثير البطالة ، ولا مائلاً الى الراحة ؛ فإنَّ ذلك محسوبٌ عليه ؛ بل يكون حازماً ، مجتهداً ، محتسباً في ذات الله ؛ كأنه في جهادٍ ورباطٍ وجج . قال الله تعالى : إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ الْآيَةُ^(١٥) ؛ وقال النبي صلعم : من فرج عن أخيه المؤمن كربةً من كُرب الدنيا . . . الحديث المشهور .

15 ويجب ان يكون في ذاته شقيقاً ، رءوفاً ، مرقفاً ، رحباً على المسلمين^(١٦) ، ذا حلم وعلم ومعروفاً ؛ الأمور ولا الخصوم^(١٧) ، فهو القدوة والآب الرحيم . ويجب أن يعلم أنَّ الأمور منوطَةٌ به ، ومرجوعةٌ بعد الله اليه ، وأنَّه مسؤولٌ ، ومربوط الدين مغلول ؛ يسعى في فكّها وحلّها ، فيجب أن يتفرّس في حكمه ، وأن ينزل نفسه في أعلى المراتب من أمور الدين وحماية المسلمين . قال الله تعالى : مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا^(١٨) الآية ؛ وأن لا يستخلف في ذلك لأنّه باب

فسادٍ لحاله ، وبابٌ من الهوان كبير قد فتحه على نفسه ؛ فإنَّ الناس يميلون الى مستخلفه ويبقى هو مهوناً لا يعبأ به ؛ ويُحدث المستخلف عليه خلافاً عظيماً ، لا سيما إن ارتشى ، أو كان ذا غفلة ، ولم تكن له حُنُكة ، إلا أن يجعل حاكماً عالماً خيراً غنياً ، يجعله للعوام في الأمر القريب من الأحكام ، لا في رقاب الأموال ، ولا حكم ، على الأيتام ولا فيها فيه أمرٌ من أمور السلطان والعُمال . 5

ويجب أن يجلس معه من الفقهاء كلَّ يوم اثنان بدولة لتقع المشورة ، فيكون ذلك بالناس أرفق ، وللحكم أنفذ وأصدق ؛ ويطلع القاضي في أمورهما وقولهما ما يستحسنه أو ينكره ، ولا يكون الفقهاء المشاورون أكثر من أربعة اثنان في مجلس القضاء ، واثنان في مسجد الجامع⁽¹⁹⁾ كلَّ يوم في دولته ؛ فمن شاء منهم أن يصبر على هذا ، وإلاَّ عُزل . ولا يشاور أحدٌ في داره : فمرة يسهل الخروج عليه ، ومرة يكون راقداً ،⁽²⁰⁾ أو مستريحاً ، أو لاهياً⁽²⁰⁾ ، لا يُبالي ، والجعل يكثر ، والأَيَّام تنقطع ! ووجع المريض أيجسه الصحيح ؟ وهي أيضاً داعية الى أكل أموال الناس في الأَجْعال ؛ ويقول الغلام : « إني قد مشيتُ معه النهار كله ، ولم يعطيني إلاَّ كذا ! يُسأل⁽²¹⁾ معه الفقهاء في أُجرتي ! » وقد صار الغلام طالباً وخصماً ! فالمشورة في دور الفقهاء والمشي عليهم ظلمٌ عظيم . 10

الأعوان

أعوان القضاة : يجب للقاضي أن لا يكون معه من الأعوان في مثل إشبيلية إلاَّ عشرة عدداً : يكون منهم أربعة سودان برابٍ ، لحقوق المرابطين وغيرهم من المُلثمين ؛ والباقي أندلسية ، فهم أوثق وأخوف . ويكون الكلُّ منهم ثقات شيوخاً ممن قد 15

شهر خيره وعافيته ؛ ويجب أن تكون من القاضي رقبته عليهم وهيبته ، يخوفهم لئلا يقدموا على أمر ، فيفعلونه ؛ أو قول ، فيقولونه ، أو أمر ، فيفسدونه ؛ ولا يمكن من الدخول عليه أحد منهم حتى يدعى عند الحاجة اليه ؛ فإن بالدخول والخروج يخرفون على الناس وربما ارتشوا ، فهو موضع رشوة وفساد .

5 ويجب أن لا يسد باب القاضي ولا يحتجب ؛ فإنه لا يأتي اليه إلا كل مظلوم ؛ فإذا حجب أو احتجب هو عن المظلومين ، فمتى ينظر المظلوم يوماً بحقه ، إذا كان بابك محبوباً وأنت مشغول ؟

بيت المال وأبوابه

ويجب للقاضي أن لا يمكن من بيت مال المسلمين أحداً ، وأن يحافظ عليه جهده ، ولا يخدمه ولا يتصرف في أبوابه إلا رجل غني ، عليل ، رضي ، ويجري الى إنمائه ولا يضع شيئاً من أموره بعارة ، إن كان ممّا يعمر ، أو بإصلاح ، إن كان ممّا يصلح ؛ 10 ويتفقد أمر العاملين فيه وفي أبوابه كل عام ؛ ولو أمكن كل شهر ، لكان أحسن وأحزم ؛ فإنه موضع أكلة وغفلة . ولا يترك أحد يتصرف في شيء منه إلا برأي من القاضي . ويستعمل رأيه في ذلك مع الفقهاء ، فيدبرون أمره ، ويصلحون شأنه ، ويكونون شهوداً بعضهم على بعض في ذلك ؛ فهو موضع أمانة ، وموضع خيانة ، لمن 15 استحل ذلك ؛ فيرون ما دخل فيه أو ما خرج منه ، وفي أي باب صرف ما خرج منه ، لئلا تقع الخيانة ، وتفسد الأمانة .

ويجب أن ينفذ منه القاضي على من يجب الأخذ منه من أجره أو إنفاق في إصلاح ما اختل منه ؛ فإذا اجتمع فيه شيء ، وأراد الرئيس أن يتوجه وجهاً من وجوه الخير ، مثل غزاة ، أو إصلاح موضع من الثغور ، أو مدافعة عدو عن المسلمين ، دفع إليه القاضي منه بقدر ما يراه على طريق المعونة وصالح أمور المسلمين ، ولا يمكنه بأكثر من ذلك ، فإنه مسؤول عن ذلك ولا يعطيه له طعمة ؛ فإنه يأكله 5 والقاضي يحاسب عليه يوم القيامة ؛ فيتاب أو يعاقب .

الحاكم

يجب أن يكون رجلاً خيراً ، عفيفاً ، غنياً ، عالمًا ، متحنكاً في علوم الوثائق ووجوه الخصومات ، ويكون ورعاً ، لا يرتشي ولا يميل ، ويجري في حكمه وأمره إلى الحق والاعتدال ، ولا يخاف في الله لومة لائم ، (22) ويكون أكثر جريه في حكمه إلى الإصلاح بين الناس (22) ؛ ويضرب له في بيت المال أجره تقوم به لاستلزامه ذلك 10 وتركه ما يلزمه من أمر معيشته والنظر في أموره .

أعوان الحاكم

ولا يكون له من الأعوان أكثر من سبعة إلى عشرة في مثل حاضرة إشبيلية ؛ فإن من الخصام فيها ما ليس في بلد من البلاد لكثرة الخلاف بينهم فيها . ويجب أن يكون للأعوان أجر معلوم في اليوم ليقطع لهم منها في تصرفهم بحسب ما مضى

من النار . وأمّا الذي يخرج منهم الى البادية ، فتكون له أُجْرَةٌ جِهَةً⁽²³⁾ على الميل وبحسب ما يراه الفقهاء في ذلك ؛ ويكون ذلك عُرْفًا بين الناس .

ولا يستعمل القاضي ولا الحاكم ولا المحتسب من الأعوان من كان غائظاً⁽²⁴⁾ ، ولا شريباً ، ولا غضوباً ، ولا مهذاراً كثير الكلام واللدد ، ويهذب⁽²⁵⁾ ذلك منهم⁽²⁶⁾ ؛ فإن هولاء فساق ؛ ولا يمكن عون أن يكلم امرأة إلا من عرف خيراً عفيفاً ؛ ويكون شيخاً ، لأنه موضع رشوة وظنة وفسق⁽²⁷⁾ ، لأنه إن كان شاباً ، أول ما يصنع مراودتها ، ويمسها ويخلدنها ؛ فأؤكد الأمور أن يترقب هذا الأمر ، ويمنع منه جملة واحدة .

ويجب للقاضي أن ينظر فيهن ، ويقدم أمرهن ؛ فإنهن فها يحتجن اليه من أمورهن عورات ؛ ولا يشتغل فيقعدهن لينظر الناس اليهن ؛ وكذلك أيضاً يجب للحاكم أن يفعل .

أمّا الخصاء ، فقطعهم واجب ، لأن أمورهم داعية لأكل أموال الناس بالباطل ، لأن من يستعمل أحداً منهم ، فإنما يستعمله ليرد له من الباطل حقاً ، بحيلة اللفظ في الكلام⁽²⁸⁾ والملق والكذب والتليس على الحاكم . فإن كان ولا بد ، فيكون أقل من القليل . ويكونون مشهورين بالعفاف والخير والورع والعلم ؛ وهو لا يشرب ولا يرتشي ؛ وهذه خصال غير موجودة فيهم ؛ ولا يكون شاباً ولا شريباً ولا ممن يفجر أو يفسق .

ولا يخاصم خصم عن امرأة ؛ فإنه لا يُنكر الدخول اليها والكلام معها ؛ وأول ما يقوم في أمرها ، مراودتها ، ويجري الى خديعتها في ذلك ، ويدلّها بغرور ، ويطوّل

أمرها ليدخلها ؛ وقد رأيتُ هذا عياناً ممن افتخر عند جماعةٍ بذلك وأنا أسمعُه .
ويجب للحاكم أن لا يحكم في داره ، بل في المسجد الجامع ، أو في موضع يتخذ
له . ويجب أن لا يحكم في الأمور الكبار ؛ فإنَّها موضعُ فرصةٍ للخصماء ولن يطلب
الباطيل من الناس . ويجب أن يحضر مجلس القاضي كلَّ يوم ، ويشاوره فيما يقع له
5 من الأمور الكبار ، ويكون من القاضي رقبةً عليه ، بل يطلع أمره ، ويبحث عن أحكامه
وسيرته في ذلك .

الوثائق

لا يجب أن يكتب الوثائق إلاَّ من شهد له في ذلك بحسن الخطِّ ، وترتيب اللفظ ،
واتساع في العلم ، من رجلٍ خيرٍ ، عالمٍ ، ورعٍ ، ليكفي للقاضي والحاكم عند رؤية خطِّه
ولفظه البحث والتعبَ فيما من براءة التدليس والتلبيس . وقطع وثائق العدم واجبٌ ،
10 لأنَّها داعيةٌ الى أبوابٍ من الغرر كثيرةٍ ، وأكل أموال الناس بالباطل ، إلاَّ فيمن عُرِفَ
ضعفه وفقره ومسكنته وتحوُّفه في معيشته ؛ وأمَّا من عُرِفَ⁽²⁹⁾ في تصرفه كثيرَ الاتِّفاق
مبذراً ، فلا يُسمع منه ؛ وكذلك الصدقات ، لا يكتبها إلاَّ ثقةً أيضاً . المناحُ لا تُعطى
إلاَّ لرجلٍ فقيه ، ورع ، غنيٍّ ، ولا يكون شاباً ممن يريد القاضي أن يُنعشه بذلك .

فصل في ذكر وزير السلطان

يجب للقاضي — وفقه الله ! — أن يستجلب وزير الدولة في كل وقت ، ويحده له النزول عليه بالغداة والعشي ؛ ويكون من القاضي عليه رقة وهيبة ، لئلا يحدث عند السلطان أمراً فيه ضرر للمسلمين . ويُدير معه الأمور قبل أن يأخذ فيها مع السلطان ؛ وإن أخذ معه السلطان في شيء ، أعلم به القاضي فيه حتى يسوس أمره ؛ وبكثرة نزول الوزير على القاضي يصرف ما عند السلطان من حروش . 5

ويجب ، إن عرف القاضي من ⁽³⁰⁾ الوزير أنه ذو وجهين ، أن يتحفظ منه ويأخذ السلطان في العوض منه ؛ فإنه مهلك نفسه ومخدومه بسوء نيته ؛ وإن كان عاقلاً فطناً ، خائفاً لله عز وجل ، أتبع نصيحته ؛ فإذا نزل على القاضي ، عرف القاضي منه ما جرى في مجلس السلطان وما طرأ عليه من الأخبار ؛ فيوصيه بسياسة الرئيس وتسديد أمره عند مشورة السلطان له ، وترجيته ⁽³¹⁾ في الجواب ، حتى يطلع عليه 10

القاضي ؛ فيعلمه ما يقول ، ويحيل في كلامه على الأخذ مع القاضي في ذلك ؛ فإن كان خيراً ، أمضاه ؛ وإن كان خلاف ذلك ، تلطّف له في القول ، وتحمله على القاضي فيه ؛ وقد اصطلاحاً على جواب واحد ورأي واحد ، أعني القاضي والوزير . فيأتي القاضي مرة يعظه ، ومرة يُقبّح له إتيان الشرّ وقبح الشّاء ، ومرة يُجيب إليه الخير 15 وما فيه من الثواب والجزاء ، حتى يصرفه بلطف سياسته عن ⁽³²⁾ مذهبه الرديء .

فبالقاضي يكون صلاح الرئيس ، وبصلاح الرئيس يكون صلاح العباد والبلاد ؛

والوزير واسطةً بينهما في ذلك ؛ فباتفاق القاضي والوزير يكون صلاح الدولة وصلاح العالمين .

ويجب للوزير أن يحدّ للعمال والمتصرفين من القَبَاضِ والخُرَاصِ وغيرهم أن لا يتعدّى أحدٌ منهم على أكثر ممّا جُعِلَ إليه من الحدّ ، دون زيادة ، ولا جور ، ولا حيف ، ويجرى الى الرفق وتحسين الشئاء ؛ ويُفشي وجوه الحقّ في عمله ، والخير في فعله ؛ فمن تعدّى منهم ، أو خالف ما حدّ له ، لزمه الحزبي والهوان والإِنكار عليه . والأعوان كذلك : وإن استحقّ الأدب ، أدّب وأنكر عليه ذلك أشدّ الإنكار .

ويجب ، على طريق السياسة ، أن يمارض القاضي ويعتذر ويكفّ الوزير الأخذ مع السلطان في عيادته ، ليرى الجمهور ذلك ؛ فتكثر هيبة القاضي بذلك عند الناس وعند أهل الدولة ؛ وإذا رأى القاضي من يطالبه أو يحسده من الوزراء ، نزل عليه في منزله واستعمل معه أخذ رأي تدبّره قبل على سبيل الحيلة لمُلايَنته وقطع لسانه وحسده عليه ؛ فتقلب العداوة محبةً ؛ وإذا رأى الوزير ذلك منه ، فلا بدّ أن ينزل هو عليه أيضاً ؛ وهو أمر لا يضّر لعاقِل فطن نبيل أن يفعله ، أعني أنّه ، إذا عرف وجه الشرّ ، دفعه عنه بالحيلة واللفظ ، وإذا رأى وجه الخير ، استجلبه لنفسه بمثل ذلك .

فصل في صاحب المدينة وصاحب المواريث

والقاضي والحاكم والمحاسب

لا يجب أن يكونوا إلا أندلسيين ؛ فإنهم أعرف بأمر الناس وطبقاتهم ؛ وهم أيضاً أعدل في الحكم ، وأحسن سيرة من غيرهم ؛ وهم أنفع للسلطان وأوثق ، لأنَّ الرئيس يستحي أن يحاسب في عمله مُرابطاً ، أو ينكر عليه شيئاً مما قد فشا له عنه في الخطّة التي ولّاه .

ويجب أن لا يكون صاحب المدينة إلا رجلاً عفيفاً ، قتيماً ، شيخاً ، لأنّه في موضع الرشوة وأخذ أموال الناس ؛ ورُبّما فجر إن كان شاباً شريباً . ويجب للقاضي أن يستخلفه في بعض الأيام ويطلع على حكمه وسيرته . ويجب له أن لا ينفذ أمراً من الأمور الكبار إلا أن يُعرّف القاضي والسلطان بذلك .

أعوان صاحب المدينة

يجب أن لا يسمع منهم إلا ببيّنة من الجيران ؛ فإنَّ الشرَّ أحبُّ إليهم من الخير ؛ فنه يأكلون ويلبسون السحت ، ومنه يعيشون ، وليس للخير إليهم طريق . يجب أن لا يخرج منهم في رسالة في المدينة أكثر من واحد لئلا يكثر الجعل والهرج والاذى⁽³³⁾ والنهب ؛ ويحدّ القاضي لصاحب المدينة ذلك .

ويجب أن لا يكونوا أكثر من عشرة ؛ فإن بكثرتهم تفسد الأعمال والأحوال ،
ويكون ذلك لهم أَعْيَشَ وَأَنْفَع .

ويجب أن ينظر الأسواط أيضاً أن لا تكون طويلاً جداً ، ولا رفاقاً (فإنها أنكى
وأقفل) ، ولا محكمة القتل جداً ؛ فإنما هو حدٌّ وأدبٌ . وليس يُضرب بها حاجٌ ،
ولا حسيبٌ ؛ وإنما هي أرواحٌ وأنفسٌ ضعيفة . وإذا جُلِدَ أحدٌ ، فلا يَمُجُّ الجِلْدَ
على قدميه ويُنزل السوط ؛ فليس يُفعل هذا إلا إذا أُريد قتلُه .

ولا يقبل على أحد عثرة في معصية إلا لذوي الهيئات ؛ فإنهم يقولون للحديث :
« أُقْبِلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ » . والتوبيخُ لهم أنكَل من الأدب ؛ فيوبخوا وينهوا عن
العودة ؛ فإن عادوا ، فالأدب واجب .

ولا يدخل أحدٌ من الاعوان دارَ أحد ، لا بليل ولا بنهار ، إلا بأمر القاضي
أو السلطان . وإذا غاب الجاني ، سُيِّرَ عليه ولا يُنهب ماله ، ولا تُدخل دارُه ،
إلا إن حضر ؛ وإلا لم يعرض شيءٌ من ماله ، حتَّى يظفر به ويحكم عليه بما يجب ؛
فليس المطلوبُ ماله لأنَّه غير الجاني ؛ والجنابة على صاحبه .

الحرس والعرفاء

لا يُسمع منهم إلا بيِّنة من الجيران . ويقام الحدُّ على من فجر منهم أو شرب ؛
فليس شيءٌ أقبحُ من أن يكونوا يغيِّرون المنكر على زعمهم ، وهم يفعلونه ؛ وكذلك
يجب أن يُفعل بجميع الأعوان في كلِّ طريقة . لا يفتش على أمر بليل ولا بنهار ؛
فإن ذلك هنكٌ للأستار . ومن أخذ بالليل ، ممَّن لا تأخذه تهمةٌ ولا ظنَّةٌ ، شيع

الى داره . من أخذ بالليل ، لا يُغَيِّرُ شَكْلَهُ ، ولا تُكْشِطُ ثِيَابُهُ ، حتَّى يوقَّفَ عند صاحب المدينة بالهيئة التي وُجِدَ عليها ؛ فَإِنَّ الحَرَسَ يَكْشِطُونَ الثياب ، وَيُغَيِّرُونَ الأشكال ، وَيُرْوَعُونَ الانفُسَ ؛ فَإِنْ سُجِّنَ ، لا يُسَجَّنُ إِلَّا فِي فَنَدَقٍ ، ويكون تحت ضمان الساكنين فيه الى الصباح .

5 يجب أن يحدَّ للحَرَسِ أن يمشوا أَدْوَاراً كثيرة ، ويبدلوا الطرق ؛ فَإِنَّ السَّرَّاقَ والذَّعْرَةَ والطَّائِفِينَ بالليل يَرْتَقِبُونَ⁽³⁴⁾ مَشْيَ الحَرَسِ وَيَنْطَلِقُونَ بعد ذلك لطلب الشرِّ والفجور ؛ فيجب ان يشتدَّ على السَّرَّاقِ والذَّعْرَةِ في الحكم والنكال أكثر من غيرهم ؛ فَإِنَّمَا غَرَضُهُمُ اخْذُ الأموال والتلافٍ للبهج⁽³⁵⁾ .

السجن

يجب أن يتنفَّذَ السَّجْنُ في الشهرِ مَرَّتَيْنِ أو ثلاثاً ، لينظر فيه أحوال المسجونين 10 إذا كثر الخلقُ فيه . يجب أن يُخْرَجَ منه من كان ذَنْبُهُ خَفِيفاً ، وَيَتَنَفَّذَ عليه الحكم الذي يليق به ويلزمه . يجب أن يستبرأ السَّجْنُ في كُلِّ عامٍ في شهر رمضان ، أو في عشرة ذي الحِجَّةِ ، أو في النصف من شعبان ؛ فَإِنَّهَا أَيَّامٌ عِظَامٌ .

مَنْ سُجِّنَ ، لا يطول سُجْنُهُ جَدًّا ، بل ينفَّذَ عليه الحكمُ أو يطلقُ إِلَّا في آجال المحكومات ؛ فَإِنَّ لَهَا آجَالاً طَوِيلَةً وقَصِيرَةً⁽³⁶⁾ ، على ما يوجبُه الحكم .

15 يجب أن لا يُؤْخَذَ في السجن الا حَبَّةٌ [؟] وجهه عند إطلاقه على سبيل البشارة له بالراحة⁽³⁷⁾ .

لا يُجعل أحدٌ في الحُشبة إلا مَنْ استوجبا من الذَّعرة . لا يجعل في الحُشبة إلا رجلٌ واحد : فإنَّ السَّجَّان يتَّكل بذلك على إطلاق أحدهما أُجرةً . يجب أن يأمر السَّجَّان أن يطلق من في الحُشبة في أوقات الصلوات ولحاجة الإنسان .

لا يسجن النساء مع الرجال في سجن واحد (38) . لا يكون سَجَّان النساء إلا شيخاً مزوّجاً عفيفاً . ويتفقّد سيرته فينّ ، ولا يطول سجنهنّ . يجب أن يسجن القاضي مَنْ وجب عليها السجن من النساء ، في حكم من الحكومات ، عند امرأة قابلة خيرة قد عرف القاضي فضلها ، الى أن تنطلق ؛ ويجعل لها القاضي أُجرةً على ذلك من بيت مال المسلمين (39) .

لا يأخذ السَّجَّان من الصدقات شيئاً . لا يُترك مع السَّجَّان رُفقاء يجلسون معه . فيقاسمهم في الصدقات ، ويأكلون أموال الناس بالباطل ؛ لا يترك في السجن من الأُمراء (40) إلا واحدٌ ؛ فبكرتهم يدخل الفساد ، ويعيشون (41) من الصدقات ، وهو خطأ . من قُطِع ، لا يُسجن ، بل يُخرج من المدينة ، ويُترك يتعطف على الناس ، حتّى يبرأ . لا يضرب السَّجَّان أحداً في السجن باختياره ، يريد بذلك الترويع والإضرار . ولا يمنع أحداً من زيارة مسجون .

يجب أن يكون لأهل السجن إمامٌ راتبٌ يدخل اليهم في أوقات الصلوات ؛ فيصلي بهم . ويقطع له القاضي أُجرةً مع الأئمة من بيت المال ، ويكون مأجوراً في ذلك . لا يُصلَّب أحدٌ حتّى يُشاور السلطان في أمره ثلاث مرّات .

يجب أن يحذّر للعمّال ، وينع ، ويحذّر في ذلك ، أن لا يأمرُوا أن يضرب أحدٌ بالسوط ، ولا يسجن أحدٌ من الخدّمة والعمّال أحداً ؛ ولا يأمر بضرب السوط

إِلَّا السُّلْطَانُ وَصَاحِبُ الْمَدِينَةِ وَالْقَاضِي وَالْمُحْتَسِبُ وَالْحَاكِمُ فَقَطْ ؛ وَمَنْ فَعَلَ غَيْرَ هَذَا ،
يُنْكَرُ عَلَيْهِ ، وَيُؤْتَجُّ ، وَيُؤَدَّبُ . وَلَا يَسْجَنُ أَحَدٌ مِنَ الْعُمَّالِ أَحَدًا إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي
وَالسُّلْطَانِ .

المحتسب

يُجِبُ لِلْقَاضِي أَنْ لَا يَقْدِمَ مُحْتَسِبًا إِلَّا أَنْ يُعْلِمَ الرَّئِيسُ بِذَلِكَ ، لِتَكُونَ لِلْقَاضِي حُجَّةٌ
5 عَلَيْهِ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَعْزِلَهُ أَوْ يَبْقِيَهُ . وَيُجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُحْتَسِبُ رَجُلًا عَفِيفًا ، خَيْرًا ،
وَرِعًا ، عَالِمًا ، غَنِيًّا ، نَبِيلًا ، عَارِفًا بِالْأُمُورِ ، مُحَنِّكًَا ، فَطِنًا ، لَا يَمِيلُ وَلَا يَرْتَشِي ، فَتَسْقُطَ
هَيْبَتُهُ وَيُسْتَخَفُّ بِهِ وَلَا يُعْبَأُ بِهِ وَيَتَوَجَّعُ مَعَهُ الْمُقَدِّمُ لَهُ ؛ وَلَا يَسْتَعْمَلُ فِي ذَلِكَ خَسَاسَ
النَّاسِ وَلَا مَنْ يَرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَالْمُهُونَةِ (٤٢) ، لِأَنَّهُ لَا يَهَابُ إِلَّا
مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَحَسَبٌ (٤٣) .

10 وَالْإِحْتِسَابُ أَخُو (٤٤) الْقَضَاءِ ؛ فَلِذَلِكَ يُجِبُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا مِنْ أَمْثَالِ النَّاسِ ، وَهُوَ
لِسَانُ الْقَاضِي وَحَاجِبُهُ وَوَزِيرُهُ وَخَلِيفَتُهُ ؛ وَإِنْ اعْتَذَرَ الْقَاضِي ، فَهُوَ يَحْكُمُ مَكَانَهُ فَمَا
يَلِيقُ بِهِ وَبمُخْطَئِهِ . وَيَضْرِبُ لَهُ أُجْرَةٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ تَقُومُ بِهِ فَيَنْصِفُهُ الْقَاضِي ؛ فَمِنْ
ذَلِكَ أَنْ يَعْضُدَهُ ، وَيَحْمِيَهُ ، وَيَشُدَّهُ ، وَيَقُومَ مَعَهُ ، وَيُمِضِي أَحْكَامَهُ وَأَفْعَالَهُ ، وَلَا
يَعْكَسُ (٤٥) عَلَيْهِ أَمْرًا ، وَلَا يُسَلِّمُهُ ، وَيَمْنَعُ عَلَيْهِ جَهْدَهُ ، لِأَنَّهُ يَكْفِي الْقَاضِي أُمُورًا
15 كَثِيرَةً مِمَّا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَظَرُهَا لِلْقَاضِي ؛ فَيَكْفِيهِ التَّعَبُ وَالشَّغَبُ (٤٦) وَالْإِمْتِهَانُ مَعَ
عَامَّةِ النَّاسِ وَخَسَاسِهِمُ وَالْعُنْتَاةَ وَالْجَهْمَالَ مِنْ ضُرُوبِ الصُّنَاعِ وَالْعُمَّالِ ؛ فَهُوَ لِسَانُ
الْقَاضِي ، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ ضَرُورِيَّةٌ لِأَنَّ النَّاسَ مَعُوجُونَ ، مُخَالِبُونَ ، أَشْرَارٌ ؛ فَبِإِهْمَالِهِمْ

وتضييع أمورهم ، تفسد السياسة ، وتُفتح أبواب من المفاصد كثيرة . ورمُ الشيء خيراً من إهماله ، كالثوب الخلق ، إذا رُم ، استمتع به بعض الاستمتاع ، وإن أهمل هلك سريعاً .

وهذا الباب إذا أُحكم ربطه ، صلح به العالم والرئيس والناس أجمعون ، لأن في هذا الباب تدخل إقامة أبواب من الدين ، من الفرائض والسنن ، ومن عمل الأبدان والصناعات ، ومما يعيش منه الإنسان ؛ وهذه هي أحوال الناس كلهم ، لأن حكمه ونظره ليس في رقاب الأموال ، وفي باب من الخصام ، إلا فيها يلزم الإنسان من شريعة الإسلام : انظر هذا ، تجده صحيحاً ، يا إنسان !

المسجد الجامع

يجب أن يكون محافظاً عليه ، فإنّه بيتُ الله تعالى ، وموضعُ الخير ، وإقامة الشرائع ، وحفظِ الناموس الأعظم ، وبقعة العبادة ؛ وليس العبادة كلها إلا بالصلاة التي هي لله عز وجل ، وغير ذلك من الأعمال هي للإنسان ؛ والصلاة لا رخصة في تركها ، وقد يُترك غير ذلك ممّا هو داخل في الشريعة عند الضرورة ، مثل مرض ، أو سفر ، أو غير ذلك ممّا قد يجعل فيه رخصة .

يجب أن يكون له بناءٌ راتبٌ بحيث عن إصلاح ما فيه أبداً ، إذا وهن بنيانه 15 يبنيه ؛ ولدار الضوء كذلك ، أعني أن يتعاهده (47) البناء الراتب بالإصلاح .

ويجب أن يكون فيه من المؤذنين على عدد أبواب الجامع وزيادة اثنين : يكون واحدٌ منهما بالقرب من الإمام ، يعلن بصوته الناس عند التكبير والركوع والسجود

في كل صلاة ، والثاني في آخر البلاط ، يعلن بصوته مَنْ يُصَلِّي في الصحن أو في السَّقَائِف مَنْ هو على بُعد ولا يسمع صوت الأوَّل الذي هو قريبٌ من الإمام ؛ يكون ذلك دولةً بينهم الى يوم الجمعة : فيرتَّب منهم على كلِّ باب من أبواب الجامع واحدٌ يكبِّر للناس بتكبير الإمام لمن يصلي في الرحاب . ويكون فيه من الأئمة 5 ستَّة على عدد الأشْفاع ليُصَلِّي كلُّ واحد منهم .

خدمة الجامع

هذا أيضاً يجب أن يكون على قدر عَظَم الجامع أو صغره ؛ فأما جامعُ إشبيلية ، فلا أقلُّ من ثلاثة : اثنان للكس والوقيد ، وواحد لسقي الماء . يجب أن ترتَّب له دابَّةٌ تنقل له الماء في كلِّ يوم ومن يخدمها ؛ يهيِّأ ذلك من أحباسها . يجب أن يستقى فيه الماء من وقت صلاة الظهر الى آخر صلاة العصر . 10 يجب أن يكون نيت مال المسلمين في الجامع محافظاً عليه ، محصناً ، ومفاتيحه عند القاضي .

يجب ما كان فيه من الحُصْر البالية والحُلَّة (48) يكسى بها بيوتُ السجن ومَنَاصِبُ دارِ الوضوء ؛ ولو قدر (49) على بنان سقائف لمبيت الغُرباء حَوْلَه ، لكان من الفخر للرئيس ولأهل البلد بذلك ؛ ويعطى ما فضل من تلك الحُصْر للضعفاء . يجب أن يُجلِس القاضي في السقائف رجلاً فقيهاً خيراً يُعلِّم الناس مسائل الدين ، ويعِظُهم ، 15 ويعلمهم الخير ، ويُسهِم له القاضي في الوصايا (إذا وقعت) أو الصدقات نصيباً ؛ أو يكون مأجوراً .

لا يُترك أحدٌ يأكل فيه ، ولا ينام ، ولا يحجر بصوت إلا بالقرآن . ولا يدخله أحدٌ سلاح ؛ فإنه لم يأت لحرب ، إنما يأتي مُتَدَلِّلاً ، خاشعاً ، راجياً ثواب الله . لا يُترك أحدٌ يقرأ⁽⁵⁰⁾ في البلاطات إلا القرآن والسنة ؛ وغير ذلك من العلوم في السقائف .

5 يجب أن يؤمر الباعة بكنس رحاب الجامع صبيحة يوم الجمعة ، وأن لا يشغلوا رحابه بالسلع حتى تنقضي الصلاة . يجب أن يحصى موضع صلاة الجنائز من الباعة ، وأن لا يترك أحدٌ منهم يجلس فيه حتى تنقضي صلاة العصر من كل يوم . يجب أن تُعزل المواضع المتطامنة في رحاب الجامع بالحصاة ، لئلا يجبس⁽⁵¹⁾ الماء والطين فيها ؛ يفعل ذلك الناظر فيه من أحباسه . يجب أن يمنع القاضي من يتخذ من الناس في دكاكينه منابر وحوانيت ؛ فتكون متملكة ؛ ويمنع الناس من الصلاة فيها من أجل ذلك . يجب أن يصلي كل يوم عند الباب الذي يصلي فيه على الجنائز مؤذناً راتباً لينذر⁽⁵²⁾ عند فراغ صلاة الظهر والعصر على الصلاة على الجنائز ، ويذكر عددها وذكرانها وإنائها : يحذُّ له القاضي ذلك ،

دار الوضوء ، يجب أن يؤمر أحد الكنائس أن يتعاهد بيوتة كل يوم وينظفها ، ويكون راتباً لذلك ؛ ويجعل له أجرة من الأحباس .

15 يجب أن يأمر المحتسب أهل كل صناعة أن يتخذوا يوم الجمعة مُنْذِراً يُسمعهم التكبير إذا كبر الإمام ؛ يجب أن يُرتب أهل الأسواق مُنْذِراً يُشعرهم بأذان الظهر والعصر في كل يوم ، ليتأهبوا للصلاة كل يوم ، ويجمعوا له كل يوم جمعة شيئاً يستعين به في معيشتهم ؛ يجبرهم على ذلك القاضي والمحتسب .

يجب للقاضي أن يجعل في كل صناعة رجلاً من أهلها ، ققيماً ، عالماً ، خيراً ، يصلح بين الناس إذا وقع بينهم الخلاف في شيء من أمورهم ؛ ولا يبلغون إلى الحاكم⁽⁵³⁾ ؛ وهو شيء حسنٌ جداً يحذُّه لهم القاضي ؛ وذلك أن يرجعوا إلى حكمه ورأيه ؛ فهو أرفق لهم وأستر لانكشافهم .

5 ولا يجب أن يُترك ساع⁽⁵⁴⁾ يسعى يوم الجمعة في داخل الجامع ، ويتخطى رقاب الناس ، ويفخر عند السَّعة بذلك ؛ ويؤدّب من يعمل منهم ذلك ، ويمنع من ذلك القومة والمؤذنون . لا يترك ساع يسعى في رحاب الجامع ، إذا أرقى الإمام على المنبر يخطب .

يجب للمحتسب أن لا يترك في رحاب الجامع دابةً واقفةً : فرُبما راثت ، أو 10 بآلت ؛ فتنجس الناس ؛ وتُخرج خارج الأسواق حتى تتم الصلاة ؛ ويُجْتَهد في ذلك ، فهو أمرٌ أكيد .

ذكر المساجد

المساجد هي بيوتُ الله ، ومواضعُ الذكر ، ومواضعُ العبادة مشهورةٌ بالطهارة ؛ فيجب أن لا يُجتمع فيها إلّا لما ذكرناه ، ولا يُجتمع فيها للغارم ، ولا للخصومات ، ولا لشيء من أعمال الدنيا ، إذ هي مواضعُ أعمال الآخرة . ويجب أن لا يؤدّب فيها 15 الصبيان ؛ فإنهم لا يتحفّظون من النجاسات بأرجلهم ولا من ثيابهم ؛ فإن كان ولا بدّ ، ففي السقائف .

يجب أن لا يودَّب الصبيُّ أكثر من خمسة أسواط للكبير ، وثلاثة للصغير ، وتكون من الشدة على قدر احتمالهم لذلك .

قطعُ المؤدِّين من إحضار الولائم والجنائز والشهادات واجبٌ ، إلَّا في يوم بطلالةٍ ؛ فإنَّهم مستأجرون ، لأُمَّة جاهلة لا عقل لها مضيعون .

يجب للسودب أن لا يكثر من الصبيان ، ويُبْعَنون من ذلك ؛ وأنا أقولُ إنَّهم لا يفعلون ؛ فإنَّه لا يقوم الواحد بخدمة الجماعة لا سِما التأديب ، ولا يعلمهم شيئاً على ما ينبغي ؛ فالتعليمُ صناعةٌ تحتاج الى معرفةٍ ودربةٍ ولطفٍ ؛ فإنَّها كالرياضة للمهر الصعب⁽⁵⁶⁾ ، الذي يحتاج الى سياسةٍ ولطفٍ وتأنيسٍ ، حتَّى يرتاض ويقبل التعليم . وأكثرُ المؤدِّين جهالٌ بصناعة التعليم ، لأنَّ حفظ القرآن شيءٌ ، والتعليم شيءٌ آخر ، لا يُحكّمه إلَّا عالمٌ به . ومعنى التأديب أن يعلمه حُسن الألفاظ في القراءة ، والخط الحسن ، والهجاء ؛ ويأمر من كان كبيراً بالصلاة ويكب له التشهد وما يقول في الصلاة . وللتأديب⁽⁵⁶⁾ وجود الخطِّ وحُسن اللفظ وتجويد التلاوة⁽⁵⁷⁾ وإقامة الهجاء ؛ وليس شيءٌ في الدنيا أنفعُ للإنسان من شيئين : أمّا لمن يكب ويقرأ ، وإقامة الهجاء ؛ وأمّا لمن يبيع ويشترى ، فمعرفة الحساب .

ويجب أن لا يكون المؤدَّب غرباً ، ولا شاباً ، بل يكون شيخاً خيراً ، ديناً ، عفيفاً ، ورعاً ، قليل الكلام والشهوة الى استماع ما لا يعنيه ، وأن لا يحضر الجنائز البعيدة ، ولا يكثر من البطالة ، ولا يهمل الصبيان ، ولا يزول عنهم إلَّا لأخذ الغذاء والوضوء ؛ ويكون راتباً في مكانه ، محافظاً على حوائج صبيانه . ويجب للحاكم والقاضي ، إذا رأوا مؤدِّباً يكثر من الإقبال اليهما في الشهادات ، أن يسألاه

عن الحضار ؛ فإن كان صاحب محضرة ، فلا تقبل شهادته ، لأنّه إنّما يطلب الظهور ، وأن يتّسم بآسم العدالة ، ليرثي أو تودع عنده الودائع وينال رفعة الذّكر والشهرة في الخير ، وهو عنها بعيد . فإن لم تكن عنده محضرة ، وعُرف خيره ، وسمع القاضي حسن الثناء عليه ، قبله ؛ وإني لأعرف منهم جماعة بالوصف الذي وصفت ؛ فيا أسفاً عليهم مساكين !

وهذا أحسنُ نبتديء بالقرآن في تولية الأمور التي يحتاج الى النظر فيها ، وإصلاحها ، وتقويمها من منافع المسلمين — حرسهم الله ! — فمن ذلك :

ذكر المقابر

من أوكد الأمور على القاضي — وفقه الله ! — النظر للمسلمين الأحياء منهم والأموات لشيء لا بدّ منه ، وهو الموت ، لا سيّما بإشيلية التي هي مصرٌ عظيمٌ ، ولا مقبرة فيها تقوم بها ؛ وأقبح ما في مقبرتها (وبها يُعابُ أهلُ بلدنا) ، السّكنى على ظهور الموتى لقوم يشربون الخمر ، وربّما يفسقون ؛ وقد أحدثوا فيها خلوات وسروباً تجري على الموتى (58) حيث يؤخذ من [حَضْبَانِهَا] (59) . وقد لحقتُ على شيء إذ هُدِمتْ دورُها وما أُحْدِثَ فيها من خيامات وغيرها : هدمها أبو جعفر ابن الفراء في أوّل دولة المُعْتَمِد بامر السلطان ؛ وأدركتُ ابن شهاب ، إذ كان محتسباً ، قد قلع الخواي المجاورة لمسجد الفخّارين وصير مكانها مقابر ؛ وكانت مقابر في سنة الجوع الكبير ، والناس يدفنون فيها اليوم بعضهم على بعض ، وقد ضاقت جدّاً .

فمن أؤكد ما على القاضي — وفقه الله ! — أن يهدم دورها⁽⁶⁰⁾ ، وينزع الباعة من أبنيتها ؛ فإنما هي موضع جلوس الناس⁽⁶¹⁾ على أفنية القبور . ويكلم السلطان في الفدان الذي يُعرف بفدان ابن المرس⁽⁶²⁾ في شرائه من بيت المال ويُحدث به مقبرة ؛ فهو موضع مُشاكلٍ لذلك أو غيره من المواضع . ومن يشفع شفاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا⁽⁶³⁾ ؛ وهذه الحسنة تبقى لفاعلها بعده إذا مات أبَدَ الدهر ، كبنيان مسجد ، أو حفر بئر ، أو إصلاح قنطرة أجراها مدَّخِرٌ عند الله — وفق الله القاضي لذلك ، وأعانه على الخير ، وحَبَّبهُ إليه⁽⁶⁴⁾ !

ويجب أن لا يترك فيها أحداً من الباعة ؛ فإنهم يكشفون على النساء المحزونات⁽⁶⁵⁾ ؛ ولا يترك الشبان أيام العيد يجلسون فيها على الطرق لاعتراض النساء ؛ ويجد في منع ذلك المحتسب ، ويعضده القاضي . يجب أن يمنع السلطان أن يجلس على أفنية القبور لمرودة النساء ، ويتعاهد ذلك كل يوم مرتين ، يفعل ذلك المحتسب . يجب أن يجد للعرفاء⁽⁶⁶⁾ أن يفتشوا الدارات ؛ فإنها مواضع أوكر⁽⁶⁷⁾ ، لا سيما زمان الصيف عند خلاء الطُّرُق في القبالات .

يجب أن تغلق الكوى من القصاب والغرف والأبواب المفتوحة الى جهة المقابر ، لأن ذلك كشف على النساء . لا يجب أن يكون القاريء على الموتى شاباً ولا غرباً (وإن كان أعمى) ؛ فالشرُّ كثير .

يجب أن يمنع القصاص والحساب الجلوس في أفنتها . يجب أن لا تبسط الأقدار⁽⁶⁸⁾ على أفنتها مثل جلود الدبَّاعين والرقاقين وشبه ذلك . يجب أن يمنع الحساب والقاصين⁽⁶⁹⁾ أن ينفردوا مع النساء في أخبيبتهم للكلام ؛ فإنما هي مراودة

أو حيلة لسرقية ؛ ولا يأتي اليهم من النساء إلا الفاجرات . ومن كان من الحُساب
يجلس في داره ويدخل اليه النساء ، فيُمنع ذلك ؛ فإنَّ هذا أشدُّ من الأوَّل ،
ويرتقب أحوالهم أبداً ؛ فإنَّهم فساقٌ .

ذكر المرابطين

يجب أن لا يُلثِمَ إِلَّا صِنْدَاجِيٌّ أَوْ لَمْتُونِيٌّ أَوْ لَمْطِيٌّ⁽⁷⁰⁾ ؛ فَإِنَّ الْحَشَمَ وَالْعَبِيدَ
وَمَنْ لَا يَجِبُ أَنْ يُلْثِمَ يُلْثِمُونَ عَلَى النَّاسِ وَيُهَيِّبُونَهُمْ وَيَأْتُونَ أَبْوَاباً مِنَ الْفُجُورِ
كثيرةً بسبب اللثام وهما ؛ وَيُكَلِّمُ⁽⁷¹⁾ فِي ذَلِكَ مَعَ السُّلْطَانِ ، فَإِنَّهُمْ عُتَاةٌ ؛ وَيَمْتَازُ
بذلك مَنْ عَسَى أَنْ يُكْرَمَ أَوْ يُوقَرَ أَوْ تُقْضَى لَهُ حَاجَةٌ مِنَ الْمُرَابِطِينَ ؛ لِأَنَّ الْعَبِيدَ
أَوَ الْحَشَمَ إِذَا تَلَّثَّمُوا وَغَيَّرُوا شَكْلَهُ حَسِبَتْهُ رَجُلًا مِثْلًا ، فَتَجْرِي إِلَى بَرِّهِ وَإِكْرَامِهِ ،
وهو لا يتأهَّل لذلك . يجب أن لا يمشي أَحَدٌ فِي الْمَدِينَةِ بِسِلَاحٍ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ
دَاعِيَةٌ إِلَى الْفُسَادِ ، لَا سِيَّمَا الْبُرْبَرِ ؛ فَإِنَّهُمْ قَوْمٌ إِذَا غَضِبُوا قَتَلُوا أَوْ جَرَحُوا .

عبيدُ المُرَابِطِينَ ، إِنْ تَلَثَّمُوا ، فَتَكُونُ عَلَامَةٌ يُعْرَفُونَ بِهَا ، مِثْلُ أَنْ يَتَلَثَّمُوا
بِخُمَارٍ أَوْ بِمُتَزَرٍّ وَشَبَّهِ ذَلِكَ ؛ وَكَذَلِكَ الْحَشَمُ وَالْأَتْبَاعُ يَكُونُ شَكْلُهُمْ غَيْرَ شَكْلِ
الْمُرَابِطِينَ ؛ وَهَذَا أَحْسَنُ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، وَفِيهِ مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ . يجب أن يجعل مكانَ
السِّلَاحِ الَّتِي يَجْبِسُونَهَا إِمَّا أَسْوَاطَ الدَّوَابِّ ، وَإِمَّا أَقْزَالَ ، وَهُوَ الرَّشْحُ الصَّغِيرُ .

ذكر الوادي⁽⁷²⁾

يجب أن يؤمر المَعْدُون⁽⁷³⁾ أن يخفّفوا الأشحان⁽⁷⁴⁾ ؛ فإنّ ذلك موضعُ غررٍ وهلاكٍ ، لا سيّما في يوم عاصف من الريح ؛ ولا تكون دولةٌ بينهم في الاشحان ؛ فإنّ ذلك فسادٌ وداعيةٌ الى كثرة الاشحان . يجب أن يكون في كلّ مرسى مُعَبِّرٍ⁽⁷⁵⁾ للمدينة مَعْدِيتان أو قاربان ، ليكون ذلك أرْفَقَ للناس ، وأخفّ للاشحان ، وأعجل للجواز ، لا سيّما عند العصف .

يجب أن يحذّر للمُعَدِّين أن لا يحوّزوا من عبيد البربر ، ولا من الخدم ، ولا من يُعرف أنّه يتعدّى على أموال الناس في أيّام الغلات ؛ ومن ظفّر به ، وفي يده شيءٌ من ذلك ، أخذ منه ؛ فإنّ تأبّى ، حُمل الى صاحب المدينة ؛ ويُغيّر ذلك بأمر السلطان والقاضي . يجب أن لا يكرى قاربٌ ممن يعرف أنّه يشرب الخمر فيه لنزاهة ؛ فإنّهُ موضعُ فسادٍ وعدوانٍ . يجب أن يؤمر المَعْدُون في المراسي أن لا يحوّزوا أحداً بفاحشةٍ من خمر أو غيرها ؛ ويدخل تحت وعيد إن فعل ذلك .

يجب أن يحذّر للمُخْتَلِفِينَ الى شاذونة من النّوّاتية أن لا يكتّروا من الاشحان ، ولا يكلّفوا الناس القذف ، إلّا أن يكرى هو على قاربه من يحمّله ويسوقه ؛ والقاربُ بمنزلة دابة الكاري ، وعلى صاحبها حرّكتها وموّناتها ؛ ويرتقب ذلك من أفعالهم في كلّ حين .

يجب أن تحمى ضفة الوادي الذي هو مرسى المدينة للسفن أن يباع منها شيء
أو يبنى فيها بنية ؛ فإن ذلك الموضع عين⁽⁷⁶⁾ البلد ، وموضع إخراج الفوائد مما
يخرجه التجار ، ومأوى الغرباء ، وموضع إصلاح السفن ؛ فلا يكون فيها ملك لأحد
إلا للسلطان وحده . ويجب للقاضي أن يحمي ذلك كل الحماية ؛ فإنه موضع مجتمعة
التجار والمسافرين وغيرهم . ويجد لصاحب الموارث ان لا يبيع منه شبراً واحداً . 5

ذكر المتقبل⁽⁷⁷⁾

هذا هو شر خلق الله ، وهو بمنزلة الزبور الذي خلق للضرر ، لا للنفع ؛ فهو
يجري ويسعى لضرر المسلمين أبداً ، ويفتح أبواب الضرر عليهم ، ويفلق أبواب
الخير والنفع عنهم : ملعون من الله ومن الناس أجمعين ؛ فيجب للقاضي أن يستحلفه ،
ويجد له ما يصنع في تصرفه ، ولا يتركه يتحكم في أموال الناس باختياره وعلى ما
يراه أنه صواب لنفعه ؛ ويغلظ له في القول والتوبيخ ؛ وأن يرتب له الوزير
بحضرة القاضي ما يأخذ من الأشياء التي تقبلها⁽⁷⁸⁾ ولا يزيد فيها ولا ينقص ، ومتى
تعدى على أكثر من ذلك ، أدب وسجن ونكل .

يجب له أن لا يتشطط في أخذ مكس الرحاب ، ولا يكون ذلك إلا معلوماً
مثل أن يأخذ على القفيز نصف مد بالكيل ، ومن حمل دقيق نصف رطل
بكيل يكون عنده معتل ومثل أن يكون على المائة ربيع من الفحم شيء معلوم
لا يجاوزه ؛ وكذلك يجد له ما يؤخذ ، ولا يترك ذلك الى اختياره ، ولا الى
ما بصطلح مع الوزير عليه إلا بحكم القاضي . 15

ويرقب عليه ويتفقد أمره في كل وقت ؛ فإنه لا ذمة له ولا دين ؛ وإنما هي أموال الناس يتحكم فيها برأيه .

ويباحث لأنه مال الرئيس . وعياداً بالله أن يأمره السلطان أو يقول له : «إنه مالي» ويدعى ما ليس ، بل أنه يعرف أنه محاسب عليه ، مسؤول عنه ؛ فهو 5 الملعون بحق . ويؤول بتذكر⁽⁷⁹⁾ السلطان ويجد السيل الى التحكم على الناس وأكل أموالهم بغير حق ، وإمضاء رأيه فيهم . ولا يترك أمره مهملاً ؛ وإن احتج الوزير عنه وقال : «إنما ذلك لمنفعة السلطان» يقال له : من ماله يسوق اليه النفع أو من ذمته الوافرة ؟ إنما هي من أموال الناس !

ويجب على من اكترى حانوتاً ، أو حماماً ، أو رحى ، أو قارباً من السلطان 10 أن يجري حكمه في ذلك على ما توجبه السنة . ولا يقبل عليه زيادة ، ولا ينقض عقده الذي انعقد بالكراء ، الى أن يتم أمده ويحد القاضي لصاحبه الخروج من ذلك . والقاضي ، بتوفيقه ، تغلق هذه الأبواب الرديئة ، وتفتح أبواب الصلاح للمسلمين ، بعون الله وقوته !

يجب لمن اشترى ضحيته أن لا يغرم عليها قبالة ؛ فإن القبالة قد أخذها من 15 الجلابين ؛ وإن لم يقدر على ذلك ، فتكون حبة على الكبش من المشتري⁽⁸⁰⁾ . من باع طعاماً في داره ، أو زيتاً ، أو ساقه من ماله ، لا يغرم عليه قبالة ؛ فقد أخذ السلطان أعشار أثمانها قبل . يجب أن يكون ما يغرم في القبالة على الدابة والبهيمة معلوماً لئلا يزداد في ذلك كل وقت .

وبالجملة فيجب أن يصنع للتقيل زمام بين يدي القاضي ويريه للسلطان⁽⁸¹⁾

وينقِّحه⁽⁸²⁾ عنده بما يراه القاضي رقياً بالمسلمين ؛ فإذا انحصرت⁽⁸³⁾ هذه الألقاب في زمام ، تكون عند المُشْرِف⁽⁸⁴⁾ منه نسخة ، وعند القاضي أُخرى ، وعند المتقبِّل أُخرى ، ولا يزداد فيها ، ويترقَّب أمره وسيرته في كلِّ الأوقات .

ذكر السقائين

يجب أن يحدَّ لهم موضعٌ لا تُفسِّم ، يصنعون فيه قنطرةً من ألواحٍ آخر ما يحصر⁽⁸⁵⁾ إليه. النهر ؛ ولا يُترك أحدٌ من المُعَدِّين⁽⁸⁶⁾ يشاركهم في ذلك الموضع ولا غيرهم ؛ فيكون موضعُ السقاية معلوماً حدَّ الملاء والحصر . ولا يُترك أحدٌ يتسَوَّر عليهم في ذلك الموضع ؛ ومن تعدَّى سُبْحَنَ أو أدَّب ، ويكون ذلك بيد المحتسب ؛ ويحدُّ لهم المحتسب أن لا يُستقى من بين أرجل الدوابِّ على الحمأ والماء المكدر .

يجب أن يُمنع النساءُ أن يغسلن بالقرب من موضع السقاية ؛ فإنَّما يغسلن أقذارهنَّ⁽⁸⁷⁾ ، بل يحدَّ لهنَّ⁽⁸⁸⁾ أن يغسلن⁽⁸⁹⁾ في موضع مستور عن الناس ؛ وينهي الناس والمُعَدِّين أن يتسَوَّروا عليهم⁽⁹⁰⁾ في ذلك الموضع . يجب أن يمنع أن يجلس النساء على ضفَّة الوادي إلَّا إن كان في موضع لا يجلس فيه الرجال . يجب أن يمنع هرق الزبول والأقذار على ضفَّة الوادي ، لاكن خارج الأبواب ، في الفدادين ، أو في الجنَّات ، أو في مواضع معلومة لذلك ، لا تكون بالقرب من الوادي .

ذكر الأبواب

يجب أن يبكر بفتحها ، ويوقف الباب من يخرج عليه في ذلك الوقت لئلا يخرج عليه سرقة أو شيء من الأعمال السوء ، إلى أن ينكشف النهار ، فيعرفه .
ويجب أن يؤخر بفتحها لمن عسى أن يحيى من مسافر يريد الدخول والمبيت في المدينة . ويجب أن يحدد للباب ما يأخذ ممن يدخل عليه ، إذ هي عادة قد جرت ؛ فإن فيهم الرغبة والتشطط والخرقة ؛ وإن غفل عنهم ، خرقوا^(٥١) العادة وصار ذلك كالقبالة ، بل أثقل ، وابتدعوا أبواباً من الظلم ، وتسببوا إلى أكل أموال الناس ؛ ولو قطع هذا المكان حسناً . وتضمن له أجره ، يعيش منها ، عند صاحب الأعباس والموارث . ويجب من ساق من ماله فائدة ، ودخل عليه ، ألا يعطيه منها شيئاً إلا أن يكون تَكْرُماً من تلقاء نفسه ، غير مجبور على ذلك .
10 ويجب أن يجعل القاضي خارج الأبواب رجلاً خيراً ، غنياً ، فقياً ، يصلح هنالك بين الناس إذا تشاجروا أو اختلفوا ؛ يجبرهم القاضي أن يرجعوا إلى قوله ورأيه ، ورجلاً يبحث عما يُباع هناك من جلود البقر ولحومها ؛ فإنها مسروقة ، ويبحث عن أربابها ؛ فإن عرف أن صاحبها ساقها ، يترك ، وإلا أنكر عليه . ولا يقال بأنه سارق ؛ فأكثر ما يُباع هنالك السرقات ؛ فإذا أخذ شيء من ذلك ، وقف عند هذا الرجل ، حتى يؤتى عليه ببينة أو شبهة أنه ماله وملكه ؛
15 فيترك له .

فصل في المباني واصلاح الطرق والسروب والمزابل

وإمالة ما فيه ضررٌ للمسلمين

أما البنيان ، فهي الأكمان ، لماوى الأنفس والمهج⁽⁹²⁾ والأبدان ؛ فيجب تحصينها وحفظها ، لأنها مواضع رفع الأموال وحفظ المهج كما قلنا⁽⁹³⁾ ؛ فمن الواجب أن يُنظر في كل ما يحتاج اليه من العُدَد ؛ ومن ذلك أن يُنظر أولاً في تعويض الحيطان ، وتقريب الخشب الوافر الغليظ القوي للبنية ، وهي التي تحمل الأثقال وتمسك البنيان . يجب أن تكون جهة⁽⁹⁴⁾ ألواح البنيان في عرضها شبرين ونصف 5 لا أقل من ذلك ؛ ويحدّد ذلك القاضي والمحتسب للصنّاع والبنّائين ، ولا يُصنع حائط يحمل ثقلًا أقل من هذا .

ويجب أن تكون الآجر وافرةً ، معدّة لهذا المقدار من عرض الحائط . يجب أن يكون عند المحتسب أو معلق⁽⁹⁵⁾ في الجامع قالب⁽⁹⁶⁾ في غلظ الآجر ، وسعة القرمدة ، وعرض الجائزة وغلظها ، وغلظ الخشبة ، وغلظ لوح الفرش : هذه القوالب مصنوعة 10 من خشب صلب لا يستاس ، معلقة في مسامير في أعلى حائط الجامع ، يحافظ عليها كي يرجع إليها متى ما نقص منها أو زيد فيها . ويكون عند الصنّاع آخر لعملهم ؛ وهذا من أحسن شيء يُنظر فيه وأؤكد .

ويجب أن تُصنع القراميد والآجر خارج أبواب المدينة ، وتكون مواضعها بالحفير 15 الذي يحظي⁽⁹⁷⁾ المدينة ، ولأنّ تلك المواضع أوسع ؛ فقد ضاق في المدينة المتسع . وينبغي أن يجيد طبخ الآجر والقراميد ، ولا [يستعمل] الطوب حتّى يبيض .

ويجب أن يحدّ لهم أن يصنعوا أنواعاً من شكل الآجرّ ، مثل الذي يُعرف «ضرس وقفا» لطّي الآبار ، وآجرّ آخر للسطوح ، وآخر من هواء الأفران ، وقراييد عاصميّة للنقلات ، حتّى إذا طُلب شيءٌ يحتاج إليه وُجد : يحدّ ذلك لهم المحتسب وعرفاء البنّائين .

5 يجب أن لا يُصنع الآجرّ ، ولا القراييد ، ولا الطوب بقالبٍ بالٍ قد نُجِر ونقص من وفرة شيءٍ ، وتكون القوالب وافرةً ، وطولها وعرضها وغلظها معلومٌ عند المحتسب وعند الصنّاع^(٩٨) .

يجب أن يحدّ للنّشّارين أن لا ينشروا الخشب إلّا على الحدّ الذي حدّد به ، وينشروا الفسّاقى وافرةً أيضاً .

10 يجب أن يزيد في شواري^(٩٩) من التراب قليلاً . الحزم لا يكون طولها أقلّ من قامة وشبر ؛ ويحتمل النظر في ذلك وغيره الى رجل مثيل في الصناعة ؛ فإن وجد في الحزمة^(١٠٠) أقلّ ممّا ذكرنا ، فلا تُباع وتُرَدّ على صانعها حتّى يزيد فيها ؛ والله المستعان !

15 أطوّل الآبار ، التى يستقى بها باليد ، يزداد في طولها وغلظها ، ويكون لها مقدار معلوم ؛ وكذلك القفّ : يجب أن تكون قفّ الطين والتراب مُصلّيةً ، فهي أقوى وأبقى .

شكول الدوابّ : يزداد في غلظها ؛ فإنّها قد رقت جدّاً .
غرابيل الحنطة : تكون من حلقة وافرة ، قويّة القصب ؛ قد انقطع معدنها بقلّة السياسة وقلة الحماية .

يجب أن يؤخذ من السلطان في حماية مواضعها القديمة ونُحْمَى ؛ ويؤمر أهل القرى الساكنون على ضفة النهر ، حيث كانوا من الرعيّة وغيرهم ، أن يغتربوها في الجزائر على ضفة النهر في مواضع كثيرة ؛ فإنّها من جملة العُدَد التي يحتاج الناس إليها باضطرارٍ ، ولا يُستغنى عنها . ويجب أن يكون لحزمة القصب جبلٌ معلوم المقدار ، ولا ينقص منه ؛ فإنّ التجار يفسدون ذلك ، ويربطون رباطاً صغيراً ، ويدخلون في أجواف الخزم قصباً قصيراً ، لا ينتفع به ؛ وهو غشٌّ ؛ فيجب أن يُبحث عن ذلك ويُغيّر ؛ وقد دخل هذا تدليسٌ كثيرٌ لكثرة الغفلة وقلة النظر .

المسامير : يجب أن تكون أنواعها موفّرة ، مرتّبة ⁽¹⁰¹⁾ ، كبيرة الرؤوس ؛ وأمّا المُقزّذرة ⁽¹⁰²⁾ منها وصفائح الخزائن ⁽¹⁰³⁾ ، يجب أن تكون موفّرة ، وأقفاؤها مُتقنة ⁽¹⁰⁴⁾ ، غلاظاً ، قويّة ، ويكون النظر في ذلك الى رجل مثيل في صناعة التجارة والى الختسب ، يحكم في ذلك بما يراه من صلاح ، وأمّا صفائح الأكواب ، فيجب أن تكون أيضاً وافرة ؛ فإنّها تنقطع سريعاً . وكذلك آذان ⁽¹⁰⁵⁾ الأكواب وأطراف المقابض ؛ فيجب أن تكون وافرة جدّاً ؛ فهي التي تخدم .

صفائح الدوابّ : يجب أيضاً أن تكون وافرة الرؤوس ، والإقليات ⁽¹⁰⁶⁾ كذلك ؛

15 فيرووسها تمسك الصفيحة ؛ وهذا ويكّد جدّاً .

مكابير التسيير : يجب أن تكون مطبوخة قاطعة جدّاً ؛ فإنّ زيادتها ، مع شدة الضرب عليها ، تصدع الحافر وتبطل الدوابّ .

السلالم : يجب أن تكون وافرة الخشب ، غلاظاً ، قويّة الأضلاع ، حسنة التسيير ؛ فإنّها موضعُ غرر .

لا يُباع الجبس إلا بالكيل ، وكذلك الرماد والجير . يجب ان يكون قفيز الجير من خمسة وعشرين قدحاً من أجل الصخر والحصالة ، وأن لا يُباع إلا مُغْرَبَلاً⁽¹⁰⁷⁾ مثل الجبس والرماد .

أحمال الجير ، يجب أن يُزَادَ في الشواري⁽¹⁰⁸⁾ ، وأن يُغْرَبَ لها المشتري . وتبديل⁽¹⁰⁹⁾ 5 الحُصَالَة على الجِيار ؛ فَإِنَّهُ مَوْضِعُ غَرَرٍ ، ولا يعرف ما فيه من صخر وغير ذلك إلا مولاه . ويجب أن يُجْعَلَ النَظَرُ في الإِصْلَاح بين الناس عند اختلافهم فيها يظهر من الضرر في هذه الأشياء ، لَرَجُلَيْنِ ثِقَتَيْنِ⁽¹¹⁰⁾ يصلح ذلك النظر الى ما يختلف فيه . وأما الطُّرُق ، فيجب أن يُؤمر أهل الأرباض بحمايتها عن طرح الزبول والأقذار والكساسة فيها ، وإِصْلَاح المَوَاضِع المتطامنة التي تمسك الماء والطين ؛ ويُصْلَح كُلُّ 10 أحد فناء داره ، ويحميه ؛ فَإِنْ كَانَ مَوْضِعٌ كَثِيرٌ⁽¹¹¹⁾ القنوات ، يُجْبِر⁽¹¹²⁾ على عمل سرب فيه وإِصْلَاحه . يجب أن يُنْعَمَ من له قَنَاة أن يحريها في زمن الصيف في الحائِج⁽¹¹³⁾ ؛ ويقطع الضرر حيث كان ، قديماً كان أو حديثاً⁽¹¹⁴⁾ .

المزابل : أما المزابل ، فيجب أن لا يطرح شيء من الزبل داخل المدينة ، ولا تنقية الكُنْف⁽¹¹⁵⁾ إلا خارج الابواب ، في القدادين وفي الجنّات ، أو في مواضع معلومة ، معدّة لذلك . ويجب أن يُوَكَّدَ على أهل الأرباض في تنقية ما اجتمع 15 عندهم من ذلك ، من مزبلة تكون بين أظهرهم . ويجب أن يُوَكَّدَ أيضاً على الذين يبيعون الحشو ، والدوم ، والربيع ، وكل ما له زبل ، أن ينقوا مواضعهم ، ويجبروا على ذلك ؛ وإن لا ، يُمنعوا الجلوس فيها وبيع ذلك فيها .

بأعو الحشو والحطام : يُؤمر أن يُفْتَشُوا الحزم ؛ فَإِنْ فَعَلُوا⁽¹¹⁶⁾

حرقها المحتسب حتى ينقادوا ؛ ويُنْهَو عن القَبْض التي يصنعونها منه ؛ ولا يجعلوا في أجوافها قنّات الحشّو مع الغُبار ، فيغشونها ؛ فإن عثر على ذلك ، أُدِّبوا ؛ وكذلك بائعو الحطب على ظهور الدوابّ ، يأتون الى الحطب الغليظ ويُظهِرونه ، وإلى الضرم^(١١٧) ؛ فيخفونه . وهو جريّ منهم الى الغشّ والخديعة ؛ فلا يجب أن يُباع إلا في الأرض ليظهر ما داخل الخزم . 5

الكثّافون : يؤمرون أن لا يؤنّذوا الناس في الطُّرُق ولا تكون القِفَف ترشح^(١١٨) ؛ ولو اتّخذوا أكواباً ، لكان أحسن .

يجب أن يكون لبيع الحطب موقفٌ ، ولا يُترك أحدٌ منهم يمشي في الأسواق ؛ فإنّهم يؤنّذون الناس ويمزّقون الثياب ؛ وإن عثر على من يمشي بالحطب في الأسواق ، أُدِّب ؛ وكذلك بائعو الجير^(١١٩) وغير ذلك : يُتَّخذ^(١٢٠) لهم مواضع يعترفون فيها ، فتقصدهم الناس^(١٢١) . يجب أن تنقى الأسواق من الطين في زمن الشتاء ، ويُخرج الى خارج منها في كلّ عام لتصلح الطُّرُق بذلك .

بائعو الفحم ، يجب أن تكون لهم بَجارِدُ^(١٢٢) ، لا بَجارِفُ^(١٢٣) ؛ فإنّها تجرف التراب والغُبار ، ويعتمدون ذلك ؛ ويؤمّروا بعزل الغُبار منه ، ويُباع بجمّة لمن شاء أن يشتريه ؛ وتكون قِفَف الوزن عندهم [بَكْفَةٍ تَسَعُ^(١٢٤)] صنبجة الخمسة دنانير ، ولا تكون من أقلّ ولا من أكثر . ويجب أن يكون مع كلّ رُبْع في الوزن رطلٌ من أَجَلِ السِّحاق^(١٢٥) . ويجب أن يُحفظ الفحم من البلل في زمن الشتاء ، ويكون في معاتبٍ : فإنّ البلل يثقله في الوزن ، ويفسده عند الوقيد . ويجب أن تُحمى مواضعه من ضفّة النهر التي يُجَرَّج^(١٢٦) فيها ، ولا يُضَيّق عليهم ؛ فإنّه فائدة عظيمة . 15

ذكر الأكيال والموازن

كيل الطعام : يجب أن تكون أجنابُه مرتفعةً أزيد من شبر ؛ فإنَّ القصير الجنبِ يقدر فيه على السرقة والحديعة ؛ ويحمل وزن ربع بالميزان ؛ فيكون الربع يحفظ القدح ، والقدح يحفظ الربع ؛ والذي وجب أن يُصنع في كيل الحنطة وحدها أن تُمدَّ حديدته على وسط فم القدح ، مستمرة⁽¹²⁷⁾ من الجانبين ، في وسطها طابع العَلل أنه يحمل رُبْعاً . إذا أُملي القدح ، مُسح بلوح غليظ لئلا [ينحني أو 5 بقضيب]⁽¹²⁸⁾ حديد يمشي على جانبي القدح ، وعلى الحديد المستمرة فيها ؛ وبهذا العَلل ترتفع الزيادة في الأكيال ؛ وهو حسن لو كان القدح رُبْعاً ورطليين ؛ فإنَّه يربو وينقص كُله . والأمداد بحسب ذلك . ويكون مثالٌ لذلك محفوظاً عند المحتسب وعند أمين في صناعة الوزانين ؛ فهو أَلْيَقُ بحفظ هذه المعاني ، وهو 10 يُعدلها .

الأرباع والصنوج : يكون منها عند الأمين مثالات من حديد مُعدلة ، مطبوعاً عليها . أرباع الكيل : يجب أن تكون طوابعها في أعناقها ، وتكون أعناقها ضيقة ؛ فإنَّ الواسعة تحمل في عرض اصبع منها زيادةً كثيرةً ؛ ويجري الكيل فيها على العادة القديمة ؛ ولو قدر على أن يكون كيل ربع قدر ربع مثل كيل القمح ، لكان ذلك 15 حسناً . وإذا صُبَّ⁽¹²⁹⁾ الزيت في الكيل ، يتأني به قليلاً : فإنَّ الغليان الذي يحدث عند الصب ينتهي إلى الطابع ، وإذا ترك ساعة جاء ناقصاً . يجب أن

تكون القلّة من اثني عشر ثُمناً : فإنّ ما يُعمل منها الآن هي صغيرة ؛ وتكون وافرة الثقب . .

الموازين : ميزان النقد يجب أن يكون عموّده طويلاً ؛ فهو أخفّ عند الوزن وأقرب إلى أخذ الحق ؛ وتكون الكفتان خفافاً : فهي أقرب إلى أخذ الحق بها .
5 موازين الباعة : أمّا ما توزن بها الفاكهة ، فتكون مقدّحة ، مرفوعة الاجناب ، أو مكورة مثل نصف كورة ، مثل موازين العطارين ؛ ولا تستعمل القفّ التي أخذتها الباعة الآن : فإنّها حيلة للسرقة ، فإنّه يحصر الغبار ، ولا يزوله وشبه ذلك ؛ وقطع ذلك واجب . وتكون موازين الباعة كلّها معلقة ؛ فإنّ لا بدّ لهم من حركات في السرقة .

10 يجب أن تكون صنوجهم من زجاج⁽¹³⁰⁾ أو من حديد ، محكمة العمل ، معدّلة بطابع الأمين ظاهر . ولا يُتركوا أن يتخذوها من الحجارة ؛ فتكون مجهولة . ويجب أن يتعاهد أربال الباعة وصنوج موازين البلد في كلّ صناعة مرتين أو ثلاثاً في العام .
أربال الحوت واللحم : لا تكون إلّا من حديد ، بطابع ظاهر فيه ؛ لا يكون اختلاف في الأرباع ، ولا في الأكيال ، إلّا رُبّع الكتّان ، ورُبّع القطن ،
15 ورُبّع الصوف ، والحديد ، والنحاس ، والرصاص ، والزفت ، والقطران : هذه كلّها يكون لها رُبّع معلوم من أجل أثقالها ، أو طرح زائد عليها من أجل ذلك ؛ ورُبّع البطيخ : أمّا البطيخ ، فلا يكون ربعه أقلّ من خمسة عشر رطلاً ، لأنّ العنق لا يؤكل وقشره يرمى ؛ وإلّا يُباع جزافاً كما يشتري جزافاً ؛ وهو عندي أحسن أن لا يُوزن منه ما يأخذه العدّد⁽¹³¹⁾ .

وَأَمَّا الْأُكْيَالُ لِكُلِّ اللَّبَنِ : فَيَكُونُ الثُّمْنُ مِنْ ثَمْنٍ وَنِصْفٍ ؛ وَكَذَا كَانَ فِيهَا تَقَدُّمٌ . وَلَا يُبَاعُ بِكُلِّ الزَّيْتِ .

الْقَفَّافُونَ : يَجِبُ أَنْ لَا يَأْخُذُوا مِنَ الْخُنْطَةِ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يُعْمَلَ لَهُمْ عَمَلٌ لِلْقَفِيزِ ، وَأَنْ لَا يُقْطَعُوا عَلَى الْخِدْمَةِ ؛ وَلِلْكَيْتَالِ ثَمْنٌ دَرَاهِمٌ عَلَى الْقَفِيزِ .

5 دَلَالُ الْخُنْطَةِ ، يَجِبُ أَنْ يُنْهَوْا عَنِ الزِّيَادَةِ فِي الْأَسْعَارِ إِلَّا بِالْحُبُوبِ فَقَطْ ؛ وَلَا يُتْرَكُ فِيهِمْ مِنْ لَا دِينَ لَهُ ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ لِلْبَائِعِ : «أَنَا آخُذُ لَكَ فِيهِ الزِّيَادَةَ ، وَاحْتَاطُ عَلَيْكَ فِي الْكَيْلِ» فَمِنْ أَجْلِ هَذَا يَزِيدُ السَّعْرُ عِنْدَهُمْ ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ . مُتَقَبِّلُ الرِّحَابِ (إِذَا كَانَ) لَا يَأْخُذُ عَلَى الْقَفِيزِ مِنَ الْبَائِعِ أَكْثَرَ مِنْ مُدٍّ (وَمُدٌّ لَهُ كَثِيرٌ) وَمِنْ عَشْرِينَ رُبْعًا مِنَ الدَّقِيقِ رَطْلًا . لَا يُتْرَكُ حِمَالُ الظَّهْرِ 10 يَحْمِلُونَ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ قَفِيزٍ ؛ فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ أَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ .

حِمَالُ الْحَشَبِ وَالْأَجَارِ : لَا يُتْرَكُونَ أَنْ يَثْقُلُوا عَلَى الدَّوَابِّ ؛ وَإِنْ ظَفَرَ الْمُحْتَسِبُ بِنَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، أَدَبُهُ . لَا يَمْشِي حِمَالٌ إِلَّا أَمَامَ دَابَّتِهِ ، وَيَدُهُ فِي رَسْمِهَا ، لِيُنْذِرَ النَّاسَ ، وَيَحْذِرَ الْعِمْيَانَ (132) وَذَوِي الْعَقْلَةِ وَالْإِعْذَارِ . يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْحِمَالِينَ فِي كُلِّ صَنْعَةٍ مَوْقِفٌ مَعْرُوفٌ لَا يَتَّبِعُونَهُ (133) ،

15 يَجِبُ أَنْ يُزَادَ فِي حَزْمِ حَطَبِ الْأَفْرَانِ الَّتِي تُجْلَبُ مِنَ الْوَادِي : فَإِنَّهَا صَغَارٌ جِدًّا . مَكَائِسُ الدَّوْمِ : يُجَدُّ لِعَامِلِيهَا أَنْ يَزِيدُوا فِي (134) لِأَنَّهَا سَرِيعَةُ الْخَرَابِ . رُبْعُ الدَّوْمِ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ طَرْحٌ مِنْ أَجْلِ مَعَالِقِهِ وَأَطْرَافِهِ الَّتِي يُرْمَى بِهَا ، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ لَهُ تُفْلٌ أَوْ حُصَالَةٌ زَائِدَةٌ ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ طَرْحٌ عَلَى مَا يَرَاهُ التُّجَّارُ وَأَهْلُ الْبَصْرِ

لا يُباع من الخنطة ممن يُعرف أنّه مُحْتَكِرٌ أَكْثَرَ من قفيز ؛ فإنّهم يتفقون مع الدّالّين في سوم الشراء ، وينهضون لمتازلهم ، ولا يحضرون ككيلاً ولا غير ذلك ، والدّالُّ يُكَيَّلُ ويُرسل له الجملة كلّها ، ولا يشتريها أحدٌ سواه ؛ فسوى الطعام بذلك إذا منع السوق^(١٣٥) وأُعطي للبيع . ومن هذا يغلى السوم والسعر أيضاً ؛ وهو بابٌ ضررٌ للمسلمين . يجب أن يبحث عن مثل هذا ويوقف الدّالّين على ذلك . 5 يجب من جاء لشراء أقذاح من الخنطة أن تُباع منه ، ولا يتأبى الدّالُّ عليه بذلك ، بل يُجبر على ذلك ، ليلحق ذلك القوي والضعيف والمسكين ؛ وإن شُكي بالدّالّ أنّه يفعل ذلك ، أدّب . وينهى الدّالّون أن لا يبيعوا من مُحْتَكِرٍ أكثر من عولته ، ويتوقف ذلك منهم ؛ فهو سببٌ لغلاء السعر .

10 لا يبيع اللبن إلا ثقةً ؛ فإنّ الماء قد يزد فيه ويمزج به ، وهو غشٌّ للمسلمين . ويجب أن يقطع الخيض الذي في الخواي^(١٣٦) من بقايا الرائب ، فهو قدرٌ . أكيال اللبن : يجب أن تكون من حنتم ، أو من خشب ، ولا تكون من نحاس ؛ فإنّه يولد فيه سمّيةٌ ضارةٌ للمسلمين .

ذكر الخضر مثل الخس والسريس والجزر^(١٣٧) وغير ذلك : لا يجب أن تغسل في البرك ولا في صهاريج^(١٣٨) الأجنّة ؛ فإنّه لا تؤمن نجاستها ، إلا في الوادي ؛ فإنّه أنقى وأظهر . 15

يُمنع باعةُ شيرات التين من بيعها حزمًا مربوطةً ؛ فإنّهم يربطون الجيّد منها مع الرديء ، ويبيعونها بسوم واحد وهو غشٌّ ؛ ولا تباع إلا بالخبرة كما كانت قبلُ ، لا سيمًا وفيها صغارٌ وكبارٌ ؛ فيتباع كلّ شيءٍ منها بقيمته .

لا يرفع مُعالِجٌ يده بميزان ، بل يكون معلقاً :

يجب أن يمنع الباعة أن يتخذوا مواضع معروفة لأنفسهم في رحاب الجامع وغيره ؛ فإن ذلك تملُّكٌ ، ويقع الخلاف والشرُّ بينهم أبداً ، لاكن من سبق جَلَسَ .

5 يجب على المحتسب أن يُرتِّب الصُّنَّاعَ ، ويجعل كلَّ شكل مع شكله في مواضع معلومة : فهو أجلُّ وأتقن .

يجب أن لا يكون حَوْلَ الجامع بائعُ زيتٍ ، ولا قدرٍ ، ولا ما يُخشى منه مرثةٌ لا تُغَبَّرُ (139) .

القُنِيَّاتُ (140) والطيور ، لا يُتركون حَوْلَ الجامع ؛ وأن يكون لهم موضعٌ معلومٌ .
10 لا يُباع الحجل والطيور المذبوح إلا مَنَتُوقَةً المَواخِرَ ، ليظهر فاسِدُها وردِّيُّها من جيدها ؛
لا تُباع القُنِيَّاتُ إلا مَسْلُوخَةً ، ليظهر فسادها ؛ فإنَّها إن بقيت في جلودها مرقدةً ، فسدت .

بائعو البيض : يجب أن تكون بين أيديهم سَجَانُ (141) مملوءةٌ بالماء ليقاس فيها البيضُ الفاسد .

15 لا يُباع الترفاس (142) حَوْلَ الجامع : فإنَّه فاكهة الخلاع .
لا يُباع الحبز إلا بميزان ، ويفقَّد طَبْخُه ويفقَّد قِثائُه ؛ فربَّما كان مُلبَّساً ،
أعني أنهم يأخذون من عجينة طيب قليلاً ويلبِّسون به وجهَ الحبز ، وهو من دقيق غير طيب . لا يُصنع من البِيَّات خبزٌ كبيرٌ ، بل يُطبخ على حدته كما يوجد .
يجب أن يمنع الزَّجاجون أن يصنعوا آنيةً مُشاكِلَةً للخمر ، وكذلك الفخَّار .

أرطال اللحم والحوت والهريسة والاسفنج والحبز : لا تكون إلا من حديد بطابع ظاهر عليها . يتعاهد أرطال الباعة أبداً ؛ فإنهم أشرار .

لا يُباع الشِّراز الذي يأتي من المدائن ⁽¹⁴³⁾ ؛ فإنه تُفْلُ الحَيْض ولا حَقَّ فيه ؛ ولو نُظر الى صنعته ، لم يُوكل بَتَّةً . ولا يُباع الشِّراز إلا في الزِّقاق ؛ فإنها تُغسل وتُنظف كل يوم . وأمّا الذي في المَجَابِن ⁽¹⁴⁴⁾ ، لا يؤمن أن يكون فيه الدود والحجج .
5 لا يُباع لحمٌ مختلطٌ في وضمٍ واحد . لا يُباع سمينٌ ومهزولٌ في وضمٍ واحد أيضاً . لا يُباع الكرش إلا على الألواح : فإن الماء يفسده ويزيد في وزنه . يجب أن تُخرج بطون الضان لسلاً تباع مع اللحم بسوم واحد ، وهو موضعٌ خديعة . لا تُسلخ رؤوس الضان إلا الجذع وحده . يجب أن تُخرج الغرائيق إلا من الحِرْفان ،
10 ولا تترك بَتَّةً ؛ فهو موضعٌ خديعة أيضاً .

ولا يُذبح في السوق إلا في القصري ⁽¹⁴⁵⁾ ، ويُخرج الدماء وزبلُ الكروش خارجَ السوق . ولا تُذبح البهائم إلا بسكينٍ طويل ، وكذلك سكاكينُ الذبح كلها . يجب أن لا تُذبح بهيمةٌ تصلح للحرث ؛ ويرقب على ذلك أمينٌ ثقةٌ لا يرتشى ، يخرج الى موضع الذبح كل يوم ، ألا أن تكون ذات عيبٍ ولا أنثى تصلح للنسل .
15 ولا تُباع في السوق بهيمةٌ قد سبقت مذبوحةٌ حتى يتعرّف صاحبها بأنها ليست مسروقة . لا تُباع الحوايا مع اللحم بسومٍ واحد . لا يُباع خروفٌ من ستّة أرطال بحشاه بسومٍ واحدٍ مع لحمه .

لا يُغسل الحوت المالح ولا الطريُّ بالماء ؛ فإنه يفسده . لا ينقع الحوت المالح في الماء لأنه يفسده أيضاً ويعفنه .

لا يُباع (146) إِلَّا مُبَضَّعًا وَيُخْرَجُ عَظْمُهُ . لا يُباع القديد من اللحم لَأَنَّهُ
قد صُنِعَ من لحمٍ فاسد ، عفن (147) ، لا خَيْرَ فيه ؛ وهو سَمٌّ قَاتِلٌ .
لا يُباع ما مكث من الحوت وفسد .

لا يُصنع المِرْكَاس ولا الأَسْفِدَة (148) إِلَّا من لحم طريٍّ ، ولا يُصنع من لحم
5 مَوْقُوعٍ بسبب رخصه .

لا يُجعل في جبن الإسفنج دَقِيقٌ ؛ فَإِنَّهُ غَشٌّ . ويبحث عن ذلك المحتسب .
لا يكون الزبد إِلَّا خالصاً ولا يُخْلَطُ بالقط . لا يُباع ما مكث عند الطبّاخين
والقلائين من الطعام .

لا يشتري الحُلُّ إِلَّا من ثِقَةٍ ؛ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الإمزاج بالماء الكثير ، وهو غَشٌّ .
10 ويؤمر الحلال أن لا يكثر من الماء ، إِذَا صنع الحُلَّ عند أَحَدٍ ؛ فَإِنَّ ذلك يفسده .
لا يجب أن تكون قدور النحاس للرّاسين ومقالي السفّاجين والقلائين إِلَّا
مُرَصَّصَةً (149) ؛ فَإِنَّ النحاس مع الزيت سَمِيَّةٌ .

يُمنع النساء عن الغسل في الأَجِنَّة : فَإِنَّهَا أَوْكَارٌ لِلزَّناةِ .
يجب أن لا يُباع العنب الكثير ممّن يعرف أَنَّهُ يعصره للخمر ؛ وهذا موضع
15 نَظَرٍ .

يجب أن لا يُباع شيءٌ من الفاكهة قبل نضجها ؛ فهو فسادٌ ؛ إِلَّا العنب وحده ؛
فإِنَّهُ صالحٌ للجبالي والمرضى . يجب أن لا يُباع ما جَلَّ من الفُقُوس ويأخذه
العَدَدُ ، يميزان . يجب أن لا يُباع شيءٌ من العطر ممّا له تُفْلٌ ، أو سحاق ، أو
نوى ، إِلَّا مطروحاً ، على حسب ما يراه التّجّار ويقع عليه الاتّفاق .

لا يُباع شيءٌ من الازرار التي تُشتري بالكيل إلا بالكيل .
يجب أن لا يُباع الذُّكَّار إلا مُرَدَّوَجًا .

يجب أن تكون لصاحب العنب أدوارٌ وشيراتٌ هَيَّيًّا فيها ؛ فهو أصونُ لها .
الكعك : يجب أن يجيد طبخه ولا يكون إلا عريضاً ؛ فإن الرقيق منه لا خير فيه
5 للرضى .

من قلب لأحد ذهباً أو فضةً ، وخرج فيه بعد ذلك رديٌّ ، فبدله على
المقلب ، لأنَّ غره واطماناً إليه صاحبُ النقد ؛ فخانه . يجب الإنكار على المدَّلسين
إذا ظفَّر بهم في كلِّ صناعة ، لا سيما في النقد ؛ ولا يكون المدَّلس في النقد إلا
ممن يعرف صرف النقد .

10 لا يجلس النساءُ على ضفةِ الوادي في فصل الصيف ، إذا ظهر الرجال فيه .
يجب أن لا يخلو جِثامٌ بامرأة في حانوته ، إلا أن يكون (150) في السوق وفي
موضع يُنظر إليه وترمقه (151) الأبصار .

الفُصاد : لا يفصد أحدٌ إلا في آنيةٍ معلومة ، مرسومة (152) المقادير ، ليرى مقدار ما
يُخرج من الدم . ولا يجب أن يُخرج من الدم برأيه ؛ فإنَّه موضعُ مرضٍ وهلاك (153) .
15 مدار السانية (154) : يجب أن يكون أكثرُ ثقبٍ مَغَازِلِه (155) ؛ فهو أثقف لها .
يجب أن لا يترك أحدٌ يتسور (156) في شيءٍ لا يحسنه ، لا سيما صناعة الطبِّ
الذي فيه إتلافُ المهبج ؛ وخطأُ الطبيب الترابُ يستره . وكذلك الخنَّار ؛ ويوقف
كلُّ أحدٍ على صناعته ، لا يتسور فيها إلا بعلم ، لا سيما النساءُ ؛ فالجهل والخطاء
فيهن أكثر !

لا يبيع الشراب ولا المعجون ، ولا يركب الدواء ، إلا الحكيم الماهر ؛ ولا يشتري ذلك من عطار ، ولا شراطي ؛ فإنهم حرصاء على أخذ الثمن بلا علم ؛ فيفسدون الفتوى ⁽¹⁵⁷⁾ ويقتلون الأعداء ⁽¹⁵⁸⁾ ، لأنهم يركبون أدوية مجهولة مخالفة للعمل .

قطع بيع الحمام الخلاق ⁽¹⁵⁹⁾ واجب ؛ وإنما يستعمل به السراق ومن لا دين له . قطع بيع القطط ⁽¹⁶⁰⁾ واجب أيضاً . من عرفت خيانتها وخلاف استقامته من الدالين يخرج عن السوق ؛ فإنته سارق ، ويرقب عليه ولا يستعمل .

قطع حوانيت الجير ⁽¹⁶¹⁾ والمواضع الخالية واجب ، بأن يخلى فيها مع النساء . لا يخالط النساء في البيع والشراء إلا ثقة خبير ، قد عرف الناس خيره وأمانته . ويرقب على ذلك أهل الصنائع . قطع الطرازات عن السوق واجب ؛ فإنما هي حجاب .

لا يمشي الرجال والنساء ، في أيام العيد ، على طريق واحد عند جواز النهر . قطع قبالة المرممة ⁽¹⁶²⁾ واجب .

يجب أن تكون القوارب التي تُشحن ⁽¹⁶³⁾ معلومة ، وتخفف المعادي من الأشجان ⁽¹⁶⁴⁾ ، لا سيما عند العصف ، كما قلنا . يجب أن يحدد للروساء وأصحاب المراكب التي تسوق الحنطة ، والفحم ، وغير ذلك ، أن يخففوا ، ولا يغروا بالمسلمين . يجب أن تغسل رؤوس الضان ، التي يمشى بلجها في السوق ، من الدم ؛ فإنه ، إذا كان مكان ضيق أو زحام ، لم تؤمن النجاسة منها بالدم . يجب أن تُنشر ⁽¹⁶⁵⁾ أطراف الأوضام الخارجة من الحوانيت ، لأن اللحم الذي يعلق فيها يلوث ثياب المار ⁽¹⁶⁶⁾ بها ، وبضييق الطريق .

يجب أن يؤمر الحَبَّازون بغسل قصاري العجين كلَّ يوم ، وجَرْد الأَلواح
ومَسْحها ؛ فَإِنَّ الحشرات ⁽¹⁶⁷⁾ تدبُّ عليها . يجب أن لا يعمل من عجينة البَيَّات ⁽¹⁶⁸⁾
خبزٌ كبيرٌ ؛ لكن يطبخ فُرْدَى ⁽¹⁶⁹⁾ ويبيع بالميزان .

يجب أن يزداد في طول توابيت ⁽¹⁷⁰⁾ القبور وفي سعتها قليلاً ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ مِيتَةً قد
أُخرج من قبره ثلاث مرَّات ! ويعالج التابوت في ذلك ؛ ورَأَيْتُ آخر يُدخل فيه
بالضغط . وهدم دور المقبرة أُولَى الأشياءِ بالاحتساب ، والنظرُ في ذلك ، لما قد
تقدَّم لنا من القول فيها .

يجب أن يزداد في قالب الكاغيد وفي دلكه قليلاً .

يجب أن يزداد في غَلظ الطوب ولينته .

يجب أن تكون صهاريج الحمَّامات مغطَّاة ؛ فَإِنَّ كانت مكشوفةً ، لم تؤمن
نَجاستُها ؛ فهو موضعُ طهارة . يجب أن لا يمشی الطيّاب ، ولا الحكَّاك ، ولا الحجام
في الحمَّام إلاَّ بالتَّبان وسراويلات .

يجب أن لا يحكَّ مسلمٌ اليهوديَّ ، ولا النصرانيَّ ، ولا يرمي زبله ولا يثقي كيفه :

فاليهوديَّ والنصرانيَّ كانوا أُولَى بهذه الصنع ، لأنَّها صنع الأَرذَلين ؛ لا يخدم مسلمٌ

دابةً يهوديَّةً ، ولا نصرانيَّةً ، ولا يستزمل ⁽¹⁷¹⁾ له ، ولا يضبط ⁽¹⁷²⁾ بركابه ؛ وإِنْ
عرف هذا أنكر على فاعله .

يجب أن يُمنع النساءُ المسلمات دخولَ الكَناسِ المشنوعة ⁽¹⁷³⁾ ؛ فَإِنَّ القِسَّيسين

فَسَقَةُ زناةٍ لوطَةٌ . يجب أن تُمنع الإفرنجيَّات من الدخول في الكنيسة ، إلاَّ

في يومِ قَضَلٍ ⁽¹⁷⁴⁾ أو عيدٍ ؛ فَإِنَّهِنَّ يَأْكُلْنَ وَيَشْرَبْنَ وَيَزْنِينَ مع القِسَّيسين ، وما

منهم واحدٌ إِلَّا وعنده منهنَّ اثنتان أو أكثر ، يبيت معهنَّ ؛ وقد صار هذا عُرفاً
عندهم ، لأنَّهم حرَّموا الحلال ، واستحلُّوا الحرام . يجب أن يؤمر القسيسون بالزواج
كما في ديار المشرق ؛ ولو شأوا لفعلا .

يجب أن لا يُترك في دار القسيس امرأة ، لا عجوز ، ولا غيرها ، إن تَأبَى
5 الزواج . يجب أن يُجبروا على الختان ، كما كان يفعل بهم المعتضدُ عبَّاد ؛ فإنَّهم
متَّبِعون بزعمهم لسننِ عيسى — صلَّعم — وعيسى قد اختن ، ولهم في يوم اختنانه
عيدٌ يُعظِّونه ، ويتركون ذلك ؛

لا يجلس متقبِّل الحَمَام للنساء ؛ فإنَّه موضعُ تمتُّعٍ وزنى . لا يكون متقبِّل
فنادق التجار والغرباء امرأة ؛ فذلك عين الزنى . لا يكون دلالُ الدور شاذَّاً ، إِلَّا
10 شيخاً عفيفاً ، قد شهِرَ خيره .

يجب أن لا يُقصر الثيابُ بالمرائب . وينهى القصارون عن ذلك ؛ فإنَّ ذلك
يضرُّ الثياب .

يجب أن لا يذبح يهوديٌّ لمسلم . ويؤمر اليهود أن يتَّخذوا أَوْضاً لا تنقسم .
يجب أن يأمر القاضي أهلَ القرى أن يتَّخذوا في كلِّ قرية حارزاً ، يحرز⁽¹⁷⁶⁾
15 أموال الناس من السَّائبة ؛ فإنَّ الرعيَّة ترى مالَ أهلِ الحاضرة حلالاً لها ؛ ولا
تُطلَق دابةٌ ، ولا بهيمةٌ ، إِلَّا مرسنةٌ ؛ وقيل : الحارِزُ حمايةُ السلطان به .

يجب أن [يحرز⁽¹⁷⁶⁾] أموال الناس والمسلمين في زمان الغلات وغيرها ، من أيِّ
وجه كان من أوجه الضرر . إذا سنبِل القصيلُ ، يمنع من حصاده وبيعه ؛ فإنَّما
يفعلون ذلك فراراً من الزكاة فيه .

يجب أن يؤمر الحلاصون ، والذين يصبغون⁽¹⁷⁷⁾ الحرير ، أن لا يصنعوا ذلك إلا خارج المدينة .

اللبادون : يؤمرون بتحسين عملهم ؛ فأنما يعملونها مخلولة ، قليلة الصوف ، لا ينفع بها ؛ ويجب أن ينفض الصوف من الجير جدًا .

5 يجب أن يوصى الفراؤون⁽¹⁷⁸⁾ أن لا يستعملوا الخزق⁽¹⁷⁹⁾ لتحير الفراء البالية ؛ فإنها دلسة⁽¹⁸⁰⁾ عندهم .

الصباغون ، يجب أن ينهوا عن الصبغ بالمشنان في لون أخضر ، ولا بالبقم على لون سماوي ؛ فإنها دلسة ، ويستحيل اللون سريعاً . بعض العطارين يستعملون ورق⁽¹⁸¹⁾ الحلب⁽¹⁸²⁾ في تخضير⁽¹⁸³⁾ الحناء⁽¹⁸⁴⁾ : فإنها تُعطي الحناء رونقاً 10 وخضرة جميلة⁽¹⁸⁵⁾ ، وهي دلسة .

يجب أن لا يُباع ثوبٌ لمرضى ، ولا ليهودي ، ولا لنصراني ، إلا أن يعرف به ، ولا لخلع أيضاً . يجب أن لا يؤخذ من مريض عجينٌ على طبخ خبزه . لا يشتري منه بيض ولا دجاج ، ولا لبن ، ولا غير ذلك ؛ لاكن يتبايعونه بينهم .

15 القليقيرون⁽¹⁸⁶⁾ (؟) : يجب أن ينهوا عن حفر الطرق ؛ فإن ذلك يفسدها ، ويؤذون الناس بذلك ، إلا أن ينقوا الزقاق بأسره .

يجب أن يُمنع الماشي من الحساب على الدور ؛ فإنه سارق زان .

يجب أن لا يجلد سكران حتى يفيق .

يجب أن ينهى نساء دور الخراج عن كشف رؤوسهن خارج الفندق ، والتحلّي

للنساء بزینتھن ؛ وینہن⁽¹⁸⁷⁾ عن السِّرِّ بَیْنِہنَّ⁽¹⁸⁸⁾ ، والفرح ، ولو اذَّئِنَّہ⁽¹⁸⁹⁾ علی ذلك . یجب أن ینہی الرافعات أن یکشفن رؤوسھن .

یجب أن لا یتْرک أحدٌ من المتقبِّلین ، ولا من الشرط ، ولا من الیھود ، ولا من النصارى ، بزئی کبار الناس ، ولا بزئی فقیه ، ولا بزئی رجلٍ خیر ؛ بل یجب أن یمتوا ، ویہجروا ؛ ولا یُسَلِّمَ علیہم لأنَّہم استَحَوَذَ عَلَیْہِہُم الشَّیْطَانُ ؛ 5 فَأَنَسَاهُمْ ذِکْرَ اللَّهِ ؛ أَوْلَآئِکَ حِزْبُ الشَّیْطَانِ ! أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّیْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ⁽¹⁹⁰⁾ ؟ یجب أن تكون لھم علامۃٌ یُعَرَفُونَ بِہَا علی سبیل الخزی لھم .

یجب أن ینُجْرَجَ الْحَوَا⁽¹⁹¹⁾ عن البلد ، ویوَدَّ بوا حیث وجدوا واحداً منھم ، ولا یتْرکوا أن یمشوا فی المسلمین ، ولا فی الأعراس ؛ فَإِنَّہم زَنَآةٌ ، وملعونون من 10 الله ومن الناس أجمعین !

یجب ، إذا أخذ شیءٌ من الفاکھة وغیرھا من أیدی المتعدِّین علی أموال الناس ، أن تفرَّق فی السجن⁽¹⁹²⁾ وتُعْطَى للساکنین ، فینزل صاحبھا علی أخذھا ؛ ولو عُرِفَ صاحبُہا تُرَدُّ علیہ .

یجب أن یکون فی السَّقَّاطِینَ رجلٌ مثیلٌ : فَإِنْ عثر علی أحد ، یمسح شیباً 15 ینکر علیہ ، وقفہ عنده ؛ ویخرِّج علیہ حتی ینخرج له طَالِبُہُ ؛ فیسلم الیہ إذا أتى بِإِمَارَةٍ .

وَقَطْعُ الْجَنَّارِینَ واجبٌ ، لأنَّہم شركاءُ السَّرَّاقِ بالجنور وبرش الماء فی وجهہ ، ما دام یقتصر السارقُ فرصتہ ؛ فإذا فرغ ونهض المشتري عنه ، قسم معه ما أخذہ وأعطاه ، حسب ما احتوی علیہ .

المُحَوَّل (١٩٣) لا يأخذه القَزَّاز (١٩٤) ؛ فليس له شيء ، وإنما هو لصاحب الشُّقَّة ومن غزله ؛ ويحكم له بذلك .

يجب أن لا يُترك السَّحَّاجُ أن يأخذ نفاقة الكتَّان (فليس له ذلك) ، إلاَّ برأي صاحب الكتَّان ؛ وإن تُرك على ذلك ، فيستخرج من الكتَّان كلَّ نفاقة ، فيبيعه ٥ ويأخذ ثمنه ؛ وكذلك غَرِّبال الحنطة ، لا يُترك أن يأخذ الشَّيْلَم الذي يُخرج من الحنطة مع أُجرته ؛ وإنما هو لصاحب الطعام : إن شاء أعطاه له ، وإن شاء أخذه منه .
الطَّبَّاح ، يجب له أن لا يأخذ شيئاً من المطبخ ، إلاَّ عن شرطٍ معلوم ، يشترطه على صاحب العرس أولاً ، وعن هِبَةٍ يهبها له العروس ، لأنَّها سرقةٌ وخيانة .
يجب أن لا يُترك أحدٌ من الباعة يرفع على رأسه مِظَلَّةً ، إلاَّ أن تكون فوق رأس الراكب ؛ فإنَّها تُخرج أعين الناس . ١٠

يجب أن تكون لأرباع الزيت والزناوين أَغْطِيَّةٌ ؛ فإنَّ الحشرات تدخل فيها ، لا سيَّما الفيران .

يجب أن يُنهى الشَّبَّان والصبيان عن لعب اللطمة والمقرع ؛ فإنَّ ذلك ينذر بالنفاق والهرج .

١٥ يجب أن تكون أَجْنِيحَةُ حَمَائِلِ القراميد والآجر قصاراً ؛ ويكون المحمل غير موثَّق إذا كان فارغاً ، لرفعه عند موضع الازدحام ؛ ولا يُستعمل إلاَّ في حمل الآجر ، والقراميد ، والطوب فقط .

يجب أن يكون قدح النخال ، والسُّعْد (١٩٥) ، والقِشْرَة (١٩٦) ، من ثمانية أمداد ، لأنَّها هَشَّةٌ كَفْلَفُل .

يجب أن يُنهى عن لعب الشطرنج ، والترد ، والقرق⁽¹⁹⁷⁾ ، والأزلام⁽¹⁹⁸⁾ ، على سبيل القمار ؛ فإنّها حرامٌ ، وتشغل عن الفرائض .

يجب أن لا يُباع شيءٌ من الأطعمة في الأسواق للغبار إلا بالقطع ؛ وإنّما غرضهم أن يأخذوا الذهب ، ليأخذوا أكثر ممّا يجب لهم ، وترفع أيديهم بذلك .
5 يجب أن لا يُترك البائعون للحم ، والحوت ، وغير ذلك ، أن يربحوا ربحاً كثيراً : فليست هذه كسائر السلع .

يجب أن لا يأخذ المقاص في أرحية الماء أكثر من عشرة أرتال . وإن حُمِلَ حَمْلٌ للرحى موزوناً ، ولا يُمنّض عليه صاحبه أنّه يأخذه بالوزن الذي بعثه به ، فإنّ نقصه شيءٌ ، غرمه المقاص ، ويُحكم عليه بذلك ؛ فإنّ ذلك موضعُ سرقةٍ ؛
10 أمّا أَنَسُ أَبِي أَنْ لَا يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ .

يجب أن يؤمر الباعة والصبيان أن يصلّوا ؛ فإن لم يفعلوا ، أُدّبوا على ذلك . من عُرف منهم أنّه يبيع الخمر ، أُدّب وكسرت أوانيه .
يجب أن يُجعل في سوق الدوابّ أمينٌ يُرجع الى قوله عند الاختلاف بين الأشياء ؛ وكذلك يجب أن يكون في كلّ صناعة أمينٌ .

15 ويجب أن يُمنع من البنيان في المواضع التي يؤخذ منها ترابُ التليس والحصا ، لما فيه من منافع الناس .

يجب أن يُمنع الباعة والمعالجون من الجلوس بالسلع في الطرق الضيّقة الفناء .
قَطَعَ الْمُلهِمِينَ وَاجِبٌ : فإن لم يقدر على ذلك ، فلا يخرجوا الى البادية إلا عن إذن⁽¹⁹⁹⁾ القاضي ؛ ويُخْرِجَ معهم من الأعوان من يحرس العرس من العربدة⁽²⁰⁰⁾ ؛

فَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الشَّرِّ⁽²⁰¹⁾ يَكُونُ كُلُّ فَاسِقٍ ، وَفَاجِرٍ ، وَحَلَّالٍ⁽²⁰²⁾ ، وَذَاعِرٍ ؛ فَإِنَّ
الْآبَاءَ لَا يَغَيِّرُونَ عَلَى الْإِبْنَاءِ مَا يَفْعَلُونَهُ مِنْ وَجْهِ الشَّرِّ ؛ فَمَنْ أَحْدَثَ شَرًّا ، أَوْ
أَرَادَهُ ، أَدَّبَ هُنَالِكَ .

وَيَجِبُ أَنْ يَتَّخِذَ سِلَاحُ الشَّبَّانِ عِنْدَ إِقْبَالِهِمْ عِنْدَ الْعَرَسِ ، قَبْلَ أَنْ يَشْرَبُوا . وَإِذَا
ظَفِرَ بِالْمَعْرِيدِ ، كُتِفَ ، وَأُهْبِطَ إِلَى صَاحِبِ الْمَدِينَةِ ، يُودِّبُهُ وَيَسْبِغُهُ . يَجِبُ ،
إِذَا وَقَعَ فِي الْعَرَسِ عَرِيدَةً ، أَنْ لَا يُعْرَضَ أَحَدٌ إِلَّا الْحَاضُّ وَحْدَهُ .

يَجِبُ أَنْ يُخْرَجَ الْجُنْدُ وَالْأَعْوَانُ ، فِي كُلِّ وَقْتٍ ، لِلْبَحْثِ عَنِ الْعِزَابِ ؛ فَإِنَّهُمْ
ذَعْرَةٌ ، سَرَّاقٌ ، حَلَّالُونَ ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ خِلَاءِ الْقُرَى ، فِي⁽²⁰³⁾ زَمَنِ الصَّيْفِ ؛
فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحَفَرُ⁽²⁰⁴⁾ وَالْإِحْتِرَاسُ بِالْجُنْدِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَكْثَرَ . يَجِبُ أَنْ
يُخْرَجَ الشَّبَّانُ إِلَى عَمَلِ الصَّيْفَةِ ، وَيَبْقَى الشُّيُوخُ فِي الْقُرَى لَطَرَحِ الذُّكَّارِ ؛ وَيُجْبَرُوا
عَلَى ذَلِكَ ؛ فَهُوَ أَحْسَنُ وَأَحْزَمُ لِقَطْعِ الشَّرِّ وَالضَّرَرِ . يَجِبُ أَنْ يُبْحَثَ عَمَّنْ لَهُ ابْنٌ
عَازِبٌ ، أَوْ غَلَامٌ ، أَنْ يُوَصِّيَهُ وَيُنَاقِشَهُ عَنْ إِتْيَانِ الشَّرِّ ؛ فَإِنْ وَقَعَ فِي الْقَرْيَةِ عَظَمٌ⁽²⁰⁵⁾ ،
أَوْ سَرَقَةٌ ، أَوْ جِرَاحَةٌ ، فَإِنَّمَا يَتَّخِذُ بِذَلِكَ كُلُّ مَنْ لَهُ ابْنٌ عَازِبٌ فِي تِلْكَ الْقَرْيَةِ ؛
وَيُودِّبُوا الشُّيُوخَ عَلَى ذَلِكَ ، وَيَغَرَّمُوا ، حَتَّى يَنْقَطِعَ ذَلِكَ بِعَوْنِ اللَّهِ . وَامَّا إِذَا
وَقَعَتْ خِيَانَةٌ ، وَعُرِفَ فَاعِلُهَا ، وَخَوَّفَ الْعِزَابُ وَأَبَاؤُهُم بِالْخَوَافِ ، وَتُرِكَ ذَلِكَ ،
جَرَتْ الْعَادَةُ لَهَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ . وَيَجِبُ لِمَنْ ظَفَرَ بِهِ مِنَ الْمُتَعَدِّينَ ، الْأَشْرَارِ ،
الذَّعْرَةِ ، الْمُتَنَابِّئِينَ قَطْعًا أَوْ صَلْبًا فِي قَرْيَتِهِ : فَهَذَا كَانَ أَسْرَعَ لِقَطْعِ الشَّرِّ مِنْهُمْ
مِنْ حَدِّ أَدَبٍ ؛ وَلَا تُقْبَلُ فِيهِ عَنَابَةٌ .

وَيَتَفَقَّدُ حَالَ صَاحِبِ الْمَدِينَةِ ، لَمَّا يَرْتَشِي ، فَيَقَعُ الْإِهْمَالُ ، وَيَكْثُرُ الشَّرُّ وَيَرْتَفِعُ الْخَوْفُ .

يجب ، إذا ظفر بأهل البادية وغيرها ، ممن له شعرٌ طويلٌ ، أن يقص عليه ،
أو يحلق ويودب ويحبر على ذلك ؛ فإن ذلك علامة أهل الشر والذعة . يجب
أن تُباع السلاح من العزّاب من أهل البادية ؛ ومن ظفر به منهم ، وييده
رمحٌ طويلٌ ، أخذ منه ؛ فإنها ترفع نفوسهم مع الشعر الطويل .

5 يجب أن لا تُترك دابةٌ تقف في السوق ؛ فإنها تضيق الطريق ، وتقطع بمرور
الناس فيه ؛ وربما ركضت أحداً .

— يجب أن يُقطع ببلاد الإسلام ضربُ النواقيس ؛ وإنما تُضرب في بلاد
الكفر .

يجب أن ينهى الجزّارون أن يرفعوا الموازين للحم فوق رؤوسهم : فإن ذلك سببٌ
10 للخديعة والسرقة ، ليحل فيه عظماً أو ما لا نفع فيه ؛ فيقطع اللحم ويجعله عليه ، والمشتري
لا يرى ذلك ، حتى يتم وزنه ، ويأخذه برفقٍ ، ويجعله في طرف المشتري ؛ فقطع ذلك
واجبٌ ؛ وإنما يعلق ، حيث يرى ما في الكفّات المشتري (206) .

يجب أن يردّ المهرّاسون الى العادة القديمة ، أن تُباع بالسنن والعسل ، ولا تكون
المهريسة شديدةً جدّاً ؛ فإنها تضرُّ بالمعدة ، لا سيما الزمنى (207) .

15 يجب أن لا يُباع غرلُ القطن ، ولا الكتّان ، مكبباً ؛ فهو موضعُ غشيٍّ ، لأنّ
النساء يدلسن فيه ليزيد لهنّ في الوزن .

يجب أن يؤمر بائع الملح بتغطيته ، لأنّ الحشرات تدبُّ عليه ؛ والله أعلم .
أخوَجُ ما هم في العالم الى قاضٍ عدلٍ ، والى وثاقٍ (208) ثقةٍ ، والى قلفاطٍ جيّدٍ ، والى
طبيبٍ ماهرٍ خبيرٍ : فهذه الأربعة فيما حياة العالم ؛ وهم أخوَجُ الى أن يكون فيهم الخير والدين

من كل واحد : فإنهم آمناءُ الله على الأموال والمهج ؛ فهم أحوج الناس الى الدين والخير .
يجب أن يُجعل في مَوْقِف رَجالة الخدمة رجلٌ مثيلٌ خَيْرٌ ، يفصل بين الناس إذا
اختلفوا في وقت الانطلاق ؛ فإنَّ هذه الطائفة غير متقادة للحق ، لأنَّهم سُبَّانٌ وعُزَّاب :
فيكري [الرجل] نفسه بالنهار بأجرة معلومة ، الى وقت معلوم ؛ ومن حلول الوقت
5 يترك العمل ، ويرجع الى التلذُّد وقلة الإنصاف ، ويُعقِل نفسه بجمع حطب ، أو يطهر ،
أو يمضي الى حاجة الإنسان ، وشبه ذلك في الموضع دون عمل ، حتَّى يحين الوقت ،
ويأتي كأنَّه قد وفاك حقَّك ، ويشترط لنفعه ، ويبين أشياء لا يكافى عليها : وهو غشٌّ
مغبِنٌ⁽²⁰⁹⁾ : فلو جعل لهم من الأرض ، على ما يرى أهل البصر ، قطعةً يحفرونها ، لكان
ذلك راحة للفريقين . يجب أن يُحدَّ لهم طولُ اليد ، وطولُ البقعة من الأرض في
10 عرضها كذلك ؛ ويُجبروا على ذلك حتَّى يكون لهم عُرْفًا .

يجب من ظُفر به من الخدَّام ، وهو يسوق جفان⁽²¹⁰⁾ كَرَمٍ قد قلعها وساقها ، أن
يؤخذ منه ، وتوقف بذلك دابَّتُه ؛ وفعله قلع الجفان وأخذها طول أيام الخدمة ؛
وليس في الأرض أولى بالتأديب منه ، وهو سارقٌ مفسدٌ ظالم .

يجب أن يُحدَّ للمعدِّين في المراسي أن لا يَحْوِزوا أسودَ ، أو خادماً بربرياً ، ممَّن
15 يُعرف أنَّ لهم تَعَدِّياً على أموال الناس ، فإنَّهم يدنون مع الحرارة ، ويأكلون أموال
الناس⁽²¹¹⁾ . ويشتدُّ على النواتية في ذلك ؛ فإن ظُفر بأحدهم ، وفي يده شيءٌ من فائدة
الغلات ، فيؤخذ منه ، ويفرَّق على المساكين ، ويوبخ ويؤدَّب النوتي الذي جوزه .
وهذا من أوكد ما ينظر فيه الناس . ويجب أن يكون في المراسي من يبحث عن
هذه الأمور ، ويغيِّرها ؛ وبعضه القاضي والسلطان . يجب أن لا يَحْوِز النواتية امرأة

يظهر عليها سمةُ الفجور⁽²¹²⁾ ، وأن يُعرّف بها الأمين على الوادي . ويجب أن يجدّ لهم أن لا يجوزوا أحداً بآنيةٍ لشراءِ الحمر من النصارى ؛ وإن ظفّر بها ، كُسّرت ، وعُرف الأمينُ بذلك ليؤدّب النوتي .

قَطْعُ الزاهات للنساء ، والحلاع في الوادي واجبٌ : فإنّهن مُتبرّجات .
5 يجب أن لا يُباع من اليهود ، ولا من النصارى ، كتابٌ عِلْمٌ ، إلّا ما⁽²¹³⁾ كان من شريعتهم ؛ فإنّهم يترجمون كُتُب العلوم ، وينسبونها الى أهلهم وأساقفتهم ، وهي من تواليف المسلمين ؛ وكان الحسن [أن] لا يترك طبيباً يهودياً ، أو نصرانياً ، أن يجلس ليطبّب المسلمين : فإنّهم لا يرون نصيحةَ مسلم ، إلّا أن يطبّبوا أهل ملّتهم ، ومن لا يرى نصيحةَ مسلم ، كيف يوثق على المهج ؟

10 يجب أن لا يمشى باللحم في السوق إلّا أن تُقطع رؤوس الضان : فإنّها تضرُّ بثياب الناس بالدم ، عند الازدحام ؛ وقد تقدّم هذا .

من جعل اليه بابٌ من أبواب الخير ، لينظر فيه ، وقلّده القاضي ذلك ، فعونته والقيام معه واجبٌ ، لا سيّما من شهر خيره وفضله .

يجب أن لا يشتري الزيتون الغضُّ ، ولا شيءٌ من الفاكهة ، إلّا ممّن يُعرف له مالٌ : فإنّ ذلك سرقةٌ من المتعدّين على أموال الناس .
15

ويجب أن يؤخذ ممّن قد ظفّر منه بذلك ، لا سيّما الشبان ، وأهل البادية ، وغيرهم ؛ وكذلك يفعلون في الذكّار : يأخذونها من الشجر ، ويبيعونها ؛ فمن وُجد منهم بيده ذكّارٌ مثقوبٌ ، أو من عرف أن ليس له شجرٌ ذكّارٌ ، أخذت منه ، وعُرف بأمره القاضي ليؤدّبه على ذلك . وهذا ومثل هذا هو فعلهم .

يجب أن يكون رَسْمُ قَدْحِ الزَّيتون في أَخْذِ العُشور على رَسْمٍ واحِدٍ ، لا يُزاد فيه ؛
 فيكون كالْعُرْفِ ، مثل أن يكون ثَمْنُهُ بَسْتُ حَبَّاتٍ : يُحَدُّ ذلك القاضي للْعَمال ، حتَّى
 يَأْنِسَ النَّاسُ بذلك ؛ فَإِنَّ بين الزيادة والنقصان ، مع الأراء الفاسدة ، يقع الجور والفرصة
 لأكل أموال الناس بالباطل ؛ وَإِنَّ لِلْخَدَمَةِ والْعَمال زيادةً في اجتهدهم في الظلم .
 5 ويجب للقاضي أن يكشف أبدأً عن أحوالهم ؛ ويحدِّ لهم أن لا يقضوا شيئاً إلا عن أمره :
 فَإِنَّهم لصوصٌ ، مقترصون الغفلة ؛ فيأكلون أموال الناس بالباطل ، ومال السلطان ،
 ويصنعون ما شاؤوا .

ويجب أن يُقَطَّعَ كَمَدُ الثوب الورغثال : فَإِنَّه لا يكاد يسلم من الفساد ، ويجعل
 النظر في ذلك الى رجل مثل في صناعة الحشاية .

10 يجب أن يُحَدَّ لِلْحَشَّائِينَ والفَرَّائِينَ أن لا يوسعوا فتح أطواق الثياب جدًّا ؛ فَإِنَّمَا
 يفعلون ذلك ليهبط الثوب على لابسِه ، وهو قصير . يجب أن يُحَدَّ لِلْحَشَّائِينَ أن
 يطوِّلوا مَقَادِمَ الحاشي ، وأن يعدِّلوا القطن ؛ فَإِنَّ ذلك غشٌّ والجري على الخديعة . يجب
 أن يُزاد في غلظ خيط الحرير العُرْفِيِّ ، الذي يُخاط به ؛ فَإِنَّه رقيقٌ جدًّا ويتقطع سريعاً .
 يجب أن يُحَدَّ لِلْكَمَّادِينَ والصفارين أن يتركوا الغمل أوقات الصلوات المفروضة .
 1 يجب أن يُنهى الصَّيرَفِيُّونَ عن الرِّبى ، وإن لا يجري في البلد إلا سَكَّةُ البلد
 وحدها ، فَإِنَّ اختلاف السكك داعيةً الى فساد النقد ، والزيادة في الصرف ، واختلاف
 الأحوال ، وخروجها عن عاداتها . يجب أن يكون في الصرف رجلٌ مثيلٌ ، خيرٌ ،
 يُعرِّفُ الأحوال لأهل الصناعة ، ومن هو المستقيم في طريقته والمعوج ؛ فيصلح ما يراه
 من الفساد .

الوزانون : يجب أن يكونوا أحياناً ، شيوئخاً ؛ فإن ذلك موضع الأمانة في خلافة ،
ودين ، وورع . يجب أن تكون أعمدة الموازين طوالاً ، والكفّات خفافاً ؛ وقد
سبق لنا القول فيها . يجب أن تكون أعمدة الأرباع طوالاً أيضاً ، ويكون ثقب مِسْمار
القبّة في العمود ، لا في اللسان ؛ فهو أقرب الى العدل من غيره .

5 يجب أن يُحَدَّ لُصْناع الأتراق أن لا يجعلوا في قيعان الأتراق طيناً ؛ فإن ذلك دلسٌ
وفسادٌ .

يجب أن يُحَدَّ لُصْناع الخزائن والأكواب أن يكون الخشب وافراً ، والحديد الذي
عليها كذلك ، وأن تكون ألواح الطبقات من الخزائن والصناديق على أضلاعٍ مسرّةٍ ،
ولا تكون مُدْخَلَةً ؛ فذلك أوثق وأبقى . يجب أن تكون الأبلّاجُ ⁽²¹⁴⁾ بصنعٍ ؛ فإن
10 المفتاح الذي له ضَرْسان ⁽²¹⁵⁾ نَهْلُ الفتحِ جدّاً ؛ فيجب أن تُقطع صنعته ؛ ويجب أن
لا يُعمل إلا من الخشب اليابس .

يجب أن يُقطع عَمَلُ الحناجر : فإنما يمسكها الذعرة والفسّاق وأهل الشرّ .
يجب أن لا يُعمل رَقٌّ إلا مَبْشوراً ؛ ولا يُصنع من الضان المهرول .
يجب أن يُحَدَّ لُصْناع الأمقاص ، والمسّاس ، والقوادم ، وشبه ذلك ، أن لا تُصنع إلا
15 مذكّرةً ، ولا تُعمل عَمَلُ الطرائح .

يجب أن يُزاد في رُبْع التين ، ويكون مثل رُبْع الكتّان والقطن .
يجب أن لا تُباع أجمالُ الحطب إلا في الأرض ، ولا تُباع على ظهور الدوابّ ؛ فإن
النّس في وقدها ؛ وأن يكون للحطّابين مَوْقِفٌ يجتمعون فيه ، ولا يدخلوا في الأسواق ؛
فإنهم يؤذون الناس .

يجب أن يُنْعَمَ أهل المَرْقَطَانِ أن يعلّقوا الثياب ؛ وما شأنهم أن يعلّقوه في الخَلْعِ :
فتدخل في أعين الناس ، لاكن تحت سقوف الحوانيت .

يجب أن لا يُباع البلوط ، والقصطل⁽²¹⁶⁾ ، والزيتون ، إلّا بالقدح الذي به يُشْتَرى .
يجب أن لا يُباع الزعفرانُ المحبّصُ⁽²¹⁷⁾ ، الذي يُقرّص ، إلّا أن يكون شعراً منشوراً⁽²¹⁸⁾ :
5 فإنّه مغشوشٌ رديٌّ .

يجب أن يُجَدَّ لعمّال المِرط⁽²¹⁹⁾ والبلاطي أن لا تعمل أفواهما واسعة : فإنّ النساء
لا يتركن⁽²²⁰⁾ في البيت ثوباً إلّا⁽²²¹⁾ ويلفّقن به سوقهنّ⁽²²²⁾ ؛ وإذا خُرِط وعُمِل على
قدر ما يحتاج فيه الى لفّ الساق بالحروق ، كان ذلك حسناً .

يجب أن يُجَدَّ للمخترزين أن لا يخرزوا الفتحات⁽²²³⁾ إلّا بالقرّيال⁽²²⁴⁾ ؛ فإنّ خرزها
10 بالحيط سريعُ الخراب . يجب أن يُجَدَّ للغزال أن يسرّ حديد المغازل ؛ فإنّها تخرج عند
حلّ الغزل منها سريعاً ، وذلك سببٌ لا عوجاجها .

يجب أن يُجَدَّ لباعة التين والزبيب أن يجعلوا منها شيئاً في أطباقٍ على التراب : فإنّهم
يغشونها بالرديء .

وبالجملة ، فإنّ الناس قد فسدت أديانهم ؛ وإنّما⁽²²⁵⁾ الدنيا الفانية والزمان على
15 آخره . وخلاف هذه الأشياء هو ابتداءُ المهرج ، وداعيةُ الفساد ، وانقضاءُ العالم . ولا
يُصلح هذه الأمور إلّا نبيٌّ بإذن الله ؛ فإن لم يكن زمنٌ نبيّ ، فالتقاضي مسؤولٌ عن
ذلك كلّهُ . ومن كان في عون المسلمين ، كان الله في عونه ؛ فعليه أن يصرح بالحقّ ،
ويجري الى الصلّاح والعدل والتخلّص ، وينظر لنفسه ؛ فعسى يتخلّص ، والله ، بعزّته ،
يُسدّده ، ويوفّقه للخير ، ويُعينه عليه . إنّه منعمٌ بذلك ، والقادرُ على كلّ شيء !

وقد جَمَعْنَا في منافع المسلمين ، وإِصْلَاحِ شَأْنِهِمْ ، ما قدرنا عليه ، وما كانوا في هذا العصر محتاجين اليه ، بعون من الله وتأييده ؛ والذي لم نذكر أكثر مما ذكرته ؛ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ؛ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ⁽²²⁶⁾ ! ومن استنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً ، كان عليه وزرها ووزرُ من عمل بها ، الى يوم القيامة ! ومن استنَّ سُنَّةً حَسَنَةً ، كان له أَجْرُهَا وَأَجْرُ من عمل بها ، الى يوم القيامة ! وفقنا الله للخير ، وأعاننا عليه ، بمتَّه ولطيف صنعته ! آمين ! يا ربَّ العالمين !

انتهى

NOTES.

- (32) A et B : على .
- (33) A : الاراء ; B : للرأه .
- (34) B : يهرعون .
- (35) A : وغيره .
- (36) B : طوالاً وقصاراً .
- (37) Ce passage est très corrompu dans les deux manuscrits, où il présente un blanc au milieu, bien que le sens soit apparent. Les lignes qui suivent manquent en partie dans B.
- (38) Reprise dans B.
- (39) Manque dans B.
- (40) B : من الهجانين .
- (41) B : ويتعشرون .
- (42) Manque dans B.
- (43) B : من كان غنياً ذا حسب .
- (44) A : اخيه .
- (45) B : يكسر .
- (46) Manque dans B.
- (47) A : يتبع هذا .
- (48) A : والخلفه .
- (49) Manque dans A.
- (50) B : يقري .
- (51) A et B : يحسر .
- (52) B : لينظر .
- (53) B : ولا يبلغوا الحكم .
- (54) A : ساعياً .
- (55) A : الضعيف .
- (56) Blanc de la valeur d'un mot dans A.
- (57) B : المناولة .
- (58) Blanc d'une demi-ligne dans B.
- (59) Blanc dans A. B : طباهها .
- (60) A : كورها .
- (1) قال محمد بن احمد بن عبد الله النخعي : B : عبدون .
- (2) A et B : وقع .
- (3) A : آفة .
- (4) A : القالية ; B : القائلة .
- (5) A ajoute ولا .
- (6) A et B : ويقع في .
- (7) B : يزين .
- (8) B : فتاوة .
- (9) B : بقلتها .
- (10) B : يحيفوا .
- (11) *Coran*, LXXXIII, 1.
- (12) *Coran*, XXII, 37 = XXVI, 182.
- (13) *Coran*, XXV, 21.
- (14) B : انقلب .
- (15) *Coran*, XLIX, 10.
- (16) B : مرتضيا لما يهتّم المسلمون .
- (17) *Sic in A*. Manque dans B.
- (18) *Coran*, IV, 87.
- (19) *Sic* dans A et B.
- (20) Manque dans A.
- (21) A et B : فسأل .
- (22) Manque dans A.
- (23) Manque dans B. Peut-être وجهة .
- (24) B : ضابطك . Manque dans A. Peut-être aussi غليظك .
- (25) Manque dans A.
- (26) B : ويذهب .
- (27) Manque dans B.
- (28) B : بحيلة اللطف من الكلام .
- (29) Manque dans B.
- (30) Manque dans B.
- (31) A et B : وترجيحه .

- (٩٧) B : يجمي .
 (٩٨) B : الصنائع .
 (٩٩) *Sic in A et B.*
 (١٠٠) A et B : الرزمة .
 (١٠١) B : مرقية .
 (١٠٢) B : المعردة .
 (١٠٣) B : الجزائر .
 (١٠٤) A : مثقفة .
 (١٠٥) A et B : اذا كان .
 (١٠٦) Blanc dans A ; B : الاقامات .
 (١٠٧) A : مكيل .
 (١٠٨) A : الشواريين .
 (١٠٩) B : ويعتدل .
 (١١٠) A : تقيين .
 (١١١) Manque dans A .
 (١١٢) A : فانهم يجبرون .
 (١١٣) A : الحاج .
 (١١٤) A : محدا .
 (١١٥) A : ينقيه الكنان .
 (١١٦) Blanc de la valeur de deux mots dans A .
 (١١٧) A : المصر .
 (١١٨) A : ترشح ; B : ترشم .
 (١١٩) A : للقبز .
 (١٢٠) A : يحد .
 (١٢١) B : فتصدق .
 (١٢٢) A : بخارين ; B : بخارين .
 (١٢٣) En blanc dans A .
 (١٢٤) Passage douteux. A : عندهم يبيع ; B : عندهم بكية يسع ; على امينها على امينها .
 (١٢٥) Ce dernier mot manque dans A .
 (١٢٦) A et B : يخرج .
 (١٢٧) A : مسورة .
 (١٢٨) A : يضرب او يباديه . Manque dans B .
 (١٢٩) B : اصبت .
 (١٣٠) A et B : رخام .
 (١٣١) A et B : ولا يورى فيه باخذة العدد .
 (١٣٢) A : الميارة .
 (١٣٣) A : يتعدو .
 (١٣٤) B : النساء .
 (١٣٥) B : ابن الوشر .
 (١٣٦) *Coran*, ١٧, 87 .
 (١٣٧) Manque dans B .
 (١٣٨) Manque dans A .
 (١٣٩) A et B : الغرباء .
 (١٤٠) B : ان كان .
 (١٤١) B : الاقران .
 (١٤٢) A : الماصير . Manque dans B .
 (١٤٣) A : عاطف ; B : ملطيا .
 (١٤٤) Blanc dans A .
 (١٤٥) A et B ajoutent à ce titre : واجواب : المدينة .
 (١٤٦) B : المعديون .
 (١٤٧) Les deux manuscrits, ici et plus bas, offrent toujours la leçon الاشجار .
 (١٤٨) B : صغير .
 (١٤٩) B : خير .
 (١٥٠) A ajoute : قضيه الله .
 (١٥١) A ajoute : لعنة الله واجعده .
 (١٥٢) A : ويهون من كثر مال .
 (١٥٣) Blanc d'une demi-ligne dans le manuscrit A .
 (١٥٤) B : ويبنديه السلطان .
 (١٥٥) A : ويقبحة ; B : ويق (sic) .
 (١٥٦) B : احضرت .
 (١٥٧) B : المشتري .
 (١٥٨) A et B : يحضر .
 (١٥٩) A : المعتنين .
 (١٦٠) B : اقدامهم .
 (١٦١) A et B : لهم .
 (١٦٢) A et B : يغسلوا .
 (١٦٣) A et B : عليهم .
 (١٦٤) A : يريد .
 (١٦٥) A et B : الملح .
 (١٦٦) Tout ce passage est très altéré dans le manuscrit B .
 (١٦٧) Manque dans B .
 (١٦٨) *Sic in A et B.*
 (١٦٩) A : قلة ; B : قلبت .

- (171) B : يستلزم.
- (172) A : يغبض.
- (173) A : والمشنوعة.
- (174) Blanc dans A.
- (175) A : جزارا يجمي.
- (176) En blanc dans A et B.
- (177) A : يقبضون; B : manque.
- (178) A et B : الغرائون.
- (179) A : الحرق; B : الحروق.
- (180) B : دامة (= ذامة?).
- (181) A : وزن.
- (182) A : manque.
- (183) A : تحظير.
- (184) A : manque.
- (185) A : روتق وحصرنا حله; Manque dans B.
- (186) القابقيرون; B : القيلقيرون; A : ?.
- (187) Mss : وينهوا.
- (188) Mss : بينهم.
- (189) Mss : الذنوا.
- (190) *Coran*, LVIII, 20.
- (191) Manque dans A.
- (192) A et B : السفن.
- (193) B : الكدال (?); manque dans A.
- (194) A : الغدار; B : القرار.
- (195) A : الصفر; B : السعر.
- (196) A : العشرة; B : العسرة.
- (197) A : العرق.
- (198) B : الالتزام.
- (199) A : رأي.
- (200) A : العرقدة; B : القرقرة.
- (201) B : الشرك.
- (202) B : سلاب.
- (203) A et B : العوافي.
- (204) A : الهكت.
- (205) A : عزم. Peut-être faut-il lire عصب ?
- (206) Manque dans A.
- (207) B : المرضي.
- (208) B : وراق.
- (209) A : هيء يغبط.
- (134) Blanc de la valeur d'un mot dans A et B.
- (135) B : السكن.
- (136) B : الجواي.
- (137) A et B : الجوز.
- (138) B : صراريج.
- (139) A : مونة لا تعتبر.
- (140) A : القلنيات.
- (141) A : محابس; B : مجابين.
- (142) A et B : الترمس.
- (143) A : الميزان.
- (144) A : المحابس; B : المجابين.
- (145) B : الخصار.
- (146) A : ?; B : blanc. Peut-être : الحروف.
- (147) A : عقد.
- (148) A : الاسفريجة.
- (149) A : مرضعة.
- (150) Manque dans B.
- (151) A : تدمنة.
- (152) A : مرشومة.
- (153) A : اوليك; Mss : ?.
- (154) A : قرار السانية; B donne السيامة.
- (155) A : معازيله; B : مغازيله.
- (156) A : يتصور; B : يتصرف.
- (157) B : الفتق.
- (158) B : الاعلى. Manque dans A.
- (159) Manque dans A.
- (160) B : القطاب.
- (161) A : manque.
- (162) A : الدمة; B : ?.
- (163) Les deux manuscrits donnent الدهاب التي تحجر.
- (164) A et B : الاشجار.
- (165) A : تستر.
- (166) B : الثياب الذي يمر.
- (167) Ce qui suit manque dans B jusqu'à خبز كثير.
- (168) A : البيات; B : الفتات.
- (169) Manque dans A.
- (170) B : لبيت.

(219) A et B : المرق .

(220) (?) A et B : يتحركوا .

(221) Manque dans A.

(222) A (?) et B : يلقوا به سوقهم .

(223) (?) A : الحتات .

(224) (?) A : بالقرجان ; B : بالرجال .

(225) Blanc de la valeur de deux ou
trois mots dans B.

(226) *Coran*, LXXXIX, 7, 8.

(219) Mss : حغار .

(211) Manque dans B.

(212) A et B : الجوز .

(213) B : من .

(214) B : الارجاج .

(215) B : دسمان .

(216) B : القسطال .

(217) A : الحيص ; B : المتبحر .

(218) A : منشورا .

الفصل الثاني

رسالة أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف
في آداب الحسبة والمحتسب

قال أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف — عفا الله عنه !

الحمد لله ذي الآلاء والمنّة ، والكبرياء والعظمة ، الذي قدر الأشياء ،
وخلق الأرض والسماء ، مبتدع الأقوات^(١) ، والآمر فيها بالحسبة في كل الأوقات .
فقال — وهو أصدق القائلين — لنبيّه — صلّم — أكرم المرسلين : خذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ
بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ^(٢) ! وأمر الناظر فيها والقائم بأمرها أن يمحّص
نفسه ، ويترك شهوته ، ويتبع الفرض ، ويحكم بالسُّنة ، ولا يكون ممن أمر غيره
ونهاه ، وأهمّل نفسه واتّبع هواه ؛ فقال تعالى : اتَّأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ
وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ^(٣) ؟ — جعلنا الله ممن أمر بالمعروف ، ونهى عن المنكر ، وأبصر
رشده ، فسلك طريقه ، والتزم حقّه ، وما أغفله . والصلاة على محمد نبيّه
وعبده ورسوله وخيرته من خلقه ، الذي ختم به الرُّسل ، ونسخ بدينه المِلال^(٤) ،
وأوضح به السُّبُل^(٥) : صلوات الله عليه ومغفرته ورضوانه ، وعلى أصحابه
وأهل بيته ، وسلم تسليماً .

أمّا بعد ، فإنّ لله عباداً عرفوه فعبدوه ، وشرح صدورهم فأطاعوه ؛ فنور
بالحكمة قلوبهم ، وأنطق بها السِّنتهم . هم ورثة الأنبياء ، ومصابيح الهدى ،
وأدِلَّة^(٦) على طريق^(٧) الأخرى . فبين^(٨) محمد — صلّم — ما ألزم الله سبحانه عباده

من الفرائض والسُّنن ، وشرح لهم ما أوجب عليهم من الأدب^(٩) والحِكم ؛ فجعل أكد الواجبات عليهم أمور الصلوات^(١٠) التي فرضها الله تعالى على عباده ، وجعلها أوّل حسناتهم^(١١) يوم القيامة . قال الله تعالى : **وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبُنَ السَّيِّئَاتِ : ذَلِكَ ذِكْرُ لِلذَّاكِرِينَ**^(١٢) . وقال مالك عن يحيى بن سعيد إنه قال : بلغني أنّ أوّل ما يُنظر فيه من عمل العبد الصلاة ؛ فإن قبلت منه ، نُظر فيما بقي من عمله ، وإن لم تُقبل منه ، لم يُنظر له في شيء من عمله . جعلنا الله ممّن حفظها وحافظ عليها ، وغفر له بسببها !

النظر في الصلاة

قال ابن عبد الرّؤوف : أوّل ما يُؤمر به الإنسان الاغتسال الواجب لأربعة أشياء : الجنابة ، والاحتلام^(١٣) ، والحيض ، والنفاس^(١٤) . فيؤمر بإحضار آنية عند ذلك وبالتدليك وجري الأيدي على الأعضاء والمفاصل^(١٥) ؛ وينهى أن يُسكب^(١٦) الماء عليه سكباً ، وينغمس في النهر غمساً . ثمّ الوضوء بعد ذلك للصلاة : فيؤمر بإسباغهِ ويعمُّ بالماء مسنونه ومفروضه . قال الله عزّ وجلّ : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**^(١٧) . ولأنّ رسول الله صلّعم قال : إسباغ الوضوء على المكاره يحو الله به الخطايا ، ويرفع به الدرجات . والمكاره على وجهين : أحدهما أن يكون الإسباغ في البرد الشديد ؛ أو علّة تصيب الإنسان ؛ ووجهه ثالث : أعوز الماء حتّى لا يقدر عليه إلّا في الغالي من الثمن ؛ قاله الخطّابي . فإن

لم يجد ماءً ، وحيل بينه وبينه ، أُمرَ بالتيمُّ من الصعيد الطَّيِّب ، لقول الله تعالى :
فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا^(١٨) . فإذا كل ذلك بمفروضه ومسئونه ،
نُظر في أمر الصلاة .

فنقول : لما كانت الصلاة تؤدى على مرتبتين ، كانت صلاة الجمعة أولى بالتقدُّم ،
لقول رسول الله صلَّعم : صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذِّ بسبع وعشرين درجة .
وأول أحوالها إمامها الذي به انتظامها وتمامها ؛ فالواجب أن ينظروا في انتقاء^(١٩)
الأيمة ، والكشف عن أحواله ، وغيب أسرارهِ ، لأنَّ رسول الله صلَّعم قال : أَيُّمُّبِكُمْ
شَفَعَاؤُكُمْ ! فانظروا بمن تستشفعون !

ويجب على المأموم الاجتهاد على حال إمامه . ويجب كذلك على الإمام أن ينظر
١١ في حال نفسه ، ومغيبات أموره ، فنظرُ المأموم^(٢٠) ظاهرٌ جَلِيٌّ ، ونظرُ الإمام في نفسه
باطنٌ خَفِيٌّ ؛ فإذا نظر الإمام في حال نفسه وباطن أمرهِ ، فلا حَرَجَ عليه ، ويرجى
له من الله الزُّلْفَى لَدَيْهِ^(٢١) . ويُحذَّرُ نفسه من التقصير بالقيام في ذلك بالواجب .
وإنَّ جملة من العلماء الأجلَّة المحسوبين في عدد الأولياء العليَّة لا يدخلون في
الإمامة^(٢٢) ، ويرغبون منها السلامة ؛ فنكليف الباطن أشدُّ من الظاهر ولا يستوى^(٢٣)
١٢ العلم في ذلك بالغائب والحاضر ؛ فأؤكد الأحوال الإمام . فيستحبُّ أن يكون
قارئاً فقيهاً فاضلاً تقياً ، وعند جماعته حسناً مرضياً ؛ فرضى الجماعة شرطٌ فيه لا
يجوز تعديهِ ؛ فقد لعن الله إماماً أمَّ قوماً وهم له كارهون . وليس لأهل المسجد
ولا لبعضهم بعد إصفاق على^(٢٤) بالإمام والصلاة وراعه أن
يؤخِّروه ، ولا يؤخِّروا الصلاة وراعه ، إلَّا أن يشفق عليه عند الحكم ما يوجب .

ومن أمّ بجماعة وتمادى بهم ، وهم كارهون له ، كان ساقطاً للإمامة ، مجروح الشهادة ، بعيداً عن السلامة ؛ ووجب بذلك عزله لما نقص فضله .

ويُستحبُّ أن يكون الإمام عارفاً بأوقات الصلوات ، والطهارة ، والمفروضات منها والمسنونات . ومن شرطه أن يكون حراً عاقلاً بالغاً دون سأس ولا حرج الشبائل (٢٥) .
ويُستحبُّ أن يكون أفقّه الحاضرين وأعلم المأمومين ، يُرتّب صلاته ولا يُطوّل فيها كلَّ التطويل ، لأنَّ رسول الله صلّم قال : إذا صلى أحدكم بالناس ، فليخفف ! فإنَّ فيهم الضعيف والسقيم والكبير . فإذا كان الإمام على هذه الصفات المذكورة ، رجع النظرُ الى ما تستدعيه الصلاة المفروضة ، إن شاء الله تعالى .

(فصل) ولما كانت الصلاة لا تجب بعد أن يجوز وقتها ، لزم النظر في أوكد مهماتها ؛ فمن ذلك دخول أوقاتها : وعلامتها (٢٦) عند العامة والخاصة الأذان (٢٧) ؛ فإنَّه جاء عن عمر بن الخطّاب — رضه — أنه كتب إلى بعض عمّاله : إنَّ أهمَّ أموركم عندي الصلاة ؛ فمن حفظها وحافظ عليها ، حفظ دينه (٢٨) ؛ ومن ضيعها ، فهو لما سواها أضيع . ثمَّ الأذان للصلاة ؛ ذكر ابن حبيب : فيه ثوابٌ كثير عظيم . فيُستحبُّ أن يكون المؤدّن بالغاً ، صبيّاً ، فاضلاً ، مبيناً ، حسن الطريقة ، عالماً بالأوقات وبُسن الأذان ، ومن سُنَّه ألاَّ يتكلم في أضعف أذانه ، ولا يردّ سلاماً ، ولا يُشيت عاطساً ، ولا يأكل ولا يشرب ، ولا يقطع أذانه بشيء غيره . قال ابن حبيب : لا يؤدّن الصبيُّ ولا يُقيم إلّا أن يكون بموضع لا يوجد غيره . ويستقبل المؤدّن القبلة في أذانه ؛ فإنَّه روي عن النبي صلّم أنه أمر بلالاً أن يدخل إصبعيه في أذنيه إذا أذن ، ويردّ وجهه عن يمينه وشماله ، وبدنه قائماً إلى القبلة . ويؤدّن قبل الوقت للفجر ، وفي أوّله

للمغرب والعصر ، وفي وسطه للعشاء والظهر ؛ ولا حَرَجَ عليه إِذَا أَذَّنَ لَهُمْ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ .
ويُؤْمَرُ الْمُؤَذِّنُونَ بِالْإِقْتِدَاءِ بِمُؤَذِّنِ الْمَنَارِ ، وَأَنْ يَتَّبِعُوهُ ، وَلَا يُؤَذِّنُوا حَتَّى يَسْمَعُوهُ ؛
فَإِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَلَا تُقَامُ إِلَّا عَنْ إِذْنِ الْإِمَامِ ، وَهُوَ أَحَقُّ بِإِقَامَتِهَا ؛ فَيُسْتَحَبُّ
لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَأْخُذَ فِي الدُّعَاءِ لِنَفْسِهِ وَلِلْمَسْلُومِينَ ، لِأَنَّ الْإِقَامَةَ وَاجِبَةٌ عَلَى غَيْرِهِ ؛ فَيَجِبُ
5 عَلَى النَّازِرِ فِي الْحَسْبَةِ عِنْدَ ذَلِكَ أَنْ يَقِيمَ النَّاسَ مِنَ الْحَوَانِيتِ وَالدَّكَائِنِ إِلَى الْمَسْجِدِ ،
إِلَّا أَنْ يَضِيقَ الْمَسْجِدُ بِهِمْ ؛ فَيَصَلُّونَ فِي أَقْرَبِ مَوْضِعٍ إِلَى الْمَسْجِدِ بِهِمْ ، مِنْ حَيْثُ يَسْمَعُونَ
التَّكْبِيرَ . وَيُؤْمَرُ النَّاسُ بِالصَّلَاةِ فِي أَقْرَبِ الْمَسَاجِدِ إِلَيْهِمْ إِلَّا لِمَنْ لَهُ عَذْرٌ ⁽²⁹⁾ يَمْنَعُ .
وَيُبَيِّحُ عَنْ جَمَاعَةِ الْمَسْجِدِ وَيُعَرِّفُ مَنْ يَحَافِظُ عَلَى صَلَاتِهِ مِنْهُمْ ، وَمَنْ يَفْرُطُ فِيهَا ؛
وَيُؤَدِّبُ الْمُضَيِّعَ مِنْهُمْ وَيُعَاقِبُ إِنْ عَثَرَ عَلَيْهِ . وَمَنْ أَخَّرَ صَلَاتَهُ عَنْ وَقْتِهَا مِنْ غَيْرِ عَذْرٍ
10 يَبِيحُ لَهُ ذَلِكَ ، نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ وَزُجِرَ ، وَعُوقِبَ إِنْ أَثَمَ بِتَأْوِيلِ ذَلِكَ ؛ وَإِنْ كَانَ
جَاهِلًا ، عُلِّمَ وَأَعْذِرَ إِلَيْهِ .

وَيَمْنَعُ مِنْ دُخُولِ الْمَسَاجِدِ بِالنِّعَالِ وَالْأَفْرَاقِ فِي الْأَقْدَامِ ، وَيُؤْمَرُ بِإِزَالَتِهَا ⁽³⁰⁾ وَحَكِّ
بَعْضِهَا فِي بَعْضِ أَوْ فِي الْأَرْضِ عِنْدَ أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ ، لَسَلَا يَتَعَلَّقَ بِهَا أَذَى ؛ وَآكَدُ
ذَلِكَ بِاللَّيْلِ .

15 وَيَمْنَعُ عَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي دَاخِلِ الْمَسْجِدِ ، وَعَنِ الْكَلَامِ بِمَا لَا يَرْضَى اللَّهُ تَعَالَى ،
وَعَنِ إِنْشَادِ الضَّالَّةِ ، وَالْمُتَفَتِّ بِالْجَنَازَةِ ، وَعَمَلِ الصَّنَاعَاتِ كُلِّهَا كَالْحَيَاطَةِ وَغَيْرِهَا ؛
وَأَعْظَمُ ذَلِكَ فِي الْإِثْمِ قَبْضُ الْمَعَاوِنِ وَالْمَغَارِمِ وَالْعُشْرِ ؛ وَاخْتِلَافُ فِي قَبْضِ الْفِطْرَةِ
فِيهِ ؛ وَيُنْزَعُ جَهْدُ الاسْتِطَاعَةِ ، وَلَا يَتَّخِذُهُ أَحَدٌ مَسْكًا إِلَّا مَنْ تَجَرَّدَ لِلْعِبَادَةِ فِيهِ .
وَلِلْفَاضِي أَنْ يَقْضِيَ فِيهِ بَيْنَ النَّاسِ ؛ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ ؛

وقال مالك : القضاء في المسجد من الأمر القديم . ويمنع مَنْ أَكَلَ ثُومًا نَبًّا عن دخول المسجد إلى أَنْ يَغَيَّرَ ريحَه ، لقول رسول الله صلَّعم : مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ ، فَلَا يَقْرُبُ مَسْجِدَنَا يَوْذِينَا بِرِيحِ الثُّومِ ! فَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ عَنْ دُخُولِهِ ، أُخْرِجَ مِنْهُ كَرْهًا . ويمنع عن النوم في المسجد والأكل فيه إِلَّا الْغَرِيبُ مُضْطَرًّا إِذَا أَكَلَ مَا لَا يُوْذِي بِهِ الْمَسْجِدَ . وَيُكْرَهُ الْبِصَاقُ فِيهِ وَفِي جِدَارِ قِبْلَتِهِ . ويمنع المساكين عن السؤال في المسجد ، والتطوُّف بين الجماعات ، والخطور على أعناقهم ، ولا سَيْمَا في يوم الجمعة ؛ وَأَشَدُّ ذَلِكَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ . ويمنع⁽³¹⁾ الذي يسقي الماء يوم الجمعة عن السقي إذا أَخَذَ الْإِمَامُ فِي الْخُطْبَةِ . وكذلك يمنع الناس عن الأكل والشرب والكلام⁽³²⁾ والركوع في ذلك الوقت وبعد الإقامة ، لفرضِ كان ذلك الركوع أو لناقلة ، لقوله صلَّعم : أَصَلَاتَانِ مَعًا؟ وكذلك في العيدين .

ويمنع من مرور الرجال الذين يسألون بين صفوف النساء في المسجد الجامع أو في رحابه ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْخُ الْفَاقِي الَّذِي لَا إِرْبَ لَهُ وَلَا إِرْبَ فِيهِ⁽³³⁾ . وكذلك تمنع المرأة الشابة التي تسأل المرور بين صفوف الرجال في الجامع أو في رحابه أَيْضًا إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ الشَّيْخَةُ الْمُتَجَالَّةُ الْفَانِيَّةُ وَمَا أَشْبَهَهَا . ويمنع من اختلاط النساء مع الرجال عند الصلاة وفي الأعياد وفي المحافل ، ويفرَّق بينهم ، لقول النبي صلَّعم : بَاعِدُوا بَيْنَ أَنْفَاسِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ! ويمنع البَّيَاعُونَ عَنِ الْبَيْعِ فِي رَحَابِ الْمَسَاجِدِ وَعَلَى أَبْوَابِهَا وَمَسَاطِبِهَا⁽³⁴⁾ ، وَيُزْجَرُونَ عَلَى ذَلِكَ ، لَسَلَا يَتَّخِذُوهَا حَوَانِيتَ ؛ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهَوْا ، أُدِّبُوا . ويمنع المؤذِّنون من النداء على الجنائز في داخل المسجد ، وَيُتْرَكُونَ عَلَى بَابِهِ .

صلاة الجمعة

شهود الجمعة فريضة، لأن الله تعالى أمر بالسعي إليها؛ فقال تعالى؛ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا. إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ. ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ، فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ، وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا: لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ⁽³⁵⁾.

وقال رسول الله صلعم: من كان يوم من بالله واليوم الآخر، فالجمعة حق عليه إلا عبد أو صبي أو مريض أو مسافر؛ فمن استغنى بلبو أو شراء أو تجارة، استغنى الله عنه، والله غني حميد! وتاركها من غير عذر أشد حلالاً من تارك الصلاة، لأن تارك الصلاة يقضيا بمثلها، والجمعة لا يقضيا بمثلها. ومن «الواضحة»: قال مالك: ومن ترك الجمعة مراراً بغير عذر ولا علة، لم تجز شهادته، ولا إمامته؛ ولم أرغب في الصلاة عليه إذا مات. وأرخص النبي صلعم في التخلف عنها لمن مات عنده ميت واشتغل بجنازته؛ وأرخص مالك وغيره في التخلف عنها لمن عنده مريض يلزمه أمره يخشى عليه الموت؛ كما أرخص بعض التابعين لمن بلغه، وهو في المسجد والإمام يخطب، أن أباه وجع يخشى عليه الموت، أن يخرج إليه ويدع الجمعة.

قال ابن عبد الرؤوف: فإذا نودي لها، وجب على الناظر في الحسبة أن يمنع الناس عن الصلاة في الحوانيت والدور والمساطب⁽³⁶⁾ وجميع ما يأخذه ججز أو ثقاف، وينهى عن ذلك؛ فإن لم ينتهوا، أدبوا⁽³⁷⁾. ويضم الناس يوم الجمعة عن

الطُّرُق والأَفْنِيَّة إلى الجامع ، ثُمَّ إلى رَحَابِهِ إِلَّا أَنْ يَضِيقَ فَنَأُوهُ ، ففِي أَقْرَبِ ذَلِكَ إِلَيْهِ . وَيَمْنَعُ النَّاسَ عَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ النِّدَاءِ ، وَهُوَ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ شَهَادُهَا دُونَ مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ ؛ وَذَلِكَ قَبْلَ النِّدَاءِ لَهَا وَبَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا حَلَالٌ . وَبَعْدَ النِّدَاءِ يَمْنَعُ النَّاسَ ، وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ مَا لَمْ تَنْفُتِ السَّلْعَةُ بِحَوَالَةِ سَوْقٍ أَوْ بَيْعٍ ، فَيُغْرَمُ الْمُبْتَاعُ قِيمَتَهَا . قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ . وَقَالَ أَشْهَبُ : بَلْ قِيمَتُهَا بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ حِينَ كَانَ يَحُلُّ بِبَيْعِهَا . وَبِهِ قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّوَّافِ : وَيَتَفَقَّدُ الْحَمَامَاتُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَكَذَلِكَ الْفَنَادِقُ ؛ وَيُخْرَجُ مَنْ وَجَدَ فِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ ؛ وَيُعَاقِبُونَ إِنْ عَادُوا .

النظر في الجنائز

قال ابن حبيب : وَيُنْهَى النَّاسُ عَمَّا أَحْدَثُوا مِنَ الْمَشْيِ أَمَامَ الْجَنَازَةِ بِالِاسْتِغْفَارِ وَالتَّكْبِيرِ ؛ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ وَسُمِّيَ فَاعِلُهُ لَا عِنَاءً هَيْئَتُهُ ، زَاجِرًا⁽³⁹⁾ ؛ وَإِنَّمَا أَحْدَثَ ذَلِكَ وَابْتَدَعَهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ . وَقَدْ سَمِعَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ رَجُلًا يَقُولُ فِي جَنَازَةٍ : « اسْتَغْفِرُوا لَهُ ! غُفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ! » فَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ : « لَا غُفَرَ اللَّهُ لَكَ⁽³⁹⁾ ! » وَجَاءَتِ الْآثَارُ بِكَرَاهِيَّةِ الْإِنْذَارِ فِي الْأَسْوَاقِ وَالطُّرُقِ ، وَلَا بَأْسَ بِهِ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ ، وَعَلَى خَاصَّةِ إِخْوَانِ الْمَيِّتِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْإِنْذَارَ بِهَا مِنَ الْبَغْيِ ، وَالْبَغْيُ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ . وَيُكْرَهُ الضَّحْكُ فِي الْجَنَائِزِ ، وَالتَّلَهِّي⁽⁴⁰⁾ عَنْهَا ، وَالِاسْتِعْثَالُ فِيهَا . قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَيُنْهَى عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ بِالنَّارِ وَبِالنِّيَاحَةِ ؛ وَقَالَ : لَا تَجُوزُ النِّيَاحَةُ فِي الْإِسْلَامِ ،

لأنَّها من بقايا عمل أهل الجاهليَّة . ومن فعل ذلك مُنع وضرب عليه . وقال
النبيُّ صلَّعم : صوتان ملعونان في الدنيا وفي الآخرة : النياحة والزمير ! وقال محمَّد
ابن واسع : أوَّل من صاح وناح إبليس حين أُخرج من الجنَّة . ومن « الواضحة » :
قال ابن حبيب : ويُكره اجتماع النساء للبكاء على الميت ، سرًّا كان أو علانيَّة ،
وإن لم يكن معه نوحٌ . قال : وينبغي للإمام أن يمنع منه وينهى عنه . وأرخص
النبيُّ صلَّعم في البكاء على الميت ما لم يكن معه كلامٌ يُكره . قال ابن حبيب .
وينبغي للإمام أن يمنع النساء من الخروج في الجنائز وإن كنَّ غير نوائح . وقال
مُطَرِّف : قال مالك : لا بأس بإرسال الطعام الى أهل الميت ؛ وأمر به
النبيُّ صلَّعم .

النظر في الصيام

قال رسول الله صلَّعم : لا تصوموا حتَّى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتَّى تروه ؛
فإن غمَّ عليكم ، فأقدروا عليه . وفي حديث آخر : فأكلوا العِدَّة ثلاثين . وقال
ابن الماجشون : ويلزم الصبيان الصوم إذا طاقوا ، وإن لم يبلغوا ؛ وما أفطروا
بعد الطاقة ، فعليم قضاؤه ، وليس عليهم العمل .

قال ابن عبد الرّؤوف : ومن مراعاة الصيام ، مراقبة استهلال الهلال في أوَّل
الشهر وفي آخره . ويؤمر الأئمَّة وأهل الصوامع بتعمُّده وارتقا به ⁽⁴¹⁾ . ولا يُصام ولا
يُفطر إلَّا بشهادة شاهدين عدلين بروية هلال رمضان وشوال ؛ فإن غمَّ عليكم
فيهما ، فأقدروا لهما : قاله مالك . ومن « الواضحة » ، قال ابن حبيب : ومن رأى هلال

رمضان وحده ، فَإِنَّهُ يَصُوم ، لَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَفْطُرَ وَهُوَ عَالِمٌ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ
 مِنْ رَمَضَانَ ؛ فَإِنْ وُجِدَ مَفْطَرًا آخَرَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، فَادَّعَى أَنَّهُ رَأَى الْهَلَالَ ، فَإِنْ
 كَانَ مُوثِقًا فِي دِينِهِ ، أُمِرَ بِالِاسْتِتَارِ بِفِطْرِهِ ، لَسَلَّا يَقْتَدِي بِهِ غَيْرُهُ ، وَتَعَلَّقَ بِهِ التَّهْمَةُ ،
 وَيَكُونُ ذَلِكَ ذَرْبَةً لِأَهْلِ الْبِدْعِ ؛ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُوثِقٍ ، عَوِّقَ عَلَى مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ
 5 مِنْ الْجِتْهَادِ ؛ وَإِنْ وُجِدَ صَائِمًا آخَرَ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ ، وَادَّعَى الرُّوْيَةَ ، لَمْ يَعْضُ لَهُ
 بِمَكْرُوهِ . وَمَنْ كَانَ مُسَافِرًا أَوْ مَرِيضًا فِي رَمَضَانَ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَفْطُرَ ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :
 وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ ، فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ^(٤٢) .

النظر في الزكاة

قال ابن حبيب : فرض الله تعالى على عباده الزكاة ، وقرن فرضها بفرض الصلاة ،
 لقول الله تعالى : وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ^(٤٣) . قال ابن عبد الروؤف : لا يمنع
 10 أَحَدُ الزَّكَاةِ ، وَهُوَ عَالِمٌ بِفَرْضِهَا ، لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ — رَضَهُ — قَالَ : لَوْ مَنَعُونِي عَقَالَ
 بَعِيرٍ كَانُوا يُؤَدُّونَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهِ ! (وَالْعَقَالُ قَيْدٌ مِنْ صَوْفٍ) . قَالَ مَالِكٌ :
 وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى وَالْمَجَانِينِ ، لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَعَلَّقَتْ عَلَى الْمَالِكِ بِشَرْطَيْنِ : الْإِسْلَامُ
 وَالْحُرِّيَّةُ ، سِوَاهُ كَانَ الْمَالِكُ الَّذِي هَذِهِ صِفَتُهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ،
 عَاقِلًا أَوْ مُجَنُونًا . وَهُوَ قَوْلُ كَافَّةِ الْفُقَهَاءِ إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : تَجِبُ بِأَرْبَعَةٍ
 15 شُرَاطٍ : الْإِسْلَامُ ، وَالْحُرِّيَّةُ ، وَالْبُلُوغُ ، وَالْعَقْلُ .

ومن « الواضحة » : قال ابن حبيب : وزكاة الفطر واجبة ؛ ويازم لمن فرض فيها

إِخْرَاجُهَا أَبَدًا ، وَيُخْرِجُهَا الرَّجُلُ عَنْ كُلِّ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :
 قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ⁽⁴⁴⁾ . قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : هِيَ
 زَكَاةُ الْفِطْرِ . وَقَالَ : يَجِبُ أَنْ يُخْرِجَهَا مِمَّا يَأْكُلُ ، وَهُوَ قُوتُهُ . وَالَّذِي يَجِبُ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ
 عَشْرَةُ أَنْوَاعٍ : الْقَمْحُ ، وَالشَّعِيرُ ، وَالسُّلْتُ ⁽⁴⁵⁾ ، وَالتَّمْرُ ، وَالزَّبِيبُ ، وَالْأَقِطُ ، وَالْعَدَسُ ،
 5 وَالذُّرَّةُ ، وَالذُّخْنُ ، وَالْأُرْزُ ، رَوَاهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَمَطَرُ بْنُ مَالِكٍ . قَالَ : وَلَا يُجْزَى
 إِخْرَاجُ الْفِطْرَةِ عَنْ شَيْءٍ سِوَى هَذِهِ الْعَشْرَةِ أَصْنَافٍ . وَمَنْ أَتَمَّ بِإِمْسَاكِهَا أَوْ إِمْسَاكِ
 زَكَاةِ مَالِهِ ، طُولِبَ بِهَا وَحُرِّضَ عَلَيْهِ فِي إِخْرَاجِهَا .

النظر في النكاح

قَالَ مَالِكٌ : النِّكَاحُ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ . وَهَذَا قَوْلُ الْفُقَهَاءِ أَجْمَعٍ .
 وَلَا يَحُوزُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ وَالْوَلِيِّ . وَلَا يَحُوزُ أَنْ يُوقَفَ عَلَى رِضَى أَحَدِهِمْ
 10 لَغَيْبَةِ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ فِي الْمَوْضِعِ الْبَعِيدِ . وَاخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ هُنَا ؛ فَقَالَ مَرَّةً : يَحُوزُ
 إِنْ أُجِيزَ بِالْقَرَبِ سِوَاءَ وَقْفٍ عَلَى إِجَازَةِ أَحَدِهِمْ ؛ وَقَالَ مَرَّةً : لَا يَحُوزُ أَنْ يُوقَفَ عَلَى حَالٍ .
 قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّؤُوفِ : وَمِنْ مُرَاعَاتِهِ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ كُفُوًا وَالْكَفَاءَةُ فِي الدِّينِ ؛
 وَمِنْ شَرْطِهَا الْخُطْبَةُ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ حِينَ تَزَوَّجَ عَائِشَةَ — رَضَاهَا — وَأَفْعَالُهُ —
 عَلَيْهِ السَّلَامُ — عَلَى الْوُجُوبِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ⁽⁴⁶⁾ !
 15 وَقَالَ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ مُرْدُودٌ ! وَقَدْ عَمِلَ النِّكَاحُ
 بِخُطْبَةٍ . وَقَالَ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — : انْكَحُوا وَتَوَالِدُوا فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْيَوْمَ الْقِيَامَةَ !

وحرّض — عليه السلام — على النكاح ورغب فيه وقال : انكحوا الولود من النساء ولا تنكحوا عجوزاً ولا عاقراً . ونهى — عليه السلام — عن زواج السودان وقال : لا يشرك في نسبه السودان . ونهى — عليه السلام — عن نكاح المرأة الحسنى يكون أبواها ذنبيين .

5 وحض — عليه السلام — على نكاح الأبكار ، واستحبّ الطعام على النكاح عند العقد وعند البناء ، وأمر به . وقال عمر — رضه — : لا تنكح المرأة إلا بإذن وليّها ، ولا يجوز النكاح بغير وليّ . ويعهد الى الموثّقين ألاّ يعقدوا نكاحاً بغير وليّ في دنيّة ولا غيرها ، حتّى يثبت عند الإمام عدم الوليّ ، بكرة كانت أو ثيباً ، غنيّة كانت أو فقيرة ، شريفة كانت أو ضيعة ، لأنّ رسول الله صلّاه الله عليه وآله نهى عن ذلك . ولا يعقد الموثّقون بإذن وليّ أبعد ثمّ أقرب منه ؛ فإنّ تسوّراً أبعد على العقد ، وعقد ، ودخل الزوج بالزوجة ، فأنّه يؤدّب ، لأنّه تسوّر على حقّ غيره ، وأوطأ الفرج على غير سنّة . فإنّ عدم أولياء الدنيّة وغيرها ، فلا سبيل لهم الى عقد نكاحها . ويعقد الإمام أو من يقدّمه الإمام للعقد في ذلك بعد أن يثبت عنده عدم الوليّ أو السيّد إن كانت أمة . والأولياء من قبل الأب ؛ ولا يكون من قبل الأمّ وليّ .

15 ويؤمر السامعان⁽⁴⁷⁾ من البكر اليتيمة أن يُعرّفها أنّ إذنها صمّتها : فإن صمّمت ، زوّجت ، وإن نكرت بالقول أو ما يظهر منها ، لم تزوّج .

ولا يتمّ النكاح إلاّ بوليّ وصدّق وشهود . وأقلّ الصداق عند مالك رُبع دينار . ولا يجوز نكاح بصدّق مجهول ، ويُفسخ قبل البناء لأنّه غرر . ويؤمر الموثّقون أن يجعلوا الصداق⁽⁴⁸⁾ إلى أجل قريب ، ولا يتركوه دون أجل ، لأنّه يُفسخ النكاح بذلك قبل البناء ، وتُرَدُّ المرأة بعد البناء إلى صدّق مثليها معجلاً كلّها ، إلاّ أن يكون

صداقٍ مِثْلِهَا أَقَلَّ مِنَ النَّقْدِ ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ ، أَوْ أَكْثَرَ مِنَ النَّقْدِ ؛ فَتَوَفَّى تَمَامَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَوْصَى الزَّوْجُ أَنْ يُعَجِّلَ الْمُؤَخَّرَ كُلَّهُ مَعَ النَّقْدِ ؛ فَيُضَيِّ النِّكَاحَ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَهُ ، وَلَا يُفْسَخُ ، وَلَا تُرَدُّ إِلَى صَدَاقٍ مِثْلِهَا ؛ فَإِنْ لَمْ يُرَدِّ الزَّوْجُ تَعَجُّيلَ ذَلِكَ ، وَرَضِيَتِ الْمَرْأَةُ بِالنَّقْدِ وَحْدَهُ ، لَمْ يَفْسَخِ النِّكَاحُ .

٥ وَيُؤْمَرُ الزَّوْجُ أَنْ يَشْهَدَ^(٥٩) بِدَفْعِ الْحَقِّ عَلَى الْوَلِيِّ ، وَيُوثَّقُ مِنْهُ لِنَفْسِهِ أَوْ عَلَى الْمَرْأَةِ ، إِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا ؛ فَبِذَلِكَ يَدْفَعُ الْيَمِينَ . وَمِنْ «الْوَاضِحَةِ» : قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَيُقْضَى عَلَى الزَّوْجِ بِالْمَهْدِيَّةِ لِأَنَّهَا مَكْرُمَةٌ جَرَى عَلَيْهَا النَّاسُ ؛ وَكَذَلِكَ يَقْضَى عَلَى أَوْلِيَاءِ الزَّوْجَةِ بِرَدِّهَا إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً ، إِذَا وَقَعَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الْبِنَاءِ ؛ وَإِنْ فَاتَتْ^(٦٠) ، فَلَا شَيْءَ لَهُ . وَيُؤْمَرُ الزَّوْجُ ، إِذَا وَجَدَ بِالزَّوْجَةِ عَيْبًا ، أَنْ يَمْسَكَ عَنْ وَطْئِهَا وَالتَّلَذُّذِ بِهَا ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ الْإِمْسَاكِ أَوْ التَّرْكِ ؛ فَإِنْ اخْتَارَ التَّرْكَ ، رَجَعَ بِالْمَهْرِ عَلَى الْوَلِيِّ الْعَاقِدِ لِنِكَاحِهَا ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ وَلِيَ ، رُجِعَ بِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ . قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَتُرَدُّ السُّودَاءُ إِذَا كَانَ أَهْلُهَا لَا سَوَادَ فِيهِمْ ، وَالْقِرْعَاءُ ، لِأَنَّهُ مِمَّا تَسْتَرُهُ الْقَرَابَةُ^(٦١) . وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ فِيهِمَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ — رَضَهُ — . قَالَ مَالِكٌ : وَمَا حَدَّثَ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ الزَّوْجِ مِنَ الْعُيُوبِ ، فَلَا خِيَارَ لَهُ فِي فِرَاقِهَا ، وَلَا يَغْرَمُ الصَّدَاقُ كُلَّهُ .

١٥ وَيُتِمَّنَعُ النَّاسُ وَالْمُؤَثِّقُونَ مِنْ عَقْدِ نِكَاحِ الْمُتَمَتِّعَةِ ؛ فَهُوَ حَرَامٌ ، لِأَنَّهُ لَا مِيرَاثَ فِيهِ ، وَلَا عِدَّةٌ^(٦٢) ، وَلَا وَفَاةٌ ، وَلَا طَلَاقٌ ؛ وَيُفْسَخُ ، وَيُعَاقَبُونَ عَقُوبَةً مُوجِعَةً . وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — عَنْ نِكَاحِ الْبَيْتَرِ . وَقَالَ عُمَرُ — رَضَهُ — فِيهِ وَفِي نِكَاحِ الْمُتَمَتِّعَةِ : «لَوْ تَقَدَّمَتْ فِيهَا لِرَجْمَتِ !» قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَهَذَا مِنْهُ تَشْدِيدٌ فِي الزَّجْرِ عَنْهُ ، وَلَا رَجْمَ فِيهِ ؛ وَفِيهِ الْعُقُوبَةُ عَلَى الزَّوْجَيْنِ وَالْوَلِيِّ وَالشُّهُودِ .

ويؤمر الرجل ، إذا كانت له ابنتان ، ألا يزوج الكبيرة على أنها الصغيرة ، ولا الصغيرة على أنها الكبيرة ، وذلك إذا كانت إحداها تُذكر بجمال . ويؤمر الرجل أن لا يتخذ النكاح والطلاق والعناق هزلاً ولا لعباً ، لقوله تعالى : وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا ^(٥٣) ؛ فذلك كله لازم له . ويؤمر وليُّ اليتيم أن يزوج اليتيم إذا طلب النكاح وشكى العزبة ^(٥٤) . ويؤمر الرجل أن لا يزوج عبده أَمَتَهُ إِلَّا بِمَهْرٍ : فإن زوجها بغير مهر ، أمر أن يصدقها عنه رُبْع دينار . ويؤمر الرجل ألا يفرق بينها ؛ وإن عُثر عليه بعد البناء ، أمر ^(٥٥) أن يصدقها عنه رُبْع دينار . ويؤمر الرجل أن لا يكون محلاً لغيره ؛ فإن فعل ، عُوقب هو والمرأة والبينة والذي عقد النكاح ، إن علموا بذلك . ويؤمر الرجل المريض الممنوع من ماله أن لا يزوج ، ما دام مريضاً ، مسلمةً ولا ذميمةً ؛ وإن أذن له في ذلك ، ورثته ، إذ لعل غيرها يرثه ؛ وكذلك نكاح المريضة . ويؤمر الموثقون أن لا يعقدوا مراجعة رجلٍ طلق امرأته طلاق خُلْعٍ أو تملك ، وهي حاملٌ منه ، قد أثقلت أو دخلت في سنة أشهر من حملها ، لأنها مريضة ، ونكاح المريض لا يجوز . وكذلك يؤمرون أن لا يعقدوا نكاحاً في عِدَّة من وفاة ، ولا من طلاق ؛ ويحفظون من ذلك ويسألون عنه ؛ فإن قصدوا ذلك ، عوقبوا ؛ ويُعاقب الوليُّ والشهود والزوجان إن علموا ذلك . وليس في ضرب العقوبة حدٌّ ؛ والجلد في الحدود كلها سواء في الإجماع . وتحرم ^(٥٦) عليه مع ذلك إن التذَّب شيء منها في العِدَّة للأبد . ويؤمر الرجل أن لا يواعدها في العِدَّة ولا وليها . ويؤمر من اشترى أمةً ، وهي في عِدَّة من وفاة زوج أو طلاقه ، أن لا يطاها ، عالمًا كان أو جاهلاً ، لأنَّه لا تحلُّ له مع ذلك أبداً .

ويؤمر الرجل، إذا كانت له زوجتان، أن يساوي بينهما في الملبس والطعام والمبيت، ولا يفضل واحدة منهما على صاحبتها، إلا ما لا يستطيع العدل فيه مثل الجماع والمحبة؛ وليتق الله في ذلك، لأن النبي — صلعم — قال: اتقوا الله في النساء، فإنما أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله! ومن وجد مع امرأة، فادعى أنها زوجته، سئل البيهقي، إلا أن يكونا طاريئين، قد قدما في رفقة؛ فيسأل أهل الرفقة عنها؛ فإن لم يقدم في رفقة، تركا دون تعرض.

ويؤمر بمنع اللهو كله على أنواعه في الأعراس وغيرها، كالعود وغيره، إلا ما كان من الدف العربي الذي هو شبه الغربال خاصة؛ واختلاف في الكبر؛ وكذلك شراء الدوامات وشبهها للصبيان. ومن اشترى من آلة اللهو شيئا، فسخ بيعه، وأدب أهله، من قول ابن الماجشون. ويؤمر الناس بمنع ما أحدثته العامة من جلاء العروسة على غير ذي محرم منها. ويؤدب من حلف بالطلاق أو بطلاق الثلاث أو بالآيمان الدميّة. ويؤدب من شكك به امرأته، وعليها أثر ضرب مبرح، على حسب ما يظهر عليها من ذلك، إلا أن يكون ضربه إياها على مضجعها، فلا يعرض له بمكروه لقول الله تعالى: وآهجووهن في المضاجع وأضربوهن؛ فإن أظعنكم، فلا تبغوا عليهن سبيلا^(٥٧).

النظر في الأحباس

الأحباس متعلقة بالوصايا. يمنع من تغير شكلها عما وضعت له، لقول الله — عز وجل —: فمن بدله بعد ما سمعه، فإنما إثمه على الذين يبدّلونه إن

اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ⁽⁵⁸⁾ ! وَيُمنَع مَنْ أَرَادَ أَنْ يُدْخَلَ مِنْهَا شَيْئًا فِي مَنَافِعِهِ ، أَوْ يُوسَعَ مِنْهَا عَلَى نَفْسِهِ ، أَوْ يُحْرَفَ عَنْ مَوْضِعِهَا مِثْلَ الطُّرُقِ وَالْأَفْنِيَةِ⁽⁵⁹⁾ وَالْحَاجِجِ⁽⁶⁰⁾ وَالْأَرْضِينَ الْحَبَسَةِ وَشَجَرِ الْمَسَاكِينِ ؛ فَيُتَفَقَّدُ ذَلِكَ كُلُّهُ وَيُذْرَعُ لَسَلًا يَسْتَأْثِرُ بِهَا أَحَدٌ ، أَوْ يُدْخَلَ مِنْهَا شَيْئًا فِي مَنَافِعِهِ ، أَوْ يُحْرَفَ مِنْ مَوْضِعِهَا إِلَى مَا هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ وَأَسْهَلُ ، لِأَنَّهَا أَحْبَبُ ، وَالْأَحْبَبُ لَا تُغَيَّرُ عَنْ حَالِهَا بِوَجْهِ ، وَلَا عَلَى حَالٍ . 5

وكذلك المِضُّ⁽⁶¹⁾ وَأَجَابُهَا⁽⁶²⁾ وآلَاتُهَا وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهَا ؛ وَتَتَفَقَّدُ كُلَّ سَاعَةٍ بِالْكُنُسِ وَالتَّنْظُفِ⁽⁶³⁾ .

النظر في البيوع

قال ابن عبد الرؤوف : وَلَمَّا كَانَ مَا تَقْتَضِيهِ الْحَسْبَةُ فِي الْبُيُوعِ وَالصَّنَاعَاتِ يَكْثُرُ ، وَتَقْصِيهَا يَعْصُرُ ؛ نَبَّهْتُ عَلَى الْأَكْرَمِ مِنْهَا بِالْأَقَلِّ ، وَأَشْرْتُ فِيهَا إِلَى بَعْضِ الْعَمَلِ ؛ فَالْبُيُوعُ تَتَعَلَّقُ بِأَشْيَاءَ ثَلَاثَةٌ : بِالْثَمَنِ ، وَالْمَثُونِ ، وَمَا يُتَنَاوَلُ الْبَيْعُ بِهِ مِنَ الْمِكِيلِ وَالْمُوزُونِ . وَالْثَمَنُ أَوَّلُهَا ؛ وَأَصْلُ الْأَثْمَانِ : الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ ؛ وَمَرَجُعُهَا إِلَى أَهْلِ الصَّرْفِ فِي الْغَالِبِ . فَمِنْ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ أَنْ لَا يَسْتَعْمَلَ فِيهِ ذِمِّيًّا وَلَا مِثْمَمًا فِي كَسْبِهِ . وَنَهَى الْحَسَنُ أَنْ يَشْرَبَ الْمَاءَ مِنْ بَيْتِ صَرَّافٍ . قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِ عَمَلُ الرَّبِيِّ ؛ وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ الرَّبِي بِقَوْلِهِ تَعَالَى : وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا⁽⁶⁴⁾ . وَقَالَ تَعَالَى : الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ⁽⁶⁵⁾ . وَكَرِهَ أَضْبَغَ أَنْ يَسْتَظِلَّ بِظِلِّ الصَّيْرِفِيِّ . وَقَالَ عَمْرٍو : لَا تَبِيعِ الْأَعَاجِمَ فِي سَوْقِنَا إِلَّا أَنْ يَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ . وَهِيَ

أَحَقُّ التَّجَارَاتِ بِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ . وَمَنْ كَانَ جَاهِلًا بِجَمِيعِ أَسْبَابِهِ وَحِلَالِهِ وَحَرَامِهِ ، وَخَفِيَ رِبَاهُ ، مُنِعَ مِنْ تِجَارَتِهِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ .

وَيُمنَعُ الصَّرَافُونَ مِنَ الصَّرْفِ بِالنَّظَرَةِ وَالْخِيَارِ وَالْمَشُورَةِ وَالْحَوَالَةِ . وَيُمنَعُونَ أَنْ يَنْقُدُوا الرَّدِيَّ فِي الطَّيِّبِ ، اشْتَرَطُوا ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَشْتَرطُوهُ ؛ وَهُوَ الَّذِي يَسَمُّونَهُ السَّيْحَ .
 ٥ وَيُؤْمَرُونَ أَنْ لَا يَبِيعُوا مِنْ رَجُلٍ ذَهَبًا بِفَضَّةٍ ، ثُمَّ يَشْتَرُونَ مِنْهُ تِلْكَ الذَّهَبَ بِغَيْرِهَا . وَيُمنَعُونَ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَطُولَ الْمُدَّةُ بَيْنَ الصَّرْفَيْنِ كَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثِ عَلَى الْأَصَحِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَيُنْهَوْنَ عَنِ الْبَدْلِ فِي الْمَصَارِفَةِ ، لِأَنَّهُ يَفْسُخُ الصَّرْفَ بِهِ ؛ فَإِنْ قِيلَ لَهُ فِي حِينِ النِّقْدِ : « مَا أَرَدْتُ عَلَيْكَ ، أَبَدَلْتَهُ لَكَ » ، فَيَجْتَمِعُ عَلَيْهِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَحُوزُ . وَيُمنَعُونَ عَنِ التَّفَرُّقِ فِي الصَّرْفِ قَبْلَ الْمُنَاجَزَةِ ، وَأَنْ يَصْرِفَ أَحَدُهُمْ ذَهَبًا بِدِرَاهِمٍ يَمْسُكُونَهَا ، لِكَيْ يَنْفَقُونَهَا عَنِ الْمَصْرِفِ عَنْهُمْ . وَيُمنَعُونَ عَنْ شِرَاءِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفَضَّةِ بِالْفَضَّةِ ، وَإِنْ كَانَا مَعَ غَيْرِهَا إِلَّا مَا لَا خَطَرَ لَهُ . وَمَنْ خَلَطَ الذَّهَبَ الطَّيِّبَ بِالرَّدِيَّةِ لِلْبَيْعِ ، فَهَذَا غَشٌّ لَا يَحِلُّ ، وَإِنْ يُبَيَّنُّ بِهِ ، لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ لَا يَدْرِي قَدْرَ مَا يُوْخَذُ مِنْ كُلِّ صَنْفٍ .

النظر في الصناعات

قال ابن عبد الروؤف : الْبَزَّازُونَ يُمنَعُونَ عَنِ الْإِشْتِرَاكِ مَعَ السَّمَايِرَةِ فِي الْأُجْرَةِ .
 ١٥ وَيُمنَعُونَ عَنْ بَيْعِ مَا اشْتَرَوْهُ بِالنَّسِيئَةِ بِالنِّقْدِ ، إِلَّا أَنْ يُعَرِّفُوا بِهِ ، وَعَنْ بَيْعِ الْعَيْنَةِ وَالنَّجْشِ وَالتَّعْجِيلِ عَلَى الْوَضْعِ ؛ وَعَنْ بَيْعِ وَسَلَفٍ ؛ وَعَنْ بَيْعِ الْفَرَرِ ؛ وَعَنْ شِرَاءِ الثِّيَابِ الْمَطْوِيَّةِ الْمُدْرَجَةِ فِي جِرَابِهَا عَلَى الصِّفَةِ حَتَّى يَنْشُرَهَا بِخِلَافِ الشِّرَاءِ عَلَى

البرناج . ويُمنعون عن بيع ما أقاموه لأنفسهم ويُعرفون فيه الشراء ؛ وعن بيع ما تطاولت مدة ابتياعه وحالت أسواقه عندهم ، وكذلك ارتفع الصرف على أثمان السلع وانخفض ، إلا أن يُعرفوا بذلك كله عند البيع .

ومن الغش كمد المتاع يكون فيه الخل ليتصفق ، وتصبغ الديباج ليشدد ؛ قاله محمد . ويُمنعون عن إجراء الذهب الناقصة الوزن أو العين مع الطيبة ؛ ويُبطل العرف به ؛ ومن إجراء الدراهم الرديئة مع الطيبة في ثياب الخام وغيرها ، شرطاً كان في الأصل أو غيره ، ويُبطل عرفه . قال أصبغ : ويُمنعون أن لا ينتفعوا بثياب الخام حتى تبلى ، ثم يقصرونها بعد ذلك ويبيعونها ؛ فيظن الجاهل أنها جديدة ؛ فذلك غش ؛ ويؤدب من فعل ذلك . ويُمنعون من أن يُخيسوا أجرة السمايرة ثمناً في الأصل . ويُبطل ما اعتدوه من صرف أجرة السمايرة على المشتري ، ولا يجوز ذلك .

النظر في العطارين

يُنهون عن خلط العقار الطيب بالدون ، والأشياء الهندية بالبلدية ، وبيعها ممن⁽⁶⁶⁾ لا يميزها ، ولا يفرق بينها ، مثل الخولان والصبر والبان والعود الرطب وما أشبه ذلك ، مما يُصنع ويدخله الغش . وكذلك يُنهون عن خلط البزور⁽⁶⁷⁾ الرديئة بالطيبة ، وبيعها على أنها طيبة ، وأن لا يبيعوا شيئاً من العطر إلا مُغربلاً ، إذا كان مما يُغربل مثل الحناء وغيرها ؛ ولا يخلط طري الحناء بقديمها ، لأنها إذا قُدِّمَتْ ، تغير لونها وضعف صبغها . وقال مالك في المسك والزعفران وغيرها : إذا

كان مغشوشاً ، فيُتَصَدَّقُ به ولا يُحْرَق . قال ابن القاسم في « الواضحة » : وهذا في الشيء اليسير من المسك والزعفران ؛ فأما ما كثر منه ، فلا يُتَصَدَّقُ به على من غشَّه ، وليُوجَعَ أَدَباً . قال ابن حبيب : ولا يردُّ ذلك إليه ويباع من أهل العطر ممن يؤمن أن يغشَّ به أحداً . ويُمْنَعُونَ أن يبيعوا الطفل للآكل لأنَّه مكروه ؛ ولا بأس به لغير ذلك . وقال ابن الماجشون : أكله حرام .

النظر في الكتَّانين⁽⁶⁸⁾

قال ابن عبد الرُّؤُوف : يمنع الكتَّانِيَّونَ⁽⁶⁹⁾ عن رشِّ الكتَّان بالماء ، وعن جعله في المواضع النديَّة ليكتسب بذلك رطوبةً ويثقل عند الوزن ؛ وذلك من الغش . وكذلك يؤمر بأتعوا الغزل بتيسيس الغزل للشمس ، لأنَّ النساء يدلكنَّه عند تمام غزله بالماء ، ليتحسن وجهه ويزيد في وزنه . وينبغي أن لا يستعمل النساء في بيع غزلهنَّ إلا الشيوخ الثقات الذين عُرِفَتْ أمانتهم وفضلهم بمخالطتهم النساء في ذلك الوقت وكلامهم معهنَّ والأخذ منهنَّ والإعطاء لهنَّ . وينبغي أن يكون لهنَّ موضعٌ يجتمعنَّ فيه لبيع غزلهنَّ ؛ ولا يمكن من جلوسهنَّ في الحوانيت ، وأن لا يبيع لهنَّ شابٌّ ، ولا من تُعرَف له صبوةٌ بوجهٍ ولا على حالٍ ، لأنَّ النبيَّ — صلَّعم — قال : باعدوا بين أنفاس الرجال وأنفاس النساء . ومن تعرَّض لهنَّ ببيع أو شراء ، من غير الصنف الذي ذكرناه ، بعد النهي ، عُوقِبَ ، وأُقيِمَ من السوق .

النظر في الحنَّاطين

يُمنَع الحنَّاطون من خلط الدقيق الطيب بالردِّي ، والمُحَجَّر بغيره ممَّا لا حَجَر فيه ، ومن خلط الأَطعمة طيبها بردِّيها ، لَأَنَّهُ غَشٌّ ، وَإِذَا لَا يُعَلِّم مقدار كُلِّ واحد منهما . قال مالك : ومن خلط قمحاً بشعير لِقُوتِهِ ، ففُضِلت منه فَضْلَةٌ ، فلا يَبِيعُهَا . قال مطرِف وابن المَاجِشون : إِذَا خلطه لقوته ، فلا بأس أَن يبيع ما فضل له منه ، إِذَا كان يسيراً ؛ وَإِن كان كثيراً ، لم يَجُزَّ يَبِيعُهُ ، لَأَنَّهُ مجهول . رواه ابن القاسم خفياً ٥ إِذَا لم يتعمَّد خلطه للبيع . وكذلك في العسل ، والزيت ، والتمر ، وغير ذلك . ورأى مالك لصاحب السفينة يشتري القمح الجيِّد والردِّي أَن لا يخلطه ويجعل كُلَّ نوعٍ على حدة ؛ وهذا حكم جميع الأشياء كُلِّها من المكيل والموزون .

وَيُؤْمَرُونَ بتغطية الدقيق بين أيديهم ، لَسَلَّا يتساقط فيه ما يفسده مثل القملة وغيرها ؛ وَأَن لا يبيع شيئاً من الطعام قبل قبضه . وَيُنْهَوْنَ عن غربلة القمح في الأسواق والمحائج الضيقة لِمَا فيه من الإضرار بالناس . ويتفقَّد معايير قِفَفِهِمْ وَتُجَبَّقَ وزناً وَيُطَبَّعَ عليهما . وَيُنْهَوْنَ عن التسعير في الطعام . قال ابن حبيب : نهى القاسم ابن محمَّد وسالم عن التسعير . وأرخص فيه ابن المسيَّب ؛ وقاله ربيعة ويحيى بن سعيد . ولا بأس بتسعير السوق إِذَا كان الإمام عدلاً ، وكان ذلك نظراً وصلاًحاً للمسلمين ١٥ يتقدَّم ذلك قيمة عدل يقوم عليها التاجر ، ولا ينفر منها الجالب . قال ابن حبيب : لم يُجْزَ لَأَحَدٍ التسعير في القمح والشعير وشبهه ، لَأَنَّ ذلك إِنَّمَا يبيعه جالبُوه ، ولا يترك

التجار يشترونه منهم ليبيعوه على أيديهم؛ وإنما يجوز التسعير في مثل الزيت والعسل والسمن واللحم والبقل والفاكهة وشبه ذلك، مما يشتريه أهل الأسواق من الجلاب للبيع على أيديهم؛ فإن أراد الإمام العدل أن يسعر شيئاً من ذلك، فيجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ويحضر غيرهم، استظهاراً على صدقهم؛ فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون؛ فإن رأى شطاطاً في البيع، نازلهم على ما فيه لهم وللعمامة صلاح وسداد، حتى يرتضوا به؛ ويتعاهد ذلك منهم بعد ذلك في كل حين؛ فمن وجد منهم قد زاد في الثمن، أمره أن يبيع كبيع أصحابه، وإلا أخرجهم من السوق وأدبه. وإن أراد واحد منهم أو إثنتان أن يبيعا بأرض خص من ذلك، لم يمنع من بيعه؛ فإن كره هؤلاء، قيل لمن بقي من أهل السوق: «إمّا أن تبيعوا كبيع هؤلاء، وإلا فآفروا»، ولا يحل التسعير إلا عن تراض؛ وعلى هذا أجازته من أجازته. ومن أكره الناس على التسعير، فقد أخطأ.

النظر في الخبازين

قال ابن عبد الروؤف: يُطالَبون بآنعام طَبَخ الخبز، ويؤمرون ألا يَكُروا فيه عند العجين من الماء، لأن ذلك هو التعليق عندهم، وألا يجعلوه على التكابيس، وهي المناديل التي توضع على الوضلات ويعملون عليها الخبز؛ وإنما يجعلونه على المناديل التي يعرفونها بالتكابيس لكثرة الماء الذي يجعلونه فيه عند العجين. وينهون عن خلط البارد من الخبز بالحار. ويفرقون بين الطيب وغيره، ويفصّون بين الحير والفطير. ويمنعون عن رش وجه الخبز قبل الطبخ بالماء والعسل وبعد الطبخ بالزيت. وينهون

عن إقلال المالح فيه ، وعن التدخين عليه بعد إدخاله في الفرن بالنخالة وحطب الأُشُنْب
ليحسن وجهه ويتجمل الناظر . ويُمنعون عن تقريضه بالدقيق الطيب الباب منه
وذلك تدليس . ويُومرون أن يفرقوا بين خبزة الرطلين وخبزة الرطل ونصف ، وأن
لا يعملوا خبزة من خبزتين ، ويلتفت داخل الخبزة ، لسلاً يكون مُعَقَّداً ، أو مُردوفاً ،
أو مُقَلَّساً . ويوزن الخبز عليهم ؛ فما وُجد ناقصاً ، كُسِرَ عليهم وباعوه وزناً ؛ وكذلك ما
بَرُد من الخبز .

ومن « الواضحة » : قال مطرف وابن الماجشون عن مالك في الخبز : إذا
وجد ناقصاً من وزنه ، فَلْيَتَصَدَّقْ به أَدَباً له مع تأديبه بما يراه الإمام من ضرب
أو سجن أو إخراج من السوق . قال ابن حبيب : وهذا إذا كان قليلاً ؛ وأما إن كان
كثيراً ، كُسِرَ وترك له . وإن وُجد فضلة من خبز ناقص بين يدي بائعه ، سئل عما
10 باعه قبل ذلك ؛ وإن كان الذي أُصيب قدامه وعن قدره ، فإن أقرَّ أن الذي باعه
من هذا الذي بين يديه ، وعدَّده كذا ، حسب ما نقص من كل خبزة ويتصدق به عليه ،
إذ لا يُعرِّف عن المشتري لذلك . ويُمنعون عن العجن بماء الحمام ، إذ لا يؤمن من
أخذه من ماء الحوض ولما عسى أن يسقط فيه ممّا يفسده . ويُومرون بقسم الخبزة
15 عند الإرادة بالميزان ، ويمنع من التحير في أحد النصفين . ولا يمكن من بيع الخبز
حوائك ولا جزائر ولا من تستقدر حُرْفَتُهُ . ويُومرون بتغطية الخبز بين أيديهم .
ويُمنعون من مجاورة أهل الحرف القنيرة كبيع السرددين وسائر أصناف الحوت
والبيطرة والحجامين وما أشبه ذلك . ويُومرون بتنظيف ساحاتهم والبعد عن المواضع
الواضحة القذرة .

النظر في الفرّانين

قال ابن عبد الرّؤوف : يُمنع الفرّانون عن حرق ما يُحتطب من الأَزَقَّة والمواضع
القدرة التي لا تؤمن من نجاستها وإضرارها^(٧٥) بالمطبوخ . ويُنهون عن كشف الخبز قبل
إدخاله في الفرن ، لئلا يسقط عليه ما يفسده . ويؤمر بحفظه وتعهّده بعد إدخاله في
الفرن ، لئلا يغلب عليه النار ، فيحرقه ؛ وكذلك القدور والطواجين يفسد بذلك أمتعة
الناس . ويؤمرون بطبخ البَيّات عند وصولها الى الفرن ، ولا يتركونها تجتمع ليخبزوها ؛
فيغلب عليها الخمر ؛ فتحض وتخلل ؛ فإن خبزوها ، عرفوا عند بيعه انه ممّا يقع في
الفرن من البَيّات . ويميّزون بين خبز القمح وغيره ؛ ولا يخلط ذلك . ويؤمرون
بتنظيف البالة ، التي يُفرنون بها ، وجردّها ، وغسلها ، وكَنس الفرّن من الرماد
والتراب ، وحرّق الأحطاب الجبلية كلّها .

النظر في التّيانين

يُمنعون عن خلط الأتيان كلّها جيدها برديّها . ويؤمرون بتغطيتها بين أيديهم .
وكذلك الثمر كلّهُ صنفٌ واحدٌ ، ولا يجوز التفاضل فيه ، والتين كذلك . وتتفق
قِفَف معايرهم قبل الوزن لئلا يضعوا فيها رديّا غشّا منهم ، وأن يضعوا كلّ نوع
من ذلك على حدة ، إلّا أن يكون مختلطاً في أصله .

النظر في اللبّانين

قال ابن عبد الرّؤوف : يُنْهَوْنَ عن بيع اللبن الحليب بالزبد والسمن ، لأنّه لا يجوز ، ولا يجعلوا في الشراز من اللبن إلّا على قدر الحاجة ، ولا يخلطوا الحليب الطريّ بالقديم ولا بالماء إلّا ليخرج زبده لا غير ذلك ، ولا المحيض بالشراز ، ولا الطيّب من ذلك بالردّي . ويؤمّرون أنّ يتخذوا محارة مُشَقَّبة القاع لقطع الرأس والعقيد لتنزل من ذلك التثقيب مَيْصُهَا ، ولا يدخل منه في الميزان والكيل شي . ويؤمّرون بتنظيف أوانيهم وغسلها وتغطيتها بين أيديهم وتعاهدهم بالذب عنها وعن تنظيف ساحتهم التي يكونون فيها . ويمنعون إلّا يبيعوا معه ما يخالفه كاللحوت ولا ما يقدره كاللحم والفحم . ويتباعدون عن أهل الحرف القذرة . ومن « الواضحة » : قال مالك : ومن غشّ لبناً بالماء ، فلا يُهرق وَلَيْتَصَدَّقْ به أدباً له مع تأديبه بما ذكرنا ؛ وأمّا الكير من اللبن ، فلا يُتَصَدَّقْ به وَلَيْبَعْ مَن يَأْتِدِمْ به بالبراءة . ومن اشترى لبناً مغشوشاً وكتمه البائع ذلك ، فأكله ، ثمّ علم بذلك ، فليرجع بما بين الصّحة والداء . وكذلك الحكم في كلّ ما غشّ فيه ؛ ويُعاقب الناس بالضرب والسجن والإخراج من السوق ، ولا يُنهب متاعهم إلّا الشيء اليسير من الخبز الناقص .

النظر في الجزارين

قال مالك : يُمنع الجزارون عن شراء شاة حيّة بمذبوحة ، أو شراء ثور حيّ بشاة مذبوحة . ويمنعون عن خلط اللحم البائت بالطري والهزيل بالسمن . قيل

لمالك : فإن خلطها الجزار ، ولم يكن ثم إمام يمنعه ، أيجل لأحد أن يشتريه وزناً أو جُزافاً ، وهو لا يعرف السمين من الهزيل ؟ قال مالك : أمّا شراء الأبطال اليسيرة بالدرهم والدرهمين ، فذلك جائز ؛ وإن كثرت الأبطال العشرين والثلاثين ، فلا خير فيه ، حتى يُعرف وزن هذا من هذا ، وإلا فهو خطر .

وَيُؤْمَرُونَ أَنْ يَفْرُقُوا بَيْنَ لَحْمِ الضَّانِّ وَالْمَغْزِ ، وَبَيْنَ لَحْمِ الْبَطُونِ وَالرُّؤُوسِ ، وَلَحْمِ الْبَدَنِ وَغَيْرِهِ ، وَبِتَنْظِيفِ الرَّحَابِ ، وَكَثْرَةِ الذَّبَابِ ، وَالْبَعْدِ عَنِ الْأَقْدَارِ . وَيُمنَعُ مَنْ كَانَ مَجْذُومًا أَوْ مَبْرُوصًا وَسَائِرِ الْمَرْضَى الْمُسْتَقْدِرِينَ مِنْ بَيْعِ جَمِيعِ الْأَطْعِمَةِ وَاللَّحْمِ . وَيُؤْمَرُونَ بِأَنْ يَتَّخِذُوا عَوْدًا يَقْطَعُونَ عَلَيْهِ اللَّحْمَ ، يَكُونُ صَالِبًا نَظِيفًا ، وَيُكَلِّفُونَ بِتَغْطِيتِهِ بِاللَّيْلِ عَنِ الْهُوَامِ . وَيَضْعُونَ عَلَى مَوْضِعِ الْقَطْعِ دَاحِجًا ؛ فَإِنَّهُ يَمْنَعُ الْهُوَامَ . وَيُؤْمَرُونَ بِتَفْرِيقِ أَوْضَاعِ اللَّحْمِ الْمُخْتَلِفَةِ الْأَصْنَافِ ؛ فَهُوَ أَبْعَدُ مِنَ الدَّلْسَةِ ؛ وَأَنْ يَفْصَلُوا اللَّحْمَ بِالسَّكِينِ لَا بِالسَّاطُورِ ؛ وَهَكَذَا يَفْصِلُ أَهْلُ الْمَشْرِقِ اللَّحْمَ بِالسَّكِينِ لَا بِالسَّاطُورِ ، إِلَّا أَنْ يَتَعَرَّضَ عَظْمٌ لَا بَدَّ مِنْ قِطْعِهِ بِالسَّاطُورِ ، لِأَنَّ السَّاطُورَ يَهْرَسُ الْعَظْمَ وَيَخْلُطُهُ بِاللَّحْمِ . وَكَذَلِكَ يَجْرِدُونَ اللَّحْمَ عَنِ الْعَظْمِ بِالسَّكِينِ .

وَيُؤْمَرُونَ أَنْ يَتَوَلَّى الذَّبْحُ مَنْ يُوَثِّقُ بِهِ وَيَعْلَمُ فَضْلَهُ إِنْ وَجَدَ ؛ وَإِلَّا جُعِلَ أَمِينٌ عَلَيْهِمْ ، يَقِفُ عَلَيْهِمْ وَيُعَلِّمُهُمْ سُنَّةَ الذَّبْحِ . وَمَنْ سُنَّتُهُ حَدُّ الشُّفْرَةِ وَيَتَوَارَى عَنْهَا إِذَا قَدَّمَهَا لِلذَّبْحِ ، وَيَرْفُقُ بِهَا عِنْدَ ضَجْعِهَا ، وَلَا يَعْتَفُ عَلَيْهَا ، وَلَا يَقَرِّعُ قَوَائِمَهَا بِالسَّكِينِ قَبْلَ أَنْ تَمُوتَ ، كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ الْجَزَّارِينَ ؛ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ . وَيُؤْمَرُونَ أَنْ لَا يَذْبَحُوا شَاةً وَأُخْرَى تَنْظُرُ إِلَيْهَا ؛ وَكَرِهَ ذَلِكَ رُبْعَةً . وَيُؤْمَرُونَ بِصَرْفِ الذَّبِيحَةِ إِلَى الْقَبْلَةِ وَقَلْبِهَا عَلَى شِقِّهَا الْأَيْسَرِ ، وَالرَّفْقِ بِهَا ، وَمِرَاعَاةِ الْغَدَاةِ ، وَهِيَ الْعُقْدَةُ الَّتِي فِي طَرَفِ

الحلقوم ؛ فإذا وضع الجزار الشفرة تحتها إلى ناحية الجسد ، كان الذبح في الحلق وقطع الحلقوم والأوداج ؛ فإن جهل ووضع الشفرة فوقها لناحية الرأس ، وقطع ، لم تؤكل الذبيحة ، لأنّ الذبح صار في الرأس ولم يقطع الحلقوم والأوداج الذين يقطعهم يحلُّ أكل الذبيحة ، لأنّ العقدة هي طرف الحلقوم ، وليس فوق العقدة حلقوم .

وَيُؤْمَرُونَ بِتَسْمِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْإِجْهَارِ عَلَيْهَا . وَلَا يَرْفَعُ يَدَهُ حَتَّى يَفْرِى الْحَلْقُومَ ٥
وَالْأُودَاجَ وَلَا يَنْتَحِ . قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا لِنَحْصِهَا مِنْ غَيْرِ جَهْلٍ ، لَمْ تَوُكَّلِ الذَّبِيحَةُ . وَقَالَ مُطَرِّفُ بْنُ الْمَاجِشُونَ . وَكَانَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَصْبَغُ يَجْعَلَانِ الْمُتَعَمِّدَ فِيهِ كَالْجَاهِلِ فِي جَوَازِ أَكْلِهَا . وَلَا أَقُولُهُ لِأَنَّهُ كَالْعَابِثِ بِذَبِيحَتِهِ حِينَ تَرَكَ سُنَّةَ الذَّبْحِ . قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَيُتَنَعَّ السَّلَاحُونَ عَنْ نَفْحِ الذَّبِيحَةِ بَعْدَ السَّلَاحِ لِيَنْظُرَ الْجَاهِلُ أَنَّ ذَلِكَ شَحْمٌ وَسِمَانَةٌ . قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : نَفْحُ اللَّحْمِ يَغَيِّرُ طَعْمَهُ . وَيُؤَدَّبُونَ إِنْ عَادُوا . وَيُتَنَعَّونَ عَنْ اشْتِرَاكِ الْجُمْلَةِ فِي الذَّبِيحَةِ الْوَاحِدَةِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَضُرُّ بِالسَّعْرِ عِنْدَ النَّاسِ ، وَلَهُمْ قُدْرَةٌ عَلَى الْإِنْفِرَادِ .

وَيُنْهَى الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَتَعَمَّدُوا شِرَاءَ اللَّحْمِ مِنْ مَجَازِرِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ؛ وَكَرِهَهُ مَالِكٌ . وَأَمَرَ عُمَرُ — رَضِيَ عَنْهُ — أَنْ يُخْرِجُوا مِنْ أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ . قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَلَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ لَهُمْ مَجْزَرَةٌ عَلَى حَدِّهِ وَيُنْهَوْنَ عَنِ الْبَيْعِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ وَمَنْ اشْتَرَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ ، لَمْ يَفْسَخْ شِرَاؤُهُ وَهُوَ رَجُلٌ سَوَاءٌ . وَمِنْ « الْوَاضِحَةِ » : قَالَ مُطَرِّفُ بْنُ الْمَاجِشُونَ : فَإِنْ كَانَ مَا اشْتَرَاهُ مِنَ اللَّحْمِ مِنْهُمْ مِمَّا لَا يَأْكُلُونَهُ ، مِثْلَ الطَّرِيفِ وَشَبِهِهِ ، فَيَفْسَخْ شِرَاؤُهُ وَكَذَلِكَ الشَّحْمُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَمَنْ أَلْبَقِرَ وَأَلْغَنِمَ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا : فَهِيَ الشُّحُومُ الْمَحْمَلَةُ الْخَالِصَةُ مِثْلَ الثُّرُوبِ ، وَشَحْمُ الْكُلَا ، وَمَا لَصِقَ بِالْقَطْنَةِ ، وَشَبَهُ ذَلِكَ .

وقوله تعالى : إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ^(٦١) ؛ فكلُّ ما كان في ذلك من شحم ، فهو داخلٌ في الاستثناء ؛ فما كان من هذه الشحوم المحرَّمة عليهم ، فلا يحلُّ لنا من ذبائحهم لا أكله بعينه ، ولا أصلُ ثمنه وما لم يكن محرَّماً عليهم في التنزيل من ذبائحهم ، وإنَّما حرَّموه بفقههم مثل الطَّريف وشبهه ، فهو مكروهٌ ٥ أكله وأكل ثمنه لأنَّه ليس من طعامهم . وهو قول مالك وبعض أصحابه . ومن « الواضحة » : وما ذبح النصارى لكائنهم أو على اسم المسيح أو الصليب أو شبه ذلك ، فإنَّه يُضاهي قول الله تعالى : وَمَا أَهْلُ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ^(٦٢) وذلك مكروهٌ لنا ، غير محرَّم لأنَّ الله تعالى أحلَّ لنا ذبائحهم ، وهو أعلم بما يقولون وما يدبرون بها ، وما ذبحوا لآبائهم وضلالهم ؛ فتركه أفضل لأنَّ أكله من تعظيم شركهم ؛ ولم يزل قول مالك وأصحابه الكراهية في ذلك . وقد سئل مالك — رحمه الله — عن طعام يصنعه لموتاهم يتصدَّقون به عنهم ؛ فقال : لا ينبغي لمسلم أن يأخذه ولا يأكله لأنَّهم عملوه تعظيماً لشركهم . وقال ابن القاسم في نصرانيٍّ أوصى أن يباع شيء من ماله للكنيسة بأنَّه لا يحلُّ لمسلم شراؤه ، والذي يشتريه مسلمٌ سوءٌ .

وإذا اشترى مسلمٌ من نصرانيٍّ خمرًا كسرَ مَنْ وَجِدَتْ بيده منها ؛ فإن كان ١٥ النصرانيُّ قد قبض الثمن ، ترك له ؛ وإن كان لم يقبض ، لم يُقَضَّ له به . وإن فاتت الخمر بيد المسلم ، ولم يكن دفع الثمن ، أخذ منه ، وتصدَّق به ، ويُعاقبان . وإن كسر مسلمٌ خمرَ الذِّمِّيِّ ، عُوقِبَ ؛ واختلف قول مالك في غرم قيسها : مرَّةً قال : لا غرمَ عليه ، ولا يحلُّ لما حرَّم الله ثمنه ؛ ومرَّةً قال : عليه القية . وكره السفر معهم في مراكبهم ، لما يُخاف من نزل السخَط عليهم .

ومن « الواضحة » : قال ابن حبيب : ويُمنع الجزّارون من شراء الشاة المذبوحة الموقودة والمُتردّية والنّطيحة وما أكل السّبُع . وصحّ ذلك عندهم بمعرفة ذلك أو بإقرار صاحبها ، إذا كانت من أجل هذه الوجوه المذكورة وهي حرام . وقوله تعالى : **إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ^(٧٣)** إنما تقع الذكاة على اتقائمة الحياة ، لا في حال اليأس ؛ وقاله ابن الماجشون وابن عبد الحَكَم . وأجاز ابن القاسم أكل هذه ؛ والاول أحوط ، لأنّها وإن لم يصبا مقتل ظاهر فقد صارت بسبيل الموت وكذلك ذكاة الجنين في ذكاة أمّه إذا خرج من بطنها ميتاً قد تمّ خلقه ونبت شعره جازاً أكله . ويؤمّر الجزّارون أن يُمِرّوا السكين على حلقة ليخرج الدم من جوفه وكذلك إن خرج وبه حياة ضعيفة فلم يذبح حتّى مات فإنّه يؤكل وإن كان به من الحياة ما لو ترك عاش ولم يذكّ 10 حتّى مات لم يؤكل .

النظر في الطباخين

يجب على صاحب الحسبة أن يتفقّد الطباخين عند الغدوّ والعشيّ ؛ فأما بالغدوّ ، فيقف على اللحم الذي منه يطبخون لئلا يكون لحماً رديّاً أو لحماً من غير الصنف الذي يؤكل لحمه يبيعونه ببيع الطيّب ؛ وأما بالعشيّ فلئلا تبقى لهم بقية فيزيدوا عليها غيرها ويخلطونها ، ثمّ يعيدوا طبخها ، فتتسرّ رائحتُه ويفسد طعمه . ويؤمّرون ببيع ما بقي لهم منفرداً . ويُمنعون من طبخ غيره إلّا من بعد استنفاذه إذا اتهموا . 15 ويؤمّرون أن يضعوا ما طبخوه في الصحاف والقذور الواسعة ليراه المشتري ولا يخفى

عليه منه شيء . وَيُمنَعُونَ من عقد البيض على وجه الطعام حتى يستر ما تحته .
وَيُؤْمَرُونَ بتنظيف الرحاب وتغطية القدور وتعاهد الذباب عنها .

النظر في بياعي الحوت

يجب على المحتسب أن يتخذ لبياعي الحوت مكاناً يكون فيه سوقهم بمعزل عن الطريق ، لئلا تعود من الرائحة ، ولئلا هم عليه من الهبة والحال . ويلزمون بتنظيف الساحة وَيُمنَعُونَ عن طرح حوت البحر في الماء العذب (فإنه يفسده) وعن خلط البائت بالطري ، وعن بيعه بائناً ، فإن عثر عليهم ، طرح لهم . ولا يكثر الرش ؛ فإنهم يؤذون الحاضرين . ولا بأس أن يغرس في الماء ثم يخرج منه سريعاً لئلا يفسد عليهم . وَيُمنَعُونَ عن تمليح البائت من اليومين والثلاثة ، لأنّه تولد فيه عفونة . والأحسن تملّحه طرياً ، وبذلك يؤمرون .

النظر في القلائن للحوت والإسفنج

وَيُؤْمَرُ القلائون بتنقية الحوت ، وإخراج ما في جوفه وحلقه ، وغسله ؛ ويبالغون في تنظيفه ؛ ولا يقلوه بزيت رديّ ويحتموه . وَيُنْهَوْنَ عن كثرة الدقيق الذي يُلْكُ فيه الحوت عند القلي ؛ وَيُنْهَوْنَ عن غمسه عند خروجه من المقلّ سُخْناً في الماء والملح ، ويُعرف ذلك بالشَّرْمُولَة ، ليحسن الناظر ويشغل في الميزان . وَيُؤَدَّبُونَ إن لم ينتهوا . وَيُؤْمَرُونَ بتبليغ القلي وإنعام الطبخ .

وكذلك يُؤْمَرُونَ قَلَاوُ الإِسْفَنَجِ بِإِنْعَامِ طَبْخِهَا وَاتِّخَاذِ الزَّيْتِ الطَّيِّبِ لِلْقَلِيِّ ،
وَلَا يَضَعُوا فِي عَجِينِهَا مِنَ الْمَاءِ إِلَّا الْغَلِيَّ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ ، وَلَا يُعَلِّقُوهُ تَعْلِيقًا كَثِيرًا
وَيُقَلِّلُوا مِنَ الْمَلْحِ إِلَّا الْمَعْلُومَ . وَكَذَلِكَ الْمُجَبَّنَاتُ . وَيُؤْمَرُونَ أَنْ يَعْمَلُوا لَهَا
مِنَ الْجَبْنِ حَدًّا مَعْلُومًا يَخْلُطُونَهُ بِالْعَجِينِ ، وَيَبْلَغُوا طَبْخَ ذَلِكَ ، وَيَحْتَنِبُوا قَلِيَّ الْفَطِيرِ .
5 وَيُؤْمَرُونَ بِغَسْلِ مَقَالِمِهِمْ عِنْدَ الْقَلِيِّ وَمَسْحِهَا وَتَنْظِيفِهَا وَيُعَاقَبُ مَنْ فَعَلَ مِنْهُمْ غَيْرَ مَا
حُدِّدَ لَهُ .

النظر في أحوال البيّاعين

قال ابن عبد الروّوف : ويعرّف البيّاعون ما كان من الفواكه ممّا يصلح فيه
العَدْدُ وَالْكَيْلُ ، فَالْعَدْدُ فِيهِ جَائِزٌ عِنْدَ الْبَيْعِ وَأَصْغَرُهُ اقْتَرَبُ إِلَى الْكَيْلِ وَأَكْبَرُهُ
إِلَى الْعَدْدِ مِثْلُ الْجُوزِ وَاللُّوزِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَمَا يَبَاعُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْعَدْدِ ، فَتَنَاولُ
10 الْعَدِّ لِلشَّرِيِّ ، لَا لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ يُولِيَهُ ذَلِكَ . وَمَا يَبَاعُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْعَدِّ فَيُؤْمَرُونَ
بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَ كَبِيرِهِ وَصَغِيرِهِ حَتَّى يَتَقَارَبَ الْمَعْلُودُ . وَمَنْ وَجَدَ دَاخِلَهُ فَاسِدًا ، مِمَّا
لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ طَيِّبِهِ وَفَاسِدِهِ إِلَّا بِكُسْرِهِ ، فَمَالِكٌ أَلْزَمَهُ الْمُبْتَاعُ . وَقَالَ ابْنُ
الْمَاجِشُونِ : إِنَّمَا هُوَ فِي الْيَسِيرِ إِذَا لَا يَسْمُ مِنْهُ ؛ فَأَمَّا الْكَثِيرُ ، فَيَرَدُّ وَلَوْ اشْتَرَطَ الْبَائِعُ
الْبَرَاءَةَ مِنْهُ لَمْ يَحْزَ ، لِأَنَّهُ خَطَرٌ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ مَالِكٍ ؛ وَقَالَ أَصْبَغُ فِي «الْوَاضِحَةِ» .
15 قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّوِّوفِ : وَكُلُّ مَبِيعٍ مِنَ الْفَوَاكِهِ وَسَائِرِ الْأَطْعِمَةِ الَّتِي تُكَالُ أَوْ
تُوزَنُ إِذَا كَانَ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ ، فَالْمُبْتَاعُ هُوَ الْمُتَوَلَّى الْأَخَذَ لِنَفْسِهِ . وَيُؤْمَرُ النَّاسُ عَنْ
تَرْكِ مَا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَيْعِ الْفَرَرِ ، فَمَنْ ذَلِكَ شَرَاءُ مَا كَانَ رَطْبًا فِي شَجَرَةٍ

من تمر أو تين أو عنب أو شبه ذلك بيابس من جنسه مكيل أو زرع قائم أو حصيد
بمكيل من البر أو زيتون من شجرة بمكيل من زيت أو زيتون . ومن ذلك بيع
الجُزَاف من جميع الأشياء كلها بكيل أو وزن أو بقدر من صنف ذلك الجُزَاف .
ومن ذلك بيع الحُطَاطرة ، وهو بيع الثمار قبل بدو صلاحها . ومن ذلك بيع العينة ، وهو
5 بيع ما ليس عندك ويدع ما لم يضمن ؛ والعينة على وجهين ، منها حلال ومنها حرام ،
فالحرام أن يأتي رجل إلى تاجر ؛ فيقول له : « بيع لي سلعة كذا بثمن كذا إلى أجل
كذا » . فيقول له : ما عندي ؛ ولكن كم تربحني فأشترها لك ! « فيتفق معه على الربح
ويخرج التاجر دنائره ؛ فيشتري بها ما سمي من السلع ويبيعها منه على ما اتفقا عليه
فهذا مكروه ؛ أو يقول له : « اشتر لي سلعة كذا وأنا أربحك فيها كذا » ؛ أو يقول له :
10 « وأنا اشتريها منك بكذا » أو يبيع منه سلعة إلى أجل ويشتريها منه في الحين بالتقد
فهذا كله لا يحل . والجائز ما لم يقع بين البائع والمبتاع مواعدة ولا شيء من الوجوه
التي ذكرنا إلا أن يشتري لنفسه ويبيع لمن احتاج بتقد وإلى أجل فهذا كله دون
مواعدة تكون بينهما .

قال ابن عبد الرؤوف : ويؤمر البياعون بتسوية جنس المبيع ورفع الخلاف
15 عنه وما يبيع من العنب وغيره بالأحمال مما لم يكن فيه ضرر في تفرقه ؛ فالعنب
صنف لا يجوز التفاضل فيه وإن اختلفت أجناسه ، ولا يباع إلا مثلاً بمثل ، وعنقوداً
بعنقود مثله ؛ وكذلك التين الأخضر يمنع من التفاضل فيه . ولا يجوز التفاضل في
الثوم والبصل والأنجاص والخوخ والخيار والقثاء وشبهه ؛ فلا يباع شيء من ذلك
كله حتى يفرغ ويظهر طيبه من رديته ويطلع على جميعه وما كان منه ما يضرُّ

بتفريقه مثل التين الأخضر ، فلا بأس أن يباع على روية أوله وينهى إلى بائعي ذلك أن يخالفوا بين أوله وآخره ؛ فإن عادوا ، أدبوا . قال مالك : وبيض الطير كله صنف لا يباع صغيره بكبيره ، إلا مثلاً بمثل . وعيب البيض لا يخفى ويظهر قبل كسره ؛ فإن وجد مفسوداً بحضرة البيع ؛ رد ولا يجوز أكله لأنه ميتة ، ويرد بائعها جميع الثمن دلس أو لم يدلس . قاله ابن القاسم في كتاب محمد . قال ابن حبيب : والبيضة التي تخرج من دجاجة ميتة ، فإنه لا يحل أكلها ؛ وإن سلقت في قدر لحم ، لم يحز أكله أو مع بيض صحيح لم يحز أكل ذلك كله . وإن عرفت بيضة الميتة بعينها لأن البيض يرش في الساق ويسقي بعضه بعضاً . قال : وما كان من الأطعمة تُشترى فينهي صاحبها عن الغش فيها ، فإن لم ينته وعاد ، فإنه يودب ويتصدق بذلك الطعام .

قال ابن عبد الرووف : ويؤمر البياعون بتوضئة مناصب حوانيتهم ، ولا يتركون رفعا حتى لا ينظر المبتاعون ما عليها وفي ذلك مضرة لعدم الإحاطة بالمبيع ، ولأن البياع يتحكم فيما يقتضيه من الدراهم وغيرها لبعد صاحبها عنها وذلك يؤدي إلى سرقة وضياح ماله . ويمنعون من خروج الأطباق وإفاضتها على المصاطب يضيقون بها المحتاج ؛ وكذلك مصاطب الحوانيت يمنعون من إحداثها في المحتاج .

وإذا بيع البطيخ بالوزن ، أمروا بإخراج الزريعة منه ؛ فهو أصح من الإحاطة به . وكذلك يباع الخربز (٧٤) بمكة — أعزها الله !

ويؤمر بياعو الأطعمة وما كان من أنواعها أن يضعوها بين أيديهم لتقع عليها عين المشتري ولا يضعوها خلف ظهورهم ، فتخفى عليهم . والقيثاء يوجد مرّاً ، فمالك ألزمه لمبتاعه . وقال أشهب في كتاب محمد : يرد إذا كان يسيراً لأنه يتوصل إلى

معرفته بإدخال عود رقيق فيه وذوقه . وكذلك يفعل بمكة — أعزها الله ! وأما
الأحمال فلا ترد : قاله محمد ، إلا أن يكون أكره مُرًّا ، لأنَّه لا يخفى على بائعه ؛
وعلى قول الأبهري يرد وإن لم يكن أكره مُرًّا .

النظر في بياعي الجبن

قال ابن حبيب : لا يؤكل جبن السجوس لعلمهم فيه أنافع ذبائحهم التي لا
يحل للمسلمين أكلها . ولا بأس بأكل جبن النصارى الذين بين أظهرنا . وكان بعض
5 الصحابة يأكل الجبن الجمول ويتورع بعضهم عن أكله إلا ما يتقنوا أنه من عمل
المسلمين . ويؤمر البياعون للجبن بالتفريق بين اللين منه والشديد والجيد من ذلك
والردي وأن يجعلوا على وجهه ملحاً . والجبن بقريته وغنميته صنف يؤمر بائعه
الآل يبيعه إلا مثلاً بمثلٍ رطباً برطبٍ ويابساً بيابسٍ ؛ وأن لا يبيع رطباً بيابسٍ .
10 وأن يفرقوا بين أصناف الجبن كله عند البيع مثل البقري والغنمي والعزبي والحبيبي
والجاموسي وكلما يعقد لبنه ويحين البقر الحيسيّة ويفقد ذلك منهم .

النظر في صانعي الهريس

يؤمر الهراسون بدرس القمح وتقشيره وغسله وغسل المهراس والقدر التي تطبخ
فيه وتنظيفها وأن لا يتركوها مكشوفة وأن يبالغوا في طبخها ويكثرُوا من تحريكها
حتى تتألف وتشتد . وتقاس عند تمام طبخها وقبل بيعها بأن توضع على وجه
15 القدر صنجة ثقيلة ؛ فإن ثبتت مكانها ، فذلك حسنٌ وأمر ببيعها . وإن هي تدلت

إلى قاع القنَّير ، فليست بشيء . ويُؤمر بائعها أن لا يبيعها . وقيل : يتصدق بها لأنَّ ذلك غشٌّ . ويتفقَّد العسل الذي يبيعه معها الا يخلطه بالماء . وكذلك السمن لا يخلطه بالشحم ، والزيت لا يكون فيه دُرْدِيٌّ . وكذلك هريس الشحم يتفقَّد اللحم الذي يوضع فيها عند الطبخ وقبل وضعها في القدر لئلا يكون غير مرَّضيٍّ . وكذلك يتفقَّد الشحم الذي يُذاب ويجعل على وجهها لئلا يكون ذلك زيتاً مُحَرَقاً يوهمون الناس أنَّه شحمٌ . ويتفقَّد عليهم في كلِّ يوم لئلا تبقى لهم منها بقيةٌ ؛ فيضيفوا اليها أخرى . ويعاقبون بعد الإعذار إليهم .

النظر في الحصارين

قال : ويمنع الحصارون من عمل الحلقة القصيرة في كلِّ ما يُعمل منها . ويُنهون عن طبخ الحلقة ؛ ويوهمون الناس أنَّها مدبوعة ؛ فإن عمل منها شيءٌ ، تقطع في الحين وغشُّوا بذلك . ويُؤمرون بتحسين ما يخيِّطونه من حصير أو غيره . ووجهُ تحسين خياطتهم أن يأخذوا لَوَيْتَيْنِ من يمين ولَوَيْتَيْنِ من شمال ؛ وإن كانت ثلاث من هنا وثلاث من هنا ، فلا بأس به ، بعد جمع قاع ما يخيِّطونه إن كان له قاعٌ .

النظر في الجلَّادين والقرَّاقين

قال ابن حبيب : ويمنع الجلَّادون من بيع جلود الميتة نيَّةً ، ويبيعونها مدبوعةً للانتعال والطحين عليها وما كان من منافع البيت ؛ فأما قبل دباغه فلا ينتفع به . وقول النبيِّ صلَّعم : اذا دُبِغَ الإهاب فقد طهر ، يعني أنَّه طاهرٌ لهذه المنافع التي وصفنا

خاصّة لا للصلاة عليها ولا لللباس . ورنح في ذلك ابن وهب . وقيل : لا تُباع وإن دُبغت ويفسخ البيع فيها .

ويُمنع الذين يصنعون النعال عن تغليظ حواشي النعال قبل خرضه . وكذلك الذين يفصلون الجلد النيّ يُمنعون أن يحدّوا على موضع القطع بقفا السكين أو بحديدة يتخذونها لذلك ليواروا بذلك رقّة الجلد ، وليظهر غليظاً في رأى العين ، وليحسن أيضاً ؛ وهذا كله غش . وللبتاع أن يردّ ما اشتراه منها كذلك ويُعاقب فاعله . وهذا كله قول ابن حبيب .

وكذلك يُمنع القراقون ألا يخرجوا وصلّاً يقع في القرق إلا بشعرتين وأن يفصلوه كاسياً ، خيفة أن يقع خرز النعال على التوصيل ، وأن يقربوا أيديهم في خرز النعال ، ويكون الحيط من قنب ، ويكون كعب القرق من أفران الجلد البقري ١٥ مباولة بالغراء ، ولا يجعلوا فيه ولا تحت النعال طفلة ؛ فإن فعلوا غير ما حدّ لهم في ذلك ، فتق عليهم وعوقبوا .

النظر في الفرائين

قال ابن القاسم : يُنهي الفراءون عن تّريب وجوه الفراء لتحسن ؛ وربّما يستر بعض عيوبها ويُضرب من فعله ؛ ومن اشترى منها وهو لا يعرف ذلك ، فله الردّ وجد عيباً أو لم يجده علم أنّه كان فيها عيب قبل التّريب أو لم يعلم إذا كان التّريب يستر عيوبها ويزيد في تحسينها . وفي «الواضحة» : قال أصبغ : ويؤمرون إذا كان الفرو من كباش طوال الصوف ألا يقرضوه ويضربوه بعد القرض بالقضيب ١٥

ليوهما الناس أَنَّهُ من خِرْفَانٍ ؛ فَإِنَّهُ غَشَّ وَعَيْبَ وَيُرَدُّ بِهِ الْفَرُّ . قَالَ أَصْبَغُ :
وكذلك الْفَرُّ إِذَا أَخَذَهُ صَانِعُهُ وَنَدَّاهُ عَنْ فَرَاغِهِ مِنْ خِيَاطَتِهِ ثُمَّ مَدَّهُ وَزَادَ فِي
طَوْلِهِ زِيَادَةً كَثِيرَةً لِيَبِيعَهُ كَامِلًا ؛ فَإِذَا لَبَسَهُ مَبْتَاعُهُ شَيْئًا نَقَصَ وَرَجَعَ إِلَى حَالِهِ
الْأَوَّلِ ، فَذَلِكَ غَشَّ وَعَيْبَ . قِيلَ لِأَصْبَغُ : أَلَا بَدَّ لِلْفَرِّ الْجَدِيدِ أَنْ يَتَقَلَّصَ ؟ قَالَ :
5 لَيْسَ تَقَلُّصُهُ تَقَلُّصُ الْمُدُودِ ؛ فَإِذَا جَاوَزَ الْمُدُودَ التَّقَلُّصُ الْمَعْرُوفُ ، رُدَّ بِذَلِكَ .
وَقَالَ أَصْبَغُ : وَالْفَرُّ تَكُونُ فِيهِ رَقْعَةٌ مَتْنُوفَةٌ لَا صُوفٌ فِيهَا فَيُجْعَلُ عَلَيْهَا رَقْعَةٌ
مَصُوفَةٌ أَوْ تَكُونُ الرَقْعَةُ مَصُوفَةٌ لَا وَجْهَ لَهَا ؛ فَيُجْعَلُ عَلَيْهَا رَقْعَةٌ حَسَنَةُ الْوَجْهِ لَا
صُوفَ لَهَا ؛ فَهَذَا عَيْبٌ يُرَدُّ بِهِ ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا رَقْعَةٌ وَاحِدَةٌ إِذَا كَانَ فَرُّهُ لَهُ
قَدْرٌ إِلَّا الشَّيْءَ الْيَسِيرَ جَدًّا مِثْلَ ثَقْبٍ أَوْ نَحْوِهِ .
10 كَذَلِكَ النَّظَرُ فِي فِرَاءِ الْقُنَيْلِيَّاتِ وَكُلِّ فَرٍّ يَعْمَلُ مِنْ جِلْدٍ لَهُ صُوفٌ يُنْهَوْنَ
عَنْ ذَلِكَ ؛ فَإِنْ عَادُوا ، أُدْبُوا وَمُنْعُوا .

النظر في الحاككة

قَالَ مَالِكٌ : وَيُمْنَعُ حَاكَةُ الدِّبَاجِ وَغَيْرُهُمْ مِنْ تَصْبِغِ الدِّبَاجِ لِيَتَصَفَّقَ بِذَلِكَ
وَيَشْتَدَّ . وَكَذَلِكَ مَا يَفْعَلُونَ مِنَ الْقَزِّ وَالْحَرِيرِ مِنَ الْحَزِّ وَغَيْرِهَا ، يُمْنَعُونَ مِنَ الرِّشِّ
عَلَيْهَا ، وَالْمَسْحُ بِمَاءِ الْحَزِّ أَوْ النِّشَاءِ لِيَشْتَدَّ وَتَحْسَنَ ؛ فَلَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ غَشٌّ . وَيَتَفَقَّدُ
15 مَا يَصْبِغُونَ مِنْ شَقَاقِ الْبَزِّ أَوْ الْكَتَّانِ وَيُوضَعُ لَهُمْ قَيْسٌ يَكْتَالُ بِهِ عَلَيْهِمْ فِي الطَّوْلِ
وَالْعَرْضِ ؛ فَإِنْ وَجِدَتْ نَاقِصَةٌ عَنِ الْكِيلِ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ ، قُطِعَتْ عَلَيْهِمْ قَطْعًا فَاحِشًا ،
أَدْبَاءٌ لَهُمْ ؛ فَإِنْ عَادُوا ، أُدْبُوا مَعَ ذَلِكَ . وَيُؤْمَرُونَ أَنْ يَتَّبِعُوا نَسْجَ الْحَوَّلِ وَلَا

يتركوه كاملاً، لأنَّ ذلك حوطة للثوب . ويُؤمرون بعقد ما انقطع لهم من الخيوط ولا يفتلونها وتفقد موازينهم وأرطالهم إن شاء الله تعالى .

النظر في الزيَّاتين وبائعي السمن والعسل

ومن «الواضحة» : قال بن حبيب : وزيت الزيتون كُلُّهُ صنفٌ واحدٌ . وزيت الماء وزيت المعصرة ، رقيقه وغلظه ، طيبه ورديّه ، لا يجوز التفاضل فيه ، ويجوز بيعه متفاضلاً بزيت الجبلجلان وزيت الكتَّان والجوز ، لاختلاف منافع ذلك .
وَيُمنعون أَلَّا يخلطوا الزيت الرديّ بالطيب ولا الزيت الطيب بالرديّ الحارّ ولا يغشوا فيه بماءٍ أو غيره ؛ فإن فعلوا بتمكين ، وعُثر عليهم ، أُدِّبوا . ويُؤمرون بتجربة الكيل للبتاع ، وأن يتصدَّقوا بما يجتمع في الصحف من بقايا مكابهم من الزيت ولا يحبسونه ؛ فإنَّ ذلك من حقوق الناس . وكذلك عسل النحل كُلُّهُ صنفٌ واحدٌ يُمنع من التفاضل فيه ؛ ويجوز بيعه بعسل القصب متفاضلاً . ويُؤمرون أَلَّا يخلطوا الطيب منه بالرديّ ولا يدلّسوا فيه بماء ولا بصنع ؛ وذلك كُلُّهُ غشٌّ وتدليس .
قال أصحاب مالك : سمن البقر والغنم صنفٌ واحدٌ لا يجوز التفاضل فيه ؛ وكذلك الزبد ، ويُؤمر الذي يبيعه أَلَّا يخلط طريّه بقديمه ولا طيبه بدنّيه ولا يخلط فيه الشحم ولا يصنعه بمثل الحُلبة والعُصفور وغيرهما ، حتّى يتلَوْنَ ؛ وهذا كُلُّهُ غشٌّ يُنهى عن ذلك كُلُّهُ ؛ فإنَّ عادوا ، أُدِّبوا أو بيعَ مَن يتأدّم به أو مَن يؤمن أَلَّا يبيعه مغشوشاً . وكذلك يتعاهد الفحم الفُرني⁽⁷⁵⁾ ؛ ويُؤمر بائعه أَلَّا يخلطه بالفحم

الحَدَّادِي وَلَا مَا يَعْمَلُ مِنْ خَشَبِ الْبَلُوطِ بِسِوَاهُ ؛ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، فَهُوَ غَشٌّ وَدَلْسٌ
وَيُعَاقَبُ عَلَيْهِ .

فصل

في النظر في الموازين والمكاييل والكيفات والأرباع والأرطال

قال ابن عبد الروؤف : أمّا الموازين ، فينبغي أن يكون لها أصل يُرجع إليه
فيها ، ويُعتمد عليه في صحتها وتعديل صنوجها ، ويكون عند من يوثق به بتعديل
الموازين على العامة والخاصة . ويؤمر بعمل الصنوج حديدًا ، ويُمنع عن زوائد 5
الرصاص عليها ؛ فإنّها ربّما زالت ، فامكت الدلسة من ذلك . ويتفقّد أحوالهم في
حبوب الشعير والخرّوب ؛ فربّ حبة تعدل حبّات . ولا تُقَصَّى أخياط الموازين
ولكن تُطالُ علائقها ؛ فإنّه أبعد للدلسة . وكذلك الحيط الذي يمسك فيه يده .
ويؤمر أن يطوّل الحيط الذي يرفد به عاتق الشّمين ولا يقصره ؛ فإنّه أبعد من
10 الدلسة إن شاء الله تعالى .

النظر في الأرباع

قال : وينبغي أن يتّخذوا صنجات الأرباع من حديد فإنّها أفضل إن أمكن ؛
فإن لم يُمكن اتّخاذها من حديد ، فمن الحجارة ؛ والأفضل أن تكون صنجة الرُّبْع
من حجرٍ واحد ؛ فإن لم يُتَّفَقْ ، فتكون الزيادة فيه واحدة من الحديد أو غيره .

ويُقام أصله من صِنْجَة دِرْهَمٍ كَيْلًا ، ووزن ذلك دِرْهَمٌ وخُمْسًا دِرْهَمٍ ؛ وكذلك الوزن بالشرق إلى أن تَبْلُغَ بَعْدَ الدِراهِمِ إلى الأَوْقِيَةِ ؛ ثُمَّ إلى الرُّطَلِ ، ثُمَّ كذلك حَتَّى تَنْتَهِيَ إلى عَدَدِ أَرْطَالِ الرَّبْعِ الَّذِي تُرِيدُ تَحْقِيقَ وَزْنِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وكذلك العمل في تَحْقِيقِ الأَرْطَالِ والأَوْاقِ^(٧٥) والدِراهِمِ . وَيُقَامُ أَصْلُ الدِرْهَمِ بِحَبَّاتِ الشَّعِيرِ ؛ وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ يَقِيمُونَهُ بِحَبَّاتِ الْقَمْحِ . وَالْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ الصُّنُوجُ كُلُّهَا مِنْ حَدِيدٍ ؛ فَأَمَّا أَرْطَالُ الْفَوَاكِهِ وَالْخُضَرِ وَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْإِرْجَاحِ فِي وَزْنِهِ ، فَلَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ مِنْ حِجَارَةٍ لِعَادَةِ الرَّجْحَانِ فِي الْوِزْنِ .

النظر في كِفَاتِ الْمَوَازِينِ

يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْكِفَّاتُ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ نَحَاسٍ ؛ فَإِنَّهَا أَسْلَمُ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَمِنْ الْعُودِ وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ كِفَّاتِ الْحِجَارَةِ ؛ فَإِنَّهَا تَلْصِقُ فِيهَا الْأَشْيَاءَ اللَّزِجَةَ فِي حَالِ الْوِزْنِ فَتَقْلُ . وَيُؤَمَّرُ بِمَسْحِهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ وَعِنْدَ كُلِّ وَزْنٍ وَلَا يَتْرَكُونَهَا حَتَّى تَتَلَطَّخَ وَتَقْلُ ؛ فَيَغْشَوْنَ بِذَلِكَ .

النظر في الْأَكْيَالِ

يَجِبُ أَنْ يُتَعَاهَدَ الْأَكْيَالُ بِالْمَقَادِيرِ ، وَيُصَحَّحَ كَيْلُهَا وَيُطْبَعُ عَلَى جَوَانِبِهَا طَبْعًا مُوَصَّلًا بِأَعْلَاهَا لِسَلَا يَزَادَ فِيهَا أَوْ يَنْقُصَ مِنْهَا ؛ وَتَكُونَ عِنْدَ الْمُحْتَسِبِ فِي زِمَامِ بِأَسْمَاءِ أَصْحَابِهَا ؛ فَهِيَ عَلَى كَيْلٍ غَيْرِ مَضْرُوبٍ أَوْ غَيْرِ مَطْبُوعٍ أَوْ مَطْبُوعٍ لَيْسَ فِي زِمَامِهِ ،

عوقب صاحبه . ويؤمرون ألا يتخذوا الكيل عريضا مربعا ولكن يتخذ مرتفعاً ، واسع الأسفل ، ضيق الأعلى ، على صفة مكيال المشرق الذي يسمى هنالك بالأوبية ؛ فإنه أبعد من الدلسة به عند السلت وإتمام الكيل . ومن «الواصفة» : قال ابن حبيب : لأن النبي صلعم قال : البركة في رأس الكيل لأنه ضيق أعلاه لا يحتل رأسه إلا اليسير ، فأمره أخف ؛ وإذا اتسع رأسه احتل الكثير ، فكانت الضربة أبلغ . وكره رزم الكيل وتحريكه . وأجرة الكيل على البائع .

النظر في مكايل الزيت

قال : ويحتاج أن يكون مكيال الزيت من نخار حنتم مزجج رقيق ، وهو أحسن من النحاس ، لأنه في النحاس يخضر ويتزجر ، وفي غير المزجج من الحنتم يتسك في قاعه منه . وتجعل في المكايل علامة ظاهرة ينتهي إليها حد الكيل يبصرها البائع والمشتري . ويفقد أوانهم ؛ فإنهم ربما يتركون فيها فضلة من دردي الزيت ثم زادوا عليها عند الكيل فمن وجد منهم على هذه الحالة نهي ؛ فإن عاد أدب (٧٧) .

النظر في موازين الباعة كيف تكون

قال ابن عبد الرووف : وينبغي أن تكون موازين الباعة أمامهم على بُعد من الطعام والذي يكون بين أيديهم ؛ فإنهم ربما تعمّدوا إسقاط الدراهم بين أيديهم ؛ فيشق على صاحبها فتشها ؛ فيتركها لا سيما الوقافون وما أشبههم ؛ ويؤمرون أن تكون

الموازين مصوبة مفرداً عن موضع القبض ؛ فإنَّهم ربَّما أسقطوا الدراهم في موضع القبض ، ثمَّ رفعوا منه الرديَّ مكان الطيب الذي يسقطونه ويردُّونه على المبتاع . فيحتاج لأجل ذلك أن يكون الميزان على صحفة أو شيء مبسوط القاع ظاهر للعين ؛ فإذا كان على هذا الوجه لم يقدروا على إسقاط الطيب ورفع الرديَّ مكانه .

* *

5 ومن مجمل الكلام فيها يتعلَّق بما وصفناه ، قال ابن عبد الرؤوف : لا يُتْرَك حاضِرٌ يبيع لبادٍ ، وذلك في كلِّ مجلوب من الأطعمة وما أشبهها . ولا يُتْرَك أهل الحوانيت وسائر أهل الادِّخار أن يَتَقَنَّنُوا شيئاً مجلوباً من إدام أو غيره مثل الزيت والعسل والسمن والزبيب والتين وما أشبه ذلك ممَّا بالناس حاجةٌ إليه ؛ ولا يحتكرونه لنبي رسول الله صلَّعم عن ذلك . وقال — عليه السلام : لا يحتكر إلاَّ خاطيء . قال 10 ابن حبيب : يعني أنَّ احتكاره خطيئة . قاله مالك . وقال ابن حبيب : لا رخصة في احتكاره إلاَّ لجالب أو زارع ولم يرَ مالك على هذين بأساً . فإن فعلوا بعد النهي أدَّبوا وأُخرجت السلعة من بين أيديهم وفُرِّقت بين الناس وذوي الحاجة ؛ فيشتركون فيها بالثمن الذي ابتاعه به ؛ فإن لم يعلم ثمنه ، فتسعيه يوم احتكاره ، وقد فعل ذلك عمر رضه ، إلاَّ أن يأخذ الناس حاجتهم فيفضل شيءٌ من غير الطعام فلا 15 بأس به . وكذلك يفعل في الجوب كلُّها التي هي قوتٌ للعباد وعلوفةٌ للدواب . ومن ذلك السوق المعلوم يكون في البلد يقصده الناس للشراء معهم ؛ فلا يمكن من ذلك حتَّى يأخذ الناس حاجتهم ، إلاَّ أن يأخذه لأنفسهم . وكذلك يُنْهَوْنَ عن

تلقى السلع التي يهبط بها إلى الأسواق ، وإن كانت على مسيرة يوم أو يومين .
 قاله مالك . قال ابن حبيب : ويفسخ شراء المتلقى وتُرَدُّ السلعة ؛ فإن فات بائعها
 ولم يوجد ، فإن لم يكن المبتاع معتاداً لذلك ، تركت له السلعة . ونهى أن لا يعود ؛
 وإن كان معتاداً أُدِّبَ بما يراه الإمام من ضرب أو سجن أو إخراج من السوق .
 5 ومن «الواصفة» : قال مالك : فإن فات السلعة في يد مبتاعها ببيع أربح فيه ، فأحبُّ
 إليَّ أن يُتَصَدَّقَ بالربح وليس بحرام . قال ابن حبيب : ومن خرج قبل يوم النحر
 بيوم أو يومين ليشتري أضحيةً من مسيرة ميلٍ عن موضعه ، فذلك من التلقي .
 ورواه ابن وهب عن مالك . قال مالك : ويؤمر الدبّاغون ألا يشتروا من
 جلود الضحايا شيئاً ولا تعطى لمن يعملها على النصف . قال ابن حبيب : ومن
 10 باع جلد أضحيتة جهلاً ، فعليه أن يتصدق بالثمن ، وكذلك إن باعه عبده أو بعض
 أهله بغير أمره . وكذلك يُنهى الجزّارون عن شراء الضحايا في زراعتها أيام
 عاشوراء من الجلابين ، ثم يبيعونها بعد انقضاء الموسم من الناس بالمرا بحة وذلك
 ممّا يضرُّ بالناس ويزيد في أثمان الغنم ليز الجزّارين بها . وينبغي أن يترك الناسُ
 يتبايعون ، ولا يقصد مثل هذا بينهم .

النظر في الطُّرُق

15 قال ابن عبد الروؤف : يمنع الناس عن الجلوس على الطُّرُق والإحداث فيها
 وعقد المصادع فيها من غير حاجةٍ إلاّ للمأمون خاصة .
 ويُمنع عن طرح الأزبال والجيف وما أشبهها في المحجّات ؛ فإن ذلك يضرُّ

بالديار ؛ فأما الأوساخ ، فإنَّها تُنجس ، ولا سبَّما عن المطر ، يكلفون بنقل ذلك إلى خارج البلد . وتتعاهد المساجد ورحاها وما دار بها عن طرح الأزبال بفنائها والنجسات .
ويُنهى مَنْ فعل ذلك ؛ فإن عاد عوقب .

ويُمنع حُمَال الحطب وكلُّ من يحمل تحمّلها بالمشي بها في المحجّات والطرق
5 الضيّقة ؛ ويكلفون النزول بها في الرحاب الواسعة للبيع ؛ ويُمْنعون هم وغيرهم عن توقيف الدوابِّ بأحمالها حتّى يباع ما عليها ؛ ويؤدّبون إن عادوا . وكذلك الذين يحملون على ظهورهم يُمْنعون أن يحملوا على ظهورهم الأعدال الثقال ؛ فيكون ذلك داعيةً أن يهلك تحته أو تقع من على ظهره لثقلها على أحدٍ فتهلكه .

ويُمنع الصبّاغون ومن في معنّاهم عن نشر الثياب المصبوغة المبلولة على الطرق ؛
10 فإنَّها تؤذي الخاطرين بتغيير ثيابهم . ويُمْنعون عن اتّخاذ أفرانهم على الطرق ؛ فإنَّهم يؤدّبون المجتازين بالدخان . ويكلف من فتح سرباً وأخرج ما فيه أن ينقله إلى خارج البلد ، ويُسوِّي موضع السرب ، ويُعدّل الطريق ، ويُنظّفه من الأذى لئلاّ يضرّ بذلك المارُّ عليها .

ويُؤمّر الفخّارون ومن معنّاهم بإزالة ما يضعونه من حوائجهم في الطرق خيفةً
15 أن تفسد عليهم اتضيقهم الطريق بها فتكون داعيةً للشرّ والخصومة .

ويُمنع الناس من الدخول في القيسارية والأسواق على ظهور الدوابِّ لما لا يؤمن منها . ويُمْنع من توقيفها في الطرق الضيّقة ومن إرسالها من غير مُمسكٍ لها . ومن وُجد يُحدّث في طريق حدثاً ، زُجِرَ ؛ فإن عاد ، أدب ؛ وإن كان صغيراً ، نُهي وعُرِف وليّه .

وَيَمْنَعُ الْحَضَارُونَ وَالْحَصَّارُونَ عَنْ طَرَحِ أَزْبَالِهِمْ فِي الطَّرِيقِ .
وَيَمْنَعُ الْفَرَّانُونَ وَالزَّجَّاجُونَ عَنْ جَعْلِ الْأَحْطَابِ عَلَى مَقَرَّةٍ مِنْ مَكَانِ النَّارِ
خَوْفًا لَسُلَّاتٍ يَتَّخِذُ النَّارُ فِيهَا فَتَحْتَرِقُ ، فَتَوْذِي النَّاسَ وَالْجِيرَانَ .
وَيُنْهِي الْجَبَّاسُونَ عَنْ خَلْطِ التُّرَابِ بِالْجَبَسِ عِنْدَ الطَّبْخِ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمُّونَهُ
الْقَطَائِفَ ؛ وَهُوَ غَشٌّ . وَيُؤْمَرُونَ أَنْ يَغْرِبِلُوا الْجَبَسَ بِالْغَرِبَالِ الْوَسَطِ .
وَيُؤْمَرُ الْفَخَّارُونَ بِتَسْيِيلِ تَرَابِهِمْ وَتَطْيِيبِهِ وَأَنْ يَقْلِّلُوا فِيهِ مِنَ الرَّمْلِ . وَكَذَلِكَ
صَانِعُ الْأَجُرِّ وَالْقَرَامِيدِ . وَيُؤْمَرُ بِتَغْلِيزِهَا وَبِصَوَابِ عَمَلِهَا وَحَسَنِ طَبْخِهَا وَلَا تَكُونَ
مَسِيلَةً وَلَا مَعْوِجَةً وَلَا رَقِيقَةً الشَّقْفِ . وَكَذَلِكَ يُؤْمَرُ صَانِعُ اللَّيْنِ أَنْ يَقْلِّلَ
مِنَ الرَّمْلِ عِنْدَ عَمَلِهَا وَانْتِخَابِ التُّرَابِ الطَّيِّبِ لَهَا ، وَأَنْ يَحْسَنَ مَقْدَارَهَا ، وَيُعَدِّلَ
مَوْضِعَ عَمَلِهَا ، وَأَنْ يَبَالِغَ فِي تَبْيِيسِهَا ؛ وَإِنْ جَعَلَ فِيهَا عَوْضًا مِنَ الرَّمْلِ تَبْنًا مَسْحُوقًا ،
فَهُوَ لَهُ أَحْسَنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَمَنْ يَجْمَلُ الْكَلَامَ أَيْضًا : يَجِبُ أَنْ يُنْظَرَ فِي أَمْرِ الْقَهَّارِمَةِ وَالْقُصَّاصِ وَبَائِعِي
الْأَحْرَازِ وَغَيْرِهِمْ . فَأَمَّا أَهْلُ الْأَحْرَازِ ، فَيُؤْمَرُونَ أَنْ يَكْبُوها بِأَيْدِيهِمْ وَلَا يَكْبُوها عَلَى
الْقَالِبِ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَخْطُوطٍ ؛ وَيُنْهَوْنَ عَنِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا بِتِلْكَ الْمَسَاطِيرِ الَّتِي لَهُمْ .
وَيَمْنَعُ الْقَهَّارِمَةُ عَمَّا يَجْعَلُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ مِنْ رُؤُوسِ الْعُقْبَانِ وَالنُّسُورِ وَالْأَسْنَانِ الْمَقْلُوعَةِ
وَعَنْ إِمْسَاكِ الْحَيَّاتِ وَالْعَقَّارِبِ ، وَيُزَجَّرُونَ عَنْ ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ الْمِرَّاتُ الَّتِي يَضَعُونَهَا
لِلشَّسِّ ، فَيَحْرِقُ بِهَا وَيُؤْهِمُ بِذَلِكَ النَّاسَ .

وَيَتَفَقَّدُ أَهْلُ السُّتُورِ وَالتَّرْيَاقِ وَالْأَدْهَانَ وَالْأَكْحَالَ وَتُخْتَبَرُ عَلَيْهِمْ ؛ فَإِنْ وَجَدَتْ
مَغْشُوشَةً ، عَوَّقُوا عَلَيْهَا وَمَنَعُوا مِنَ الْجُلُوسِ لِبَيْعِهَا .

وَيَمْنَعُ الْقُصَّاصُ عَنِ الْكَلَامِ بِمَا يُسْنِدُونَهُ إِلَى النَّبِيِّ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — لِحُكْمِهِمْ
بِذَلِكَ وَكَثْرَةِ كَذِبِهِمْ وَزِيَادَتِهِمْ . وَأَمَّا الْأَخْبَارُ عَنِ الْمُلُوكِ وَبَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَلَا حَرَجَ
عَلَيْهِمْ .

وَيَمْنَعُ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَسْوَاقِ بِالْأَزْجَالِ وَالْأَزْيَادِ وَغَيْرِهَا أَنْ لَا يَكُونُوا فِي
٥ وَقْتٍ يُنْفَرُ فِيهِ لِلْجِهَادِ وَيُشَى فِيهِ إِلَى الْحِجَازِ ؛ فَيَحْضِرُونَ النَّاسَ عَلَى ذَلِكَ بِمَا يُوَافِقُ
الْمَعْنَى ؛ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ .

وَكَذَلِكَ يَمْنَعُ أَهْلَ التَّحْيِيلِ الَّذِي يَظْهَرُ أَنََّّهُ يَفْعَلُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ فَعْلِهِ وَيُخَيِّلُ
بِهِ مِثْلَ النُّوَارِيجِ وَقُلُوبِ الْعَيْنِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَهُوَ مِنْ بَابِ السَّحَرِ . وَالسِّنْدِيُّ
الَّذِي يَهَيِّجُ نَفْسَهُ عَنِ الْقَدْرِ يُنْهِى عَنْ ذَلِكَ ، وَإِلَّا أُدِّبَ .

١٠ وَكَذَلِكَ يَتَفَقَّدُ الَّذِينَ يَتَخَبَّطُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ، وَيُوهَمُونَ النَّاسَ أَنََّّهُ صَرَّعٌ ؛
وَيَسْتَخْبِرُ ذَلِكَ مِنْهُمْ . وَكَذَلِكَ أَصْحَابُ الْأُورَامِ وَالْقُرُوحِ الْبَشِيعَةِ ، وَمَنْ يَتَعَلَّقُ مَصْرَانُهُ
مِنْ جَنْبِهِ ، وَالَّذِي يَصِيحُ بِوَجْعِ الْحَصَا ، وَالَّذِي يُظْهِرُ أَنََّّهُ مُقْعَدٌ ، وَالَّذِينَ يَقْرَحُونَ
أَيْدِيَهُمْ وَيُوهَمُونَ النَّاسَ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ بَلَاءٌ نَزَلَ بِهِمْ ، وَهُمْ يَكْذِبُونَ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ
مِنْهُمْ حِيلَةٌ لِأَخْذِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ . فَيَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْحَسْبَةِ أَنْ يَقِفَ مِنْ
١٥ ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى صِحَّةٍ ، وَيُعَاقِبَ مَنْ تَحَيَّلَ مِنْهُمْ بِتِلْكَ الْحِيلَةِ .

وَيُؤْمَرُ النَّاسُ بِتَعْلِيمِ النِّقَابِ وَالرَّمَايَةِ وَالسَّبَاحَةِ وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ .
وَيُؤْمَرُ النَّخَّاسُونَ إِلَّا يُمِرُّوا دَابَّةً أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ لِلشَّرِيِّ وَلَا
يُعَذِّبُوا الْبَهَائِمَ .

وَيَمْنَعُ النِّسَاءُ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى أَبْوَابِ الدِّيارِ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْكُشْفَةِ وَعَدَمِ الْإِسْتِتَارِ .

وَيُمنَع مَنْ جَلَسَ عِنْدَ بَابِهِ مِنَ الْيَهُودِ الْمُتَّهَمِينَ بِبَيْعِ الْحُمْرِ ، لِأَنَّهُ تَعْرِضُ لَأَنْفُسِهِمْ
بِذَلِكَ .

وَيُنْهَى إِلَى الْحَجَّامِينَ أَنْ لَا يَقْلَعُوا سَنًّا حَتَّى يَتَحَقَّقُوا أَنَّهَا الْمَضْرُورَةُ الَّتِي يَرَادُ
قَلْعُهَا ؛ فَإِنْ كَانَ سَنًّا صَغِيرًا ، فَلَا يَتَعَرَّضُ لِقَلْعِهِ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهِ أَوْ أَبِيهِ .
5 وَيُمنَعُ الرَّجُلُ الْمُتَّهَمُ أَنْ يَسْتَعْمِدَ الصَّبِيَّانِ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ . وَكَذَلِكَ
الاستخدام بالنساء ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ ذَاتَ مُحَرَّمٍ ؛ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ .

ذِكْرُ الْمَنَاقِبِ

الشُّقَّةُ مَنْكِبُهَا ثَلَاثَةُ أَشْبَارٍ وَثُلُثٌ . الرَّدَةُ مَنْكِبُهَا (78) أَشْبَارٌ دُونَ الْحَاشِيَةِ .
الْمَلْحَمُ ثَلَاثَةُ أَشْبَارٍ غَيْرِ رُبْعٍ مَقْصُورٌ . التَّفْصِيلَةُ مَنْكِبُهَا شَبْرَتَيْنِ وَنِصْفُ مَقْصُورَةٌ
دُونَ الْحَاشِيَةِ وَالشَّدَادَةُ الِاسْتِعْمَالُ كَذَلِكَ وَالشَّدَادَةُ غَيْرُ الِاسْتِعْمَالِ قَالَةُ دُونَ
10 الْحَاشِيَةِ . وَالشُّقَّةُ الضِّيْقَةُ مَنْكِبُهَا ثَلَاثُ أَشْبَارٍ غَيْرِ رُبْعٍ مَقْصُورَةٌ . وَالشُّقَّةُ
الْمُجَاصِيَّةُ قَالَةُ وَرُبْعٌ . الْإِحْزَامُ : السَّبَاعِيُّ خَمْسَةٌ وَنِصْفُ مَقْصُورَةٌ . وَالسِّدَاسِيُّ أَرْبَعٌ
وَنِصْفُ مَقْصُورَةٌ .

تَذَكُّرُ مَا يَصْلَحُ فِي عَمَلِ الْقَزَازَةِ وَمَا يَفْسِدُهَا

الثُّوبُ الْمَجْرُوحُ بِالْمِسْقَلَةِ يُغْرَمُ شَرْعًا . وَالنَّاقِصُ مِنْ مَنْكِبِهِ وَالْقَلِيلُ
الْحَاشِيَةِ . وَالْأَشْتَبُ مَعَ الْجَزِّ حَرَامٌ . وَالْقِيَمُ بِالْحَشِينِ وَيُطْعَمُ عَلَيْهِ بِالْحُلُوِّ فَسَادٌ .

والقسارة : الضرب على الطابية فساد . وكذلك الضرب على الحجر المنقوش
بالمناقش فساد . والضرب قبل تطيب الحَم فساد . والنشير على الحجارة من غير
ربيع فساد . والتبئيت في الثياب فساد . والتخريم في الفضالي فساد .

NOTES

- | | |
|-------------------------------------|--|
| (٣٤) A : وعلاقتها . | (١) B : الاوقات . |
| (٣٧) A : والاذان . | (٢) <i>Coran</i> , VII, 198. |
| (٣٨) Manque dans B. | (٣) <i>Coran</i> , II, 41. |
| (٣٩) B : عرض . | (٤) A : التويم . |
| (٣٩) Manque dans B. | (٥) A : السبيل . |
| (٣١) Manque dans A. | (٦) B : والدلالة . |
| (٣٢) Manque dans B. | (٧) B : صديق . |
| (٣٣) Manque dans A. | (٨) A : جئ . |
| (٣٤) B : مصافطها . | (٩) Manque dans B. |
| (٣٥) <i>Coran</i> , LXII, 9-10. | (١٠) B : الصلاة . |
| (٣٥) B : والمصافط . | (١١) B : حسابهم . |
| (٣٧) A ajoute وزيلوا . | (١٢) <i>Coran</i> , XI, 116. |
| (٣٨) Blanc dans A. | (١٣) A : والزواج . |
| (٣٩) A : لكم . | (١٤) A et B ajoutent : والاسلام . |
| (٤٠) Blanc dans A. | (١٥) A : والمفاصل . |
| (٤١) ان يتعهدوا ارتقاية . | (١٦) B : بمسك . |
| (٤٢) <i>Coran</i> , II, 180. | (١٧) <i>Coran</i> , V, 8. |
| (٤٣) <i>Coran</i> , II, 40 etc. | (١٨) <i>Coran</i> , IV, 46 = V. 9. |
| (٤٤) <i>Coran</i> , LXXXVII, 14-15. | (١٩) A : اقتناء . |
| (٤٥) Manque dans A. | (٢٠) A : الامام . |
| (٤٥) <i>Coran</i> , XXXIII, 21. | (٢١) A : لرأيه . |
| (٤٧) Blanc dans A. | (٢٢) B : الايئة . |
| (٤٨) A et B : النكاح . | (٢٣) A : يستغوى . |
| (٤٩) A : إن شهد . | (٢٤) Blanc de la valeur de deux à trois
mots dans A et B. |
| (٥٠) A : بانة . | (٢٥) B : سائل . |
| (٥١) B : الوقاية . | |

- (⁶⁶) Au lieu de *بِئْسَ*; A donne : واحد.
- (⁶⁷) B : البئ.
- (⁶⁸) A : الكتّانين.
- (⁶⁹) A : الكتّانون.
- (⁷⁰) A et B : واقدارها.
- (⁷¹) *Coran*, VI, 147.
- (⁷²) *Coran*, II, 168.
- (⁷³) *Coran*, V, h.
- (⁷⁴) A et B : الجريد.
- (⁷⁵) B : الفوقي.
- (⁷⁶) *Sic* A et B.
- (⁷⁷) A et B ajoutent : ولا حرج.
- (⁷⁸) Blanc dans A et B.
- (⁵²) B : دعوة.
- (⁵³) *Coran*, II, 231.
- (⁵⁴) B : القربة.
- (⁵⁵) من : B ; خير : A ?
- (⁵⁶) B : يحرم.
- (⁵⁷) *Coran*, IV, 38.
- (⁵⁸) *Coran*, II, 177.
- (⁵⁹) A : الابنية.
- (⁶⁰) B : المخرج.
- (⁶¹) A : الميضة.
- (⁶²) A et B : وأحباسها.
- (⁶³) A : والاستغظان.
- (⁶⁴) *Coran*, II, 276.
- (⁶⁵) *Coran*, *id.*

الفصل الثالث

رسالة عمر بن عثمان بن العباس الجرسيني
في الحسبة

يقول العبد الفقير إلى عفو مولاه العلي الكبير ، عمر بن
عثمان بن العباس الجرسيني :

الحمد لله ذي العظمة والجلال ، المنفرد بالكبرياء والعزة^(١) والكمال ، المنزه
عن الصاحبة والولد والأشباه والأمثال ، المتعالي عن التكييف والحدوث والانتقال ،
المتبدي خلقه بالإلزام والإفضال ! والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وآله خير آل !
أما بعد ، فإن ديوان الحسبة من أعظم الدواوين ، إذ يحتاج إلى كثير من
5 القوانين ؛ وليس بعد خطة القضاء أشرف من خطة الحسبة ، لأنها من الأمور
الدينية ، وهي تشترك مع خطة القضاء في فصول كثيرة . قال القاضي أبو الحسن
المأوردي — رحمه الله — : وقد كان أئمة الصنن الأولى يباشرونها بأنفسهم لعموم
صلاحها ، وجزيل ثوابها ؛ ولكن لما أعرض عنها السلطان ، وندب إليها من
هان ، وصارت عرضة للنكسب^(٢) وقبول الرشا ، لأن أمرها ، وهان على الناس
10 نظرها . وليس إذا وقع الإخلال ، بقاعدة سقط حكمها . ولا بد من قائم
لله بحجة إلى يوم القيامة . وحقيقتها على الجملة أمرٌ بمعروفٍ ، ونهيٌ عن منكرٍ ،
بقواعد^(٣) مبنية على صحة الاستدلال وجودة النظر . قال الله العظيم : وَلْتَكُنْ
مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ، وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ
الْمُنْكَرِ^(٤) . وفائدتها ضبط شتات الأحوال وردُّ الشارد إلى العقال ، بالكيل

والوزن والعدد فيها يمكن ، وحسم الجُزاف من الغور^(٥) والحديعة وكثرة الغبن .
ويحتاج القيمُّ بأمرها إلى شروطٍ زائدةٍ على شروط القضاء ، ليتمَّ له الغرض
والإمضاء ؛ مُتَّبِعاً آثار مَنْ مضى من أهل السُّنَّة والجماعة ، عارفاً بأصناف المعاش
وحيل الباعة ؛ إذ بذلك يتوصل إلى معرفة الغش والتدليس ، ويميز بين التحقيق
5 والتبليس ؛ ولا تُوجد هذه الحِصال إلا من الحازم الفطن اليقظان ، المتَّصف
بالعفاف والثِّقة ومطالعة السلطان ؛ ليتمكن من كلِّ ما يُريد إصلاحه أو تغييره ،
وزجر من يُريد تأديبه أو تعزيره^(٦) ، ويأمن من الطعن والتغيير عليه من كلِّ
غبيٍّ جاهل ، أو ظنين متساهل .

وها أنا أبينُ فصولها على الإيجاز والاختصار ، وأنكب عن التطويل والإكثار .
10 فأولُّها ومُعْتَسِدُها : إصلاح آلات الكَيْل والوزن بالتحقيق السديد ، وضَبْطُ
الأشياء المُتَشَتِّتة من التبديد ؛ وحسمُ البياعات والصناعات من أنواع الغش
والتدليس في الثمن والمثمن ، ووجوه الحيانة ، والمنع من تَلَقِّي السِّلَع قبل
أن تردَّ أسواقها المعلومة ، ويتقدَّم في النهي عن البيع يوم الجمعة ، والإمام على
المنبر .

15 ويجب على وليِّ الحِسبة النَّظَرَ في معاش المسلمين ، على تفصيل في ذلك ،
في تنظيفها ، وإنضاجها ، وتسعير ما يجوز تسعيره ، وفي وقتٍ يجوز ، على اختلاف
في ذلك ، واختلاف أنواعها من الجودة والدناءة ، وتخليعها من جميع الشوائب
المؤثرة فيها ، أو يؤول إليه أمرها ، كتعاطي الباعة الرِّبِّي في الأسواق بالجرأة ،
والاستيهان في ردِّهم^(٧) في الصرف صفائح الحزف والأحجار ، والبيع بحركة ،

وَمَنْ مَجْهُولٌ ، لَا سِيَّمَا فِي ذَوَاتِ الْأَقْدَارِ ، وَالْمَنْعُ بِحَرَكَةِ مَا يُضُرُّ بِالنَّاسِ ، أَوْ فِي
 وَقْتٍ يُضُرُّ ، وَبَيْعُ مَا لَا مَنُفَعَةَ فِيهِ ، أَوْ لَتَحْوِيفٍ عَادِيَتِهِ كُخْشَاشِ الْأَرْضِ عَلَى
 اخْتِلَافِ^(٨) أَجْنَاسِهَا ، أَوْ بَيْعِ الْأَشْيَاءِ الْمُحَرَّمَاتِ عَلَى اخْتِلَافِ^(٨) أَنْوَاعِهَا ، كَأَنْوَاعِ
 الْمُسْكِرَاتِ ، وَالصُّوَرِ الْمُحَرَّمَاتِ مِنْ كُلِّ مَا لَهُ ظِلٌّ قَائِمٌ عَلَى صُورَةٍ مَا يَحْيِي
 5 مِنْ الْحَيَوَانِ بِخِلَافِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَالْوَجْهِ فِي اللَّعْبِ لِلْبَنَاتِ ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ
 تَدْرِيبٍ عَلَى التَّرْبِيَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .^(٩) وَيُغَيَّرُ تِلْكَ الصُّوَرُ بِالْكَسْرِ إِذَا كَانَتْ مِنْ
 الْحَشَبِ ، أَوْ يَفْسُدُهَا ؛ وَيُؤَدَّبُ مِنْ اعْتَادِ ذَلِكَ^(٩) . وَكَذَلِكَ آلَاتُ الْمَلَاهِي ؛
 وَالْعَبَثُ بِالطَّعَامِ وَلَحُومِ الْأَضَاحِيِّ وَجُلُودِهَا عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ — رَحِمَهُ اللَّهُ .
 وَبَيْعِ الْأَشْيَاءِ الْمَجْهُولَةِ غَيْرِ الْمَأْمُونَةِ مِنَ الْأَغْذِيَةِ وَالْأَدْوِيَةِ وَالْمَعَاجِنِ ، وَأَنْوَاعِ
 10 النِّبَاتِ ، وَمَا تَعَاَفُ النَّفْسُ مِنْ كُلِّ مُسْتَقْدَرٍّ أَوْ مَا كَثُ أَوْ مُسْتَبْشَعٍ .
 وَيَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْحِسْبَةِ أَنْ يَحْتَاطَ بِجَهْدِهِ فِي الطَّهَارَةِ فِي الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ
 وَالْمَلَابِسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَيَتَأَكَّدُ الْأَمْرَ فِي الْمَسَاجِدِ وَأَفْنِيَّتِهَا ، وَفِي الطُّرُقِ الْمُتَّصِلَةِ
 بِهَا وَالْأَنْهَارِ الْمَوْضُوعَةِ لِلطَّهَارَةِ فِي الْعَادَاتِ وَالْعِبَادَاتِ وَمَوَاضِعِ الْاجْتِمَاعِ . وَيَأْسُرُ
 بَسْرُ الْعَوْرَةِ حَيْثُ يُمْكِنُ ذَلِكَ كَالْحَمَّامَاتِ وَشَبْهِ ذَلِكَ . وَيَمْنَعُ النِّسَاءُ مِنْ اتِّبَاعِ
 15 الْجَنَائِزِ ، وَزِيَارَةِ الْقُبُورِ ، وَالخُرُوجِ لِلزَّاهَاتِ ، إِلَّا مَعَ زَوْجٍ أَوْ ذِي تَحَرَّمَ ،
 وَخُصُوصًا فِي الشَّوَابِّ ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّبَرُّجِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ . وَكَذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ
 اجْتِمَاعِ الرِّجَالِ مَعَ النِّسَاءِ مَا أَمَّكَنَ ، وَحَيْثُ يُمْكِنُ ، كَالْأَعْرَاسِ وَالْمَأْتِمِ ، وَيَتَأَكَّدُ
 الْأَمْرَ فِي الشَّوَابِّ مِنْهُنَّ . وَيَلْزَمُ فِي كُلِّ مَنْظُورٍ مِنَ الصَّبِيَّانِ مَا يَلْزَمُ فِي شَوَابِّ
 النِّسَاءِ ، لَتَطَرُّقِ التَّهْمَةِ مَعَ فِسَادِ الزَّمَانِ . وَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ — رَحِمَهُ اللَّهُ — :

يجب على كلِّ مؤمن أن يفضَّ بصره ، ^(١٠) ويصون نظره ^(١٠) عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ النَّظَرُ
إِلَيْهِ مِنْ امْرَأَةٍ أَوْ صَبِيٍّ جَمِيلٍ ، لِأَنَّ النَّظَرَ إِلَى الْأَمْرِدِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ حَرَامٌ ،
سِوَاءَ كَانَ بِشَهْوَةٍ أَوْ بَغَيْرِ شَهْوَةٍ ، سِوَاءَ أُمِنْتَ الْفِتْنَةَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ : هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ
الْمُخْتَارُ الصَّحِيحُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ ! — وَقَدْ نَصَّ عَلَى تَحْرِيمِ النَّظَرِ
إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ — رَحِمَهُ اللَّهُ — وَيَمْنَعُ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْمَرَاصِدِ وَمَوَاضِعِ الرِّبَةِ ؛
وَمَتَى ظَهَرَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، أَوْ نَقَلَهُ إِلَيْهِ الثَّقَاتُ ، بَادَرَ إِلَى تَغْيِيرِهِ مِنْ
غَيْرِ تَجَسُّسٍ مِنْهُ فِي ذَلِكَ .

وَيَجِبُ عَلَيْهِ النَّظَرُ فِي شَوَارِعِ الْمُسْلِمِينَ وَأَسْوَاقِهِمْ ، فَمَا يُنَجِّسُهَا أَوْ يُوعَرِّهَا أَوْ
يُظْلِمُهَا أَوْ يُضَيِّقُهَا ، كَالْأَجْنِحَةِ وَالسَّوَابِيطِ ، وَالْبَيْعِ فِي الطَّرِيقِ ، لِمَا فِي ذَلِكَ
10 مِنْ تَضْيِيقِ شَوَارِعِ الْمُسْلِمِينَ ؛ وَقَدْ أَمَرَ عُمَرُ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — بِهَدْمِ كِيرِ
الْحَدَّادِ الَّذِي مَرَّ بِهِ فِي الطَّرِيقِ ؛ كَذَلِكَ إِحْدَاثُ الْكُتُفِ وَالْمِيَازِيبِ
وَالسِّبَاخَاتِ ^(١١) ، وَطَرَحُ الْمِيتَةِ ، وَشَبُّهُ ذَلِكَ .

وَيَمْنَعُ أَهْلَ الذِّمَّةِ مِنَ الْإِشْرَافِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي مَنَازِلِهِمْ ، وَالتَّكْشِيفِ عَلَيْهِمْ
وَمِنْ إِظْهَارِ الْحَمْرِ وَالْخَنزِيرِ فِي أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ ، وَمِنْ رُكُوبِ الْخَيْلِ بِالسُّرُوحِ
15 وَالزِّيِّ بِمَا هُوَ مِنْ زِيِّ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ بِمَا هُوَ مِنْ أَهْبَةٍ ؛ وَيَنْصَبُ عَلَيْهِمْ عِلْمًا يَمْتَاذُونَ
بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، كَالشُّكْلَةِ فِي حَقِّ الرِّجَالِ ، وَالْجُلُّجُلِ فِي حَقِّ النِّسَاءِ . وَيَمْنَعُ
الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُجَاوِلُوا لَهُمْ كُلَّ مَا فِيهِ خُسَاسَةٌ أَوْ إِذْلَالٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، كَطَرَحِ الْكُنَاسَةِ
وَنَقْلِ آلَاتِ الْحَمْرِ ، وَرِعَايَةِ الْخَنَازِيرِ ، وَشَبُّهُ ذَلِكَ ، لِمَا فِيهِ مِنْ عُلوِّ الْكُفْرِ
عَلَى الْإِسْلَامِ ؛ وَيُؤَدَّبُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ .

ويجب عليه أن يمنع من كل ما يضر بالوتى ، كالمزابل ، ووقود النيران ،
 واتخاذ الحرق ، وشبه ذلك ، وأن لا ينبشوا أو ينتقلوا أحداً من قبورهم إلا
 أن تكون مغسوبة . ويزجر الباعة عن المثل والتعنت بالأجوبة المسكنة ، وسفه
 الأقوال ، كالذي يحكى عن القائل لحصمه في منازعة بينهما : «أصدق وما انت إذا
 5 كنت قائماً» وكأنه استنفض لحصمه ومس الحاتم ؛ فرأى الأدب في ذلك حين
 شهدت البينة ، وغير ذلك من أمثالهم كثير . ويتأكد الأمر في حق ذوي الهيئات ،
 لما في ذلك من الأذية ؛ ومن أذى مسلماً نكيل .

ويجب عليه أن يمنع أهل الأذية جملة^(١٢) ؛ كالحشاشين المنتحلين لذوات
 السموم لاختلاف أنواعها ، خيف الأذية وعدم معرفتهم بالترياقات . وكذلك
 10 يمنع القرادين^(١٣) من دخول الدور ، لما في ذلك من تزويج الحوامل والأولاد
 الصغار ؛ وكذلك يمنع الطوائف على الدور الملبسين على الناس والمتحيلين عليهم
 ممن يتخذ^(١٤) بالباطيل ، ويتعلل بالأطاليل ، كالحساب ، والكهنة ، والعشابين ،
 والمهانين^(١٥) ، والمخنثين ، وأهل الفجور^(١٥) ، وكل بالغ^(١٦) من الحجامين
 والغزالين^(١٦) ، وكل جاهل بخطه يدعى وينسب إليها ؛ وكذلك الجملة من
 15 القوابل . ويمنع الحمايين في الدور ، لأذايتهم في التكشف على الناس^(١٧)
 ورمي الحجارة ، وإفساد^(١٨) أولاد^(١٨) المسلمين . وكذلك يمنع من ظهور القمارين
 والخمارين ، والسكرارى في الأسواق ؛ ويؤدب من أعلن ذلك ؛ وليس له أن
 يقيم الحدود لأن ذلك يختص بالقضاء . ومن تصلب من المعتوهين
 والمتملحين ، واشتدت^(١٩) أذايته على الناس ، أمر بثقافه ؛ ولا يهمل أمره

ويمنع مما يفعله السَّفَاة والصبيان من الرِّشِّ بالماء في الأسواق والشوارع ، وتنزليق
الطُّرُق يَوْمَ المَهْرَجَان ، واللَّعْب بالمقارِع والعصى في الشوارع . ويتقدَّم في
النهي عن تعذيب الحيوان ، والحمل على الدَّوابِّ فوق ما تطيق ، أو دُونَ
إِكافٍ ، وعن اتِّخاذ الكلاب في دور الحاضرة ، وكلِّ حائطٍ نُخُوفٍ ، وما كان
5 في معناه .

والكلام مع الفخَّارين : أبتدأ في أصلِ تراجم ، لأنَّه مَغْصُوبٌ في الغالب ،
لعدم الإِذن من أربابه ؛ ثُمَّ في خَلْط المعادن ، ومُبالغة الانتفاع ⁽²⁰⁾ والخلْط ،
مما تقتضيه أصولُ ⁽²¹⁾ الصناعة على قدر ما يوَدِّي إليه الاجتهاد .

والكلام مع الكفَّادين ⁽²²⁾ في اختيار الحِرَق ، وتمييزها ، والمبالغة في خبثها
10 وتنظيفها من جميع الشوائب والتخير ، واعتدال الغرف ، والتليس النضج من الحنطة
الجديدة السالمة من العفن والتسويس ، مع وفور القالب المشهور ، السالم من التَّشَطِّي
والتَّقْنُطُ ⁽²³⁾ ، والدَّلْك المعتدل السالم من إخراج الضرس والتكسير . ويتأكَّد
الأمر فيهم ، إذ عليهم مدارُ الدين والدنيا . وكذلك الرِّقَّاقين ⁽²⁴⁾ ، في اختبار الجلد ،
واعتدال التبشير والتنظيف .

15 والكلام مع صاحب الأُجاس فها رَثَّ واندرس ، أو تعطلَّ من الأُجاس ،
كالمساجد ، والشوارع ، والقناطر ، والبيضات ⁽²⁵⁾ ، ومرافق المسلمين . وهذا
النظ العالي ، كالفُقهاء ، والأئمَّة ، والقُضاة ، والشهود ، والمؤدِّين ، فعلى قدر القوَّة
والإمكان ومُساعدة الزمان ، واهتبال السلطان ، مع خضوع التوفيق ، إذ لم تُوضَع
الشرعية لآحادِ الناس ؛ فمَنْ أَرَادَ الوقوف على ما يلزمُ كلِّ مؤمن من هؤلاء ،

فَلْيَنْظُرْ بَابَ الْحِسْبَةِ فِي « الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ » لِلْقَاضِي أَبِي الْحَسَنِ الْمَاوَرْدِيِّ —
 رَحِمَهُ اللَّهُ — ؛ وَهَذَا قِيدُهُ عَلَى طَرِيقِ التَّقِيَّةِ . وَلَا تُعْرَفُ الْأَشْيَاءُ إِلَّا عِنْدَ الْوُقُوعِ
 وَالنَّزُولِ ، مَعَ طَوْلِ الْمُدَّةِ ، وَالِاسْتِمْرَارِ ، وَقُوَّةِ الْعَزِيمَةِ وَالْجِدِّ ، وَالنَّصِيحَةِ لِلْمُسْلِمِينَ ،
 وَتَفَقُّدِ الْأَسْوَاقِ حِينَئِذٍ بَعْدَ حِينٍ .

5 وَيَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْحِسْبَةِ أَلَّا يَهْمَلَ أَحْوَالَ الْبَاعَةِ ، أَوْ يُوَكِّلَ أَمْرَهُمْ إِلَى مَنْ لَا
 تَرْضَى حَالَتَهُ ، بَلْ يَتَفَقَّدُ أَحْوَالَ حَاشِيَتِهِ وَبَطَانَتِهِ ، وَيَجْتَهِدُ فِي ذَلِكَ جَهْدَ
 غَايَتِهِ ، لِيَلَّا يَفْتَنَالَ فِي أَحْكَامِهِ بِالتَّلْبِيسِ عَلَيْهِ ، وَقَبُولِ الرِّشَى ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ؛ فَيَخْتَلُ
 عَلَيْهِ النِّظَامُ ، وَيَهْوَنُ أَمْرُهُ عِنْدَ الْإِمَامِ ، لَتَسْرُعَ الْبَاعَةُ إِلَى الْفُسَادِ ، وَارْتِكَابِهِمُ لِلنِّهْيِ
 وَالْعِنَادِ . وَمَهُمَا غَيْرُ سَعَرٍ لِأَحَدٍ بَغْشِهِ أَوْ رَدَائَتِهِ ، نَصَبَ عَلَيْهِ عَلَمًا يُعْرَفُ بِهِ
 10 لِيَرْتَفَعَ الْإِيهَامُ ، وَتُظْهَرَ فَائِدَةُ الْإِحْكَامِ ، إِمَّا بِخُلْطِ مَا يُمْكِنُ خُلْطُهُ إِنْ كَانَ
 خُلْطًا خَفِيفًا ، أَوْ كَسْرٍ مَا يَجِبُ كَسْرُهُ أَوْ إِرَاقَتُهُ ، لَتَكُونَ عَقُوبَتُهُ فِي الْأَمْوَالِ
 أَوْ التَّصَدُّقِ بِهِ . وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ سَهْلٍ فِي « أَحْكَامِهِ » أَنَّ رَجُلًا احْتَسَبَ عَلَى
 الْجَزَّارِينَ بِسُوءِ أَعْمَالِهِمْ ؛ فَأَرَادُوا إِخْرَاجَهُ مِنَ السُّوقِ ⁽²⁶⁾ . قَالَ ابْنُ عَتَّابٍ :
 لَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَيْهِ ؛ وَالْمُعْتَرِضُ لَهُ أَوْلَى مِنْهُ بِالْإِخْرَاجِ ؛ وَأَنْ تَخْرُقَ أَعْمَالُهُمُ الْفَاسِدَةُ
 15 بَغْشَهُمْ بِهَا ، وَاسْتِحْلَالُهُمْ أَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ فِيهَا ؛ وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ . وَأَفْتَى ابْنُ الْقَطَّانِ
 أَيْضًا فِي الْمَلَاخِفِ الرَّدِيَّةِ النَّسِجِ بِالْإِحْرَاقِ بِالنَّارِ ، وَأَفْتَى ابْنُ عَتَّابٍ بِتَقْطِيعِهَا خَرْقًا
 وَإِعْطَائِهَا لِلْسَّاكِينِ ، إِذَا تَقَدَّمَ إِلَى الْمُتَعَلِّمِينَ مُعَلِّمُهُمْ ، فَلَمْ يَنْتَهَوْا ⁽²⁷⁾ وَكَانَ هَمُّ
 مِنَ الْمَلَاخِفِ سَعَتَهَا وَخَفَّتْ نَسْجُهَا ⁽²⁷⁾ . وَأَفْتَى ابْنُ عَتَّابٍ فِي الْخِزْرِ الْمَغْشُوشِ أَوْ
 النَّاقِصِ أَنْ يَكْسَرَ وَيُتَصَدَّقَ بِهِ . وَفِي سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ : يُتَصَدَّقُ بِاللِّبَنِ الْمَغْشُوشِ ؛

قال ابن القاسم : وهذا فيها قَلٌّ . وفي كتاب ابن مُزَيْن وكتاب ابن حبيب من قول مالك — رحمه الله — : من غَشَّ في السوق في مكيال أو ميزان ، فَإِنَّهُ يُخْرَج من السوق ؛ وذلك أَشَدُّ عليه من الضرب . ومن كتاب ابن يونس : قال في « المَدَوْنَة » : وقد أَرَقَ عمر — رضى الله عنه — لَبَنًا غُشَّ ، أَدَبًا لصاحبه . 5 ولمالك في كتاب ابن المَوَّاز : فيها غُشٌّ من لبن أو غيره ، لا يراق وَلْيُتَصَدَّقْ به . قال أبو الحسن اللَّخْمِيّ : قال مالك — رحمه الله : والأحسن أَنَّ يُتَصَدَّقْ به . قال : وكذلك الزَّعْفَرَانُ والمُسْكُ إِذَا غَشَّه لِنَفْسِهِ ؛ وَإِنْ اشْتَرَاهُ مَغْشُوشًا ، لَمْ أَرِ ذلك عليه . وقال ابن القاسم : إِنَّ ذلك فيها قَلٌّ ، وَأَمَّا الكَثِيرُ ، فَلَا أَرَى ذلك عليه . وقال ابن القاسم : وَلْيُودَّبْ بالضرب الوجيع ، وَلَا يُتَصَدَّقْ به عليه . قال 10 أبو الحسن : والخلاف في القليل : هل يُطْرَحُ (28) أَوْ يُتَصَدَّقْ به ؟ والخلاف في الكثير : هل يُتَصَدَّقْ به أَوْ يَتْرَكَ لصاحبه وَيُعَاقَبُ ؟ ولو اشْتَرَى رجلُ شَيْئًا من ذلك ، وهو عَالَمٌ بَغْشِهِ ، لِيَبِيعَهُ من الناس ، وَلَا يُبَيِّنُ ، كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ مَنْ غَشَّ ؛ فَيُتَصَدَّقْ به عليه ، أَوْ يُعَاقَبُ ، على قول ابن القاسم . والأَصْلُ في العقوبة في المال : أَمْرُ النَّبِيِّ — صَلَّى — فِي الْقُدُورِ الَّتِي أُغْلِيَتْ بِلَحْمٍ مِنَ الْمَغْنَمِ قَبْلَ أَنْ تَقْسَمَ أَنَّ 15 تُكْفَأَ ، قِيَاسًا عَلَى مِثْلِ بَغِيرِهِ .

وَمَهْمَا عَثَرَ عَلَى مَنْ لَمْ يَمَثُلِ الْأَوَامِرَ ، وَلَمْ تَبْلُغْ فِيهِ الزَّوَاجِرَ ، أُمْرٌ بِإِخْرَاجِهِ مِنَ الْأَسْوَاقِ ، وَرَفْعُ يَدِهِ مِنَ الْبَيْعِ وَالْإِتِّفَاقِ . وقد أَمَرَ مالك — رحمه الله — بِبَيْعِ الْمَوَاشِي الْمُضَرَّةِ بِالزَّرْعِ وَالْكُرُومِ ، أَوْ تُغْرَبُ إِلَى بَلَدٍ لَا زَرْعَ فِيهِ وَلَا كُرُومَ . وهذا أَيْضًا مِنْ أَنْوَاعِ الْعُقُوبَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْحَيَوَانَاتِ . وَيَتَأَكَّدُ الْأَمْرُ فِي مُنْتَحَلِي

أجناس الطعام ، إذ عليه مدار هذه الجملة والسلام ؛ ولا يخرج في جميع ذلك عن طريق من مضى من السلف الصالح المقتدى بهم في الدين . والذي يترتب على هذه الجملة مع ظهور الجرأة والاستهتار ، الردع والزجر نكايَةً للأشرار ؛ والأدب والنكال ، يختلف باختلاف الأحوال ؛ فليس ذوو الحرف الحسيسة ، كأهل الصناعات النفسية ، ولا الجريء المتساهل كالغبي الجاهل ؛ والناس في هذه الحقوق ، كالأعصاب والعروق ؛ فمنها ما يكفي فيه التوبيخ والدلك اليسير ، على قدر السياسة وحسن التدبير ، ومنها ما يحتاج إلى الفصد ووضع المحاجم ، على قدر القوة وحذق الحاكم ؛ فإن عظم الأمر ، وبان الطغيان ، فلا بد من استعمال الكي وتبريد الشريان . فإن سقط النص ، وأبهم الإلغاز ، فسترد عليك أنصاض تدلُّ على الجواز . والتعزيز موكول إلى اجتهد الحاكم ، ويعتبر فيه حال الجاني وصفة الجناية . ويحذر أن يزداد في التعزير على الحد ؛ وقد ضرب عمر — رضى الله عنه — الذي زور على طابعه نحواً من ثلاثمائة سوط ؛ وقد كان على رأسه قلنسوة ؛ فعلاه عمر بالدرة ؛ فسقطت قلنسوته ؛ فقال : « لو وجدته مسبوداً⁽²⁹⁾ ، لضربت عنقه ! » وأمر مالك — رضى الله عنه — في الذي خلا بصبي أن يضرب ؛ فكرر عليه الضرب ، حتى بلغ أربعمائة سوط ؛ فتعرض له والد المضروب ؛ فقال له : « يا أبا عبد الله ! ما قامت السموات على الأرض إلا بالحق ! » فقال له مالك : « إن الذي أتى ولذك أكبر الباطل ! ويجوز أن يصلب في التعزير ! » وقد صلب رسول الله — صلعم — رجلاً على جبل يقال له أبو ناب ؛ ولا يمنع إذا صلب من طعام ولا شراب ، ولا يمنع من الوضوء للصلاة ، ويصلي مومياً ؛ فإذا أُرسل أعاد الصلاة ؛ ولا يتجاوز بصلبه ثلاثة أيام ؛ ويجوز في التعزير

أَنْ يَجْرَدَ مِنْ ثِيَابِهِ إِلَّا مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ ، وَيَشْهَى فِي النَّاسِ ، وَيُنَادِي عَلَيْهِ بِذَنْبِهِ إِذَا تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ ، وَلَمْ يَقْلَعْ عَنْهُ . وَيَجُوزُ أَنْ يُخْلَقَ شَعْرُهُ ، وَلَا تُخْلَقَ لَحْيَتُهُ ؛ وَاخْتَلَفَ فِي جَوَازِ تَسْخِيمِ وَجْهِهِ : فَجَوَّزَهُ الْأَكْثَرُونَ ، وَمَنْعَ مِنْهُ الْأَقَلُّونَ .
والله تعالى يُوفِّقُ الْجَمِيعَ لِلصَّوَابِ ، وَيُعْصِمُنَا مِنَ الزَّيْغِ وَالزَّلَلِ وَسُوءِ الْاِكْتِسَابِ !
وما تُؤَفِّقُنِي إِلَّا بِاللَّهِ ! عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ، وَهُوَ حَسْبِي ! وَنَعْمَ الْوَكِيلُ !

NOTES.

(16) Blanc dans A.

(17) المسلمين B.

(18) Blanc dans A.

(19) شهدت B.

(20) A et B الانتفاع .

(21) Manque dans B.

(22) الكاديين A.

(23) العقبطين A et B ؟

(24) Blanc dans A.

(25) والمياضات A.

(26) سوقهم B.

(27) Manque dans B.

(28) يهرق B.

(29) مفسودا B , مفسودا A.

(1) والقدرة A.

(2) بالعكس B.

(3) بقوانين B.

(4) *Coran*, III, 100.

(5) العدد A.

(6) تحذيرة B.

(7) درهم A et B.

(8) Manque dans A.

(9) Manque dans B.

(10) Manque dans B.

(11) السباطات A et B.

(12) Blanc dans A.

(13) الطرائديين A.

(14) يتخيل A.

(15) Manque dans B.

فهرس الأبواب والفصول

ص
١

١ — رسالة ابن عبدون

١٨	السجن	٣	الرئيس
٢٠	المحتسب	٥	باب الحرث
٢١	المسجد الجامع	٥	الحُرَّاص
٢٢	خَدَمَة الجامع	٧	القُبَّاض
٢٤	ذكر المساجد		فصل في أمر القاضي ومعرفة الوجوه
٢٦	ذكر المقابر	٧	التي تصلح له
٢٨	ذكر المُرَابِطِين	٩	الأعوان
٢٩	ذكر الوادي	١٠	بيت المال وأبوابه
٣٠	ذكر التَّنْقِيل	١١	الحاكم
٣٢	ذكر السَّقَاتِين	١١	أعوان الحاكم
٣٣	ذكر الأبواب	١٣	الوثائق
	فصل في المباني وإصلاح الطُّرُق	١٤	فصل في ذكر وزير السلطان
	والسروب والمزابل وإمالة ما فيه		فصل في صاحب المدينة وصاحب الموارث
٣٤	ضَرَر للمسلمين	١٦	والقاضي والحاكم والمحتسب
٣٩	ذكر الاكبال وللوازين	١٦	أعوان صاحب المدينة
٤٢	[ذكر الباعة وأهل الصنائع]	١٧	الحَرَس والعُرَفَاء

٦٧

٢ — رسالة ابن عبد الرؤوف

٨٣	النظر في الأحباس	٧٠	النظر في الصلاة
٨٤	النظر في البيوع	٧٥	صلاة الجمعة
٨٥	النظر في الصنائع	٧٦	النظر في الجنائز
٨٦	النظر في العطارين	٧٧	النظر في الصيام
٨٧	النظر في الكتَّانَتَيْن	٧٨	النظر في الزكاة
٨٨	النظر في الحنَّاطِين	٧٩	النظر في النكاح

ص	النظر في الحَبَّازِينَ	ص	النظر في الحَبَّازِينَ
١٠٢	النظر في الجَلَّادِينَ والقَرَّاقِينَ	٨٩	النظر في القَرَّانِينَ
١٠٣	النظر في القَرَّانِينَ	٩١	النظر في التَّيَّانِينَ
١٠٤	النظر في الحَاكَةَ	٩١	النظر في التَّيَّانِينَ
	النظر في الزِّيَّاتِينَ وبَائِي السَّعْنِ	٩٢	النظر في التَّيَّانِينَ
١٠٥	والعسل	٩٢	النظر في الجَزَّارِينَ
١٠٦	النظر في الأَرْبَاعَ	٩٦	النظر في الطَّبَّاحِينَ
١٠٧	النظر في كَفَاتِ المَوَازِينَ	٩٧	النظر في بَيْئَاعِي الحَوْتِ
١٠٧	النظر في الأَكْيَالِ	٩٧	النظر في القَلَّائِينَ للحَوْتِ والإِسْقَنْجِ
١٠٨	النظر في مَكَابِيلِ الزَّيْتِ	٩٨	النظر في أحوال البَيْئَاعِينَ
١٠٨	النظر في مَوَازِينَ البَاعَةِ كيف تكون	١٠١	النظر في بَيْئَاعِي الجَبْنِ
١١٠	النظر في الطَّرُقِ	١٠١	النظر في صَانِعِي الهَرِيسِ
١١٤	ذِكْرُ المَتَنَّاكِيبِ	١٠٢	النظر في الحَصَّارِينَ

lologique, car ils contiennent beaucoup de locutions et de mots arabes d'usage spécialement occidental, et même un certain nombre de termes romans. J'ai l'intention, dans un troisième fascicule, de leur consacrer un assez copieux glossaire, dans lequel seront incorporés ceux d'al-Saqaṭī et d'Ibn 'Abdūn, déjà publiés, et qui constituera une contribution à l'étude d'un domaine trop peu exploré après Dozy : celui du vocabulaire de l'arabe hispanique.

Le Caire, 25 décembre 1954.

E. L.-P.

AVANT-PROPOS

Au présent fascicule, qui contient le texte arabe des trois traités de *ḥisba* d'Ibn 'Abdūn, d'Ibn 'Abd al-Ra'ūf et de 'Umar al-Ġarsīfī, fera suite, on l'espère, dans un proche avenir, un second qui présentera une collection d'extraits inédits relatifs, eux aussi, à la vie sociale et économique d'al-Andalus et du Magrib au Moyen Âge. L'ensemble de ces documents, que j'ai découverts au cours de mes recherches bibliographiques au Maroc et en Espagne, sera présenté dans une introduction, qui tentera d'en situer le contenu dans le temps et d'en apprécier la valeur par rapport à la norme juridique de l'Islam occidental.

Des trois textes publiés aujourd'hui, qu'il me suffise de rappeler que le premier, celui d'Ibn 'Abdūn, a déjà fait de ma part, en 1934, dans le *Journal Asiatique*, l'objet d'une édition critique assortie d'une introduction et d'un glossaire, puis, en 1947, d'une traduction française ⁽¹⁾. Jusqu'ici peu accessible au public lettré du monde arabe, cet important document sur la vie urbaine et les corps de métiers au XII^e siècle à Séville m'a paru mériter une nouvelle édition, amendée d'ailleurs sur quelques points. L'existence des deux traités de *ḥisba* qui lui font suite a déjà été signalée dans certains de mes travaux antérieurs. Je n'ai encore pu identifier leurs auteurs respectifs avec une précision suffisante : le premier semble en tout cas avoir été un Andalou d'une époque relativement ancienne, le second — qui porte la *nisba* d'Ġarsīf ou Ġarsīf, aujourd'hui Guercif, au Maroc oriental — un Magribin de la fin du Moyen Âge établi en Espagne.

Les documents qui seront ainsi groupés ne valent pas seulement par leur contenu. Tout comme le traité d'al-Saqatī que j'ai publié en 1931 avec G. S. Colin ⁽²⁾, ils présentent un grand intérêt du point de vue phi-

⁽¹⁾ Pour les références correspondantes, voir mon *Histoire de l'Espagne musulmane*, t. III, Paris, 1953, p. 148, n. 4.

⁽²⁾ *Ibid.*, p. 149, n. 1.

PUBLICATIONS DE L'INSTITUT FRANÇAIS D'ARCHÉOLOGIE ORIENTALE DU CAIRE
SOUS LA DIRECTION DE JEAN SAINTÉ PARE GARNOT

TEXTES ET TRADUCTIONS D'AUTEURS ORIENTAUX

TOME II

DOCUMENTS ARABES INÉDITS

SUR LA VIE SOCIALE ET ÉCONOMIQUE EN OCCIDENT MUSULMAN AU MOYEN ÂGE

PUBLIÉS AVEC UNE INTRODUCTION ET UN GLOSSAIRE

PAR

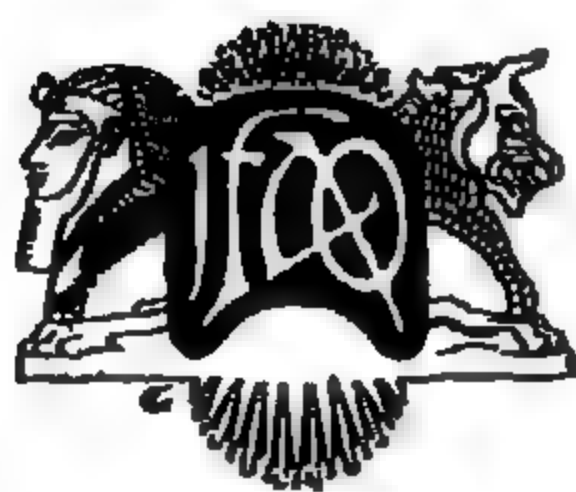
É. LÉVI-PROVENÇAL

PROFESSEUR À LA SORBONNE

DIRECTEUR DE L'INSTITUT D'ÉTUDES ISLAMQUES DE L'UNIVERSITÉ DE PARIS

PREMIÈRE SÉRIE

TROIS TRAITÉS HISPANQUES DE ḤISBA
(Texte arabe)



LE CAIRE

IMPRIMERIE DE L'INSTITUT FRANÇAIS D'ARCHÉOLOGIE ORIENTALE

1955

Tous droits de reproduction réservés

TROIS TRAITÉS HISPANIKUES
DE HISBA

PUBLICATIONS DE L'INSTITUT FRANÇAIS D'ARCHÉOLOGIE ORIENTALE DU CAIRE
SOUS LA DIRECTION DE JEAN SAINTE FARE GARNOT

TEXTES ET TRADUCTIONS D'AUTEURS ORIENTAUX

TOME II

DOCUMENTS ARABES INÉDITS

SUR LA VIE SOCIALE ET ÉCONOMIQUE EN OCCIDENT MUSULMAN AU MOYEN ÂGE

PUBLIÉS AVEC UNE INTRODUCTION ET UN GLOSSAIRE

PAR

É. LÉVI-PROVENÇAL

PROFESSEUR À LA SORBONNE

DIRECTEUR DE L'INSTITUT D'ÉTUDES ISLAMQUES DE L'UNIVERSITÉ DE PARIS

PREMIÈRE SÉRIE

TROIS TRAITÉS HISPANQUES DE ḤISBA
(Texte arabe)



LE CAIRE

DE L'INSTITUT FRANÇAIS D'ARCHÉOLOGIE ORIENTALE

1955

Tous droits de reproduction réservés

Bibliotheca Alexandrina



0388323